الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر–بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

عنوان المذكرة

معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية

من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في علم الاجتماع تخصص: تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

ياسمين مخلوفي

إشراف الأستاذة الدكتورة:

عبيدة صبطي

السنة الجامعية

2024/2025

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذتي الفاضلة

المشرفة عبيدة صبطي التي أشرفت على هذا الموضوع،

وساهمت في إعداد هذا العمل المتواضع، وأشكرها على ما قدمته

لي من دعم وتوجيه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان عونا لي.

وشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة.

الطالبة: ياسمين مخلوفي

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية والتي تستند على وجهات نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة كنموذج للدراسة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي منعت الجامعة الجزائرية من تفعيلها لاقتصاد المعرفة القائم على المعرفة والابتكار، باعتبار أن الجامعة ليست مؤسسة تعليمية فقط بل مؤسسة إنتاجية تقوم بإنتاج المعارف.

وتناولت هذه الدراسة الموضوع من جانب مفهوم الجامعة الجزائرية واقتصاد المعرفة مع التركيز على معوقات تفعيله، وعلى هذا الأساس قمنا بإنجاز هذا البحث من أجل اكتشاف أهم المعوقات التي واجهت الجامعة الجزائرية. ولدراسة هذا الموضوع لابد من طرح الإشكالية التي تحدثت عن اقتصاد المعرفة وعن المعوقات التي منعت الجامعة من تفعيلها لهذا الاقتصاد.

ولهذا تم طرح التساؤل الرئيس التالي: ماهي معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل دراسة)؟

حيث قمنا في دراستنا هذه بصياغة أهداف وأهمية لهذه الدراسة، واعتمدا على منهج الوصفي من اجل توافقه مع موضوع دراستنا والهدف من هذه الدراسة الكشف عن المعوقات المالية، البشرية، التقنية، التنظيمية.

كما اعتمدنا على الاستبيان لجمع المعلومات من طرف مدراء المخابر والتي تم تحليلها للتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضعف في مهارات إدارة المعرفة للباحثين بسبب نقص في البرامج التدريبية .
- ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي أي انه لا يغطي بشكل كاف جميع التخصصات .
- ضعف البنية التحتية الرقمية التي تؤثر بشكل كبيرعلى عملية إنتاج المعرفة في الجامعة .
- غياب التشجيع الإداري لإستخدام التكنولوجيا في البحث العلمي بسبب نقص الحوافز المالية وعدم توفر دورات تدريبية
- تحسين تمويل البحث العلمي وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص هما الحلول الأكثر أولوية في تفعيل اقتصاد المعرفة .

الكلمات المفتاحية: المعوقات، اقتصاد المعرفة، الجامعة الجزائرية، الابتكار، الإبداع.

Abstract:

This study deals with the obstacles to the operationalization of the knowledge economy in the Algerian university from the point of view of the managers of the laboratories of the university of Biskra as a model for the study. This study aimed to identify the obstacles that prevented the Algerian university from activating the knowledge economy based on knowledge and innovation, considering that the university is not only an educational institution but also a productive institution that produces Knowledge.

This study addressed the topic from the aspect of the concept of the Algerian university and the knowledge economy, with a focus on knowing the obstacles to its activation.

In order to study this topic, it is necessary to raise the issue that talked about the knowledge economy and the obstacles that prevented the university from activating this economy.

Therefore, the following main question was asked:

What are the obstacles to the activation of the knowledge economy in the Algerian university from the point of view of laboratory managers at the university of Biskra (the subject of the study)?

We formulated the objectives and importance of this study and adopted the descriptive method; in order to conform to the subject of our study.

The aim of this study is to uncover the financial, human, technical, organizational and human resource constraints.

We also relied on the questionnaire to collect information from laboratory managers, which was analysed to reach a set of results, the most important of which :

- Weak knowledge mangement skills of researchers due to lask of training programs .
- weak funding for scientific research ,wich does not adequately cover all disciplines .
- weak digital infrastructure that greatly affects the process of knowledge production at the university .
- lack of administrative encouragement to use technology in scientific research due to lack of financial incentives and lack of training courses for professors .
- Improving the funding of scientific research and enhancing cooperation with the private sector are the most priority solutions in activating the knowledge economy .

Keywords: obstacles; knowledge economy; Algerian university; innovation; creativity.

الموضوعات	الصفحة
شكروتقدير	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	5
قائمة الأشكال	7
مقدمة	9
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1.اشكالية الدراسة	
1.1 موضوع الدراسة	13
2.1 أسباب اختيار الموضوع	14
3.1 أهداف و أهمية الدراسة	15
4.1 تحديد المفاهيم	16
5.1 الدراسات السابقة	20
6.1 المقاربة النظرية للدراسة	25
2. الإجراءات المنهجية للدراسة	
1.2 مجالات الدراسة	26
2.2 منهج الدراسة	27
3.2 مجتمع الدراسة والعينة	27
4.2 أدوات جمع البيانات	28
الفصل الثاني: مدخل إلى الجامعة الجزائرية	
1. ماهية الجامعة الجزائرية	

1.1 نشأة الجامعة الجزائرية ومراحل تطورها	34
2.1 خصائص وأهمية الجامعة الجزائرية	35
3.1 مبادئ وأبعاد الجامعة الجزائرية	38
2. الجامعة الجزائرية بين الأهداف والوظائف والدور	
1.2 أهداف الجامعة الجزائرية	41
2.2 وظائف الجامعة الجزائرية	43
3.2 دور الجامعة الجزائرية	44
3. مكونات الجامعة الجزائرية	
1.3 الجماعة الطلابية	46
2.3 أعضاء هيئة التدريس	46
3.3 الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة الجزائرية	47
الفصل الثالث: التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة	
1. ماهية المعرفة	
1.1 المعرفة بين النشأة والتطور	52
2.1 خصائص وأهمية المعرفة	52
3.1 أنواع ومصادر المعرفة	55
4.1 مبادئ المعرفة وأبعادها	57
2. ماهية اقتصاد المعرفة	
1.2 نشأة وتطور اقتصاد المعرفة	59
2.2 خصائص وأهمية اقتصاد المعرفة	60
3.2 مكونات وركائز اقتصاد المعرفة	62

4.2 عوامل التوجه لاقتصاد المعرفة	63
5.2 معوقات ومتطلبات اقتصاد المعرفة	64
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشتها	
1.عرض وتحليل البيانات	
1.1 عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية	71
2.1عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	77
3.1عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	80
4.1عرض وتحليل بيانات ونتائج المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	89
5.1عرض وتحليل بيانات ونتائج محور المعوقات التنظيمية التي تحول من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	95
6.1عرض و تحليل بيانات ونتائج محور الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	103
7.1عرض و تحليل بيانات ونتائج محور التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)	104
2. مناقشة نتائج الدراسة	

1.2 مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات	106
2.2 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	109
3.2 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية	109
3. التوصيات و الاقتراحات	111
خاتمة	113
قلئمة المصادر و المراجع	117
الملاحق	128

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	71
2	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن	72
3	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال التخصص في المخبر	74
4	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة العلمية	75
5	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر	76
6	يوضح هل تؤثر نقص الكفاءات في مجال اقتصاد المعرفة	77
7	يوضح هل هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين	78
8	يوضح مدى كفاية ميزانية الجامعة لمشاريع البحث العلمي في انتاج المعرفة	80
9	يوضح تأثير نقص التمويل على إنتاجية الأبحاث العلمية	81
10	يوضح هل هناك ضعف في الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين مما يؤثر على إنتاج المعرفة	84
11	يوضح الدعم المالي المخصص للبحث العلمي هل يغطي كافة التخصصات	85
12	يوضح تخصيص ميزانية المختبر للكلية التابع لها يعيق قدرة إدارة المختبر بشكل فعال	86
13	يوضح مدى تأثير ضعف الإمكانات المالية على توفر التكنولوجيا الحديثة في الجامعة	87
14	يوضح هل هناك نظام تمويل فعال لتمويل المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة	88
15	يوضح مدى توفر البنية التكنولوجية لدعم البحث العلمي	89
16	يوضح هل نقص الأجهزة تعيق من إنتاج المعرفة	89
17	يوضح مدى ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على انتاج المعرفة	90
18	يوضح أنظمة البحث العلمي المتوفرة في الجامعة	92

19	يوضح نقص الصيانة وتأثيرها على جودة الأبحاث	92
20	يوضح هل هناك نظام تمويل فعال	93
21	يوضح إذا الجامعة مجهزة بمنصات إلكترونية	94
22	يوضح إذا كانت البيئة التنظيمية تشجع الإبداع والإبتكار	95
23	يوضح إذا ما كانت تعاني الجامعة من ضعف تشريعات التي تشجع البحث العلمي	96
24	يوضح إذا ما كان غياب التشجيع الإداري يؤثر على جودة البحث العلمي	97
25	يوضح وحدات دعم إداري للبحث العلمي	98
26	يوضح ما إذا الدعم الإداري للباحثين كافي	99
27	يوضح ماهي الإجراءات الإدارية التي تعيق استخدام التكنولوجيا	100
28	يوضح نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة	101
29	يوضح هل توجد آليات فعالة نحو الانفتاح على القطاع الاقتصادي والاجتماعي يعيق في تفعيل اقتصاد المعرفة	102
30	يوضح دور الجامعة في تفعيل اقتصاد المعرفة	104
31	يوضح ما إذا كان تقد ملحوظ في السنوات الأخيرة	105

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	72
02	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن	73
03	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال التخصص في المخبر	75
04	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة العلمية	76
05	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر	77
06	يوضح هل تؤثر نقص الكفاءات في مجال اقتصاد المعرفة	78
07	يوضح هل هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين	79
08	يوضح مدى كفاية ميزانية الجامعة لمشاريع البحث العلمي في انتاج المعرفة	81
09	يوضح تأثير نقص التمويل على إنتاجية الأبحاث العلمية	82
10	يوضح مصادر تمويل الاجهزة والمعدات التكنولوجية في المخبر	83
11	يوضح هل هناك ضعف في الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين مما يؤثر على إنتاج المعرفة	84
12	يوضح الدعم المالي المخصص للبحث العلمي هل يغطي كافة التخصصات	86
13	يوضح بأي شكل يكون ضعف الإمكانات المالية	87
14	يوضح مدى ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على إنتاج المعرفة	91

15	يوضح أبرز مظاهر تأثير الرقمنة	91
16	يوضح أهم المنصات المتاحة	94
17	يوضح غياب التشجيع الإداري يؤثر على جودة البحث العلمي	97
18	يوضح الإجراءات الإدارية التي تعيق استخدام التكنولوجيا	100
19	يوضح نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة	102
20	يوضح الحلول المقترحة لتحفيز تفعيل اقتصاد المعرفة	103
21	يوضح دور الجامعة في تفعيل اقتصاد المعرفة	105

حمل القرن الواحد والعشرين تحديات جديدة ومهمة، تأثر بها العالم العربي كباقي الدول النامية بشكل كبير، خاصة بعد ظهور ثروة التكنولوجيا والمعلومات فقد تزايدت حدة التنافس الدولي نتيجة لمختلف مظاهر العولمة، حيث أصبح الابداع والابتكار أساس العملية الإنتاجية المتقدمة حيث يتم من خلال المعرفة تحويل المعلومات إلى منتج متميز ومن هنا برز ما يعرف بمصطلح اقتصاد المعرفة.

فاقتصاد المعرفة يقصد به في الأساس أن تكون المعرفة فيه هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث يعتمد هذا الاقتصاد على الاستخدام الأمثل للإبداع والابتكار، والتطور التكنولوجي، ويشير هذا المصطلح إلى عمليات المعرفة ذاتها سواء من حيث التكاليف العملية المعرفية أو الذهنية كتكاليف البحوث والتطوير، واعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، حيث أصبحت الجامعات هي المصدر الرئيسي لتوليد الأفكار وتعزيز الابداع والابتكار.

فالجامعة تعد محور أساسي لأي بلد من بلدان العالم المتقدمة والنامية فهي ليست مجال تعليمي فحسب بل أنها فضاء للإبداع والبحث والابتكار لكن في الواقع تجد الجامعة الجزائرية عدة عراقيل ومعوقات كنقص تكنولوجيا وضعف التمويل وغيرها، والتي تقف كحاجز أمامها في تفعيلها لاقتصاد المعرفة لذا فهي اليوم مطالبة بالتعرف على المعوقات التي لم تمكنها من تفعيل هذا الاقتصاد الجديد.

ولا يمكن أن نعرف معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية إلا من خلال دراسة ميدانية تعالج ذلك، وقد تناولنا في الدراسة الحالية جانبين أو جزئين، جانب نظري المادة العلمية والمعرفية للموضوع، أما الجانب الثاني جانب تطبيقي لهذه الدراسة، حيث قدمت هذه الدراسة على أربعة فصول شاملة، حيث يتناول:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المنهجي للدراسة، والذي يضم إشكالية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع واهمية الدراسة، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة، وأخيرا المقاربة النظرية للدراسة.

أما **الفصل الثاني**: المعنون بمدخل إلى الجامعة الجزائرية والذي تطرقنا فيه إلى ماهية الجامعة الجزائرية، وإلى الجامعة الجزائرية بين الأهداف والوظائف.

أما **الفصل الثالث**: المعنون بالتأصيل النظري لاقتصاد المعرفة، تطرقنا فيه إلى ماهية المعرفة، وماهية اقتصاد المعرفة، ومعوقات اقتصاد المعرفة.

في حين خصصنا **الفصل الرابع:** و المعنون بالإطار الميداني للدراسة عرض وتحليل وتفسير البيانات ومناقشتها، لتنتهي الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها .

الـــفـــصـــل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. اشكالية الدراسة

2. الاجراءات المنهجية

1.1 إشكالية الدراسة

1.1 موضوع الدراسة

تعتبر المؤسسات بمختلف أنواعها عنصر رئيسي في بناء المجتمعات وتقدمها، والتي تعد ذات فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي تقوم به في تطوير القطاعات والمعارف فالمؤسسات شهدت تطورا ملحوظا من خلال ركب تطورات العصر، واستثمار المعارف وتوظيفها في مختلف المجالات من خلال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ومن بين المؤسسات التي لها دور في تقدم المجتمع نجد الجامعة.

فالجامعة ليست فضاء تعليمي فحسب بل تعتبر مصدر لإنتاج المعارف والبحث العلمي فهي أصبحت عامل أساسي في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في الإبداع والابتكار والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، وهذا ما يعزز من قدرتها على دعم اقتصاد المعرفة، فلقد شهدت الجامعة الجزائرية نمو كبير من ناحية الهياكل التنظيمية والإمكانيات فالجامعة الجزائرية تحرص على تطوير التعليم والبحث العلمي ومع ذلك لا تزال أسئلة مطروحة حول مدى قدرة هذه الجامعات على مواكبة ما يشهده العالم لتحقيق اندماج فعلي مع اقتصاد المعرفة، الذي يعد اليوم من الركائز الأساسية للتنمية في الدول ذات الاقتصاد المتقدم.

فاقتصاد المعرفة هو اقتصاد لا ملموس ولا محسوس، الذي يعتمد على المعرفة التي أصبحت في الوقت الحالي إحدى المكتسبات المهمة والأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد حيث تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث إن هذا الاقتصاد يمر بعدة مراحل من خلال إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث العلمي، والإبداع، والابتكار ونشرها بالتعليم والتدريب واستثمارها في مختلف القطاعات، وتوظيفها في التقديم منتجات جديدة مطورة تسهم في التقدم والتنمية، كما يعد أيضا رأس المال البشري من أكثر العوامل القيمة في إقتصاد المعرفة.

فبالرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم أصبح للجامعات دور مهم في اقتصاد المعرفة، إلا أن الجامعة الجزائرية لم تحقق مكانتها في هذا المجال بسبب مجموعة من العراقيل، التي تواجهها في تفعيلها لهذا الإقتصاد، مما يطرح التساؤل الرئيس: ماهي معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيس سنحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟

- ما هي المعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟
- ما هي المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟
- ما هي المعوقات التنظيمية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟
- ما هي الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر في جامعة بسكرة (محل الدراسة)؟
- ماهي التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟

2.1 أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار هذا الموضوع ناتج عن فراغ بل لأسباب وأهم سبب يتجلى في التعرف على المعوقات التي تصيب إقتصاد المعرفة عند تفعيله في الجامعة الجزائرية، كما أن هناك دوافع وأسباب دافعة للتركيز على هذا الموضوع والتي تكمن في أسباب ذاتية نابعة من ذات الباحث وأسباب موضوعية تتعلق بالموضوع ذاته.

1.2.1أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي لهذا الموضوع.
- نقص الدراسة الخاصة باقتصاد المعرفة ومعوقاته.
- الاهتمام والميل إلى مواضيع الرقمنة.

2.2.1 أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة ومعوقاته في الجامعة الجزائرية.
- حداثة الموضوع.
- التدريب على البحث العلمي.

3.1 أهداف وأهمية الدراسة:

1.3.1أهداف الدراسة:

.تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة التعرف على المعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة –بسكرة-. محل الدراسة.
- محاولة التعرف على المعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة –بسكرة-. محل الدراسة.
- محاولة التعرف على المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة -بسكرة -. محل الدراسة.
- محاولة التعرف على المعوقات التنظيمية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة -بسكرة-. محل الدراسة.
- محاولة التعرف على الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة –بسكرة-. محل الدراسة.
- محاولة التعرف على التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة -بسكرة-. محل الدراسة.

2.3.1 أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا حديثا ألا وهو إقتصاد المعرفة.
- يسعى موضوعنا لفهم المعوقات التي تعيق تفعيل هذا الاقتصاد في الجامعة الجزائرية.
- يساهم في التركيز على الإبداع والابتكار داخل الجامعة.
- يساعد في إعطاء الجامعة فرصة لاستغلال أفكار الطلبة من خلال الإبداع والابتكار.

4.1 تحديد المفاهيم:

1.4.1 مفهوم المعوقات:

- **تعريف المعوق لغة:**

ذكر ابن منظور أن أصل كلمة معوقات هو "عوق" وعاقه عن الشيء يعوقه عوقا أي صرفه وحبسه (آل عون السهلي، 2018، ص 104).

- **تعريف المعوقات إصطلاحا:** تعرف المعوقات بأنها جميع العوائق التي تعيقالمسؤول عن تحقيقأهداف برامجه الإدارية التي تساعد في تحسين عملية التعليم وتطويرها (المغيدي، 1997، ص 71) .

وحسب هذا التعريف نرى أن المعوقات هي جميع العقبات اوالحواجزعلى مختلف أشكالها التي تعيق وتعرقل المسؤول عن تحقيق أهداف الإدارة.

. وتعرف أيضا بأنها: " هي تلك العقبات والصعوبات التي تقف حائلا أمام المديرين والمعلمين فتمنعهم من التفاعل والمشاركة فيما بينهم، مما يعيق تحقيق أهداف المؤسسة المرجوة (الحسنات،2011، ص 25).

ويشير هذا التعريف إلى أنها تلك العقبات التي تمنع المدرين من التفاعل فيما بينهم وهذا ينتج عنه عدم تحقيق أهداف المؤسسة.

- **تعريف المعوقات إجرائيا:**

نستنتج من خلال التعاريف السابقة بأن المعوقات هي العقبات والصعوبات والعراقيل التقنية والإدارية والبشرية التي تعيق المؤسسة في تحقيقها لأهدافها.

2-4-1 مفهوم الاقتصاد:

تعريف الاقتصاد اصطلاحا:

يعرفه ألفريد مارشال: "بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان وهو يمارس أعماله اليومية.ويشير هذا التعريف إلى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس كيف يحصل الإنسان على دخله وكيف يستخدمه من خلال عمله اليومي.

كما عرفه أيضا البروفيسور اللورد روبنز: "على أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة (عليان، 2010، ص 17)

وحسب تعريف روبنز نرى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس الإنسان من خلال أفعاله كعلاقة بين الحاجات التي يجب تحقيقها وبين الموارد النادرة ذات استخدامات مختلفة.

كما يعرف أيضا على أنه:" العلم الذي يبحث في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية بهدف الوصول إلى أفضل إشباع الحاجات الإنسانية، وهو التعريف الذي نراه يعبر عن المعنى الحقيقي لكلمة اقتصاد والمتمثل بالقصد والترشيد وبالفعل فإن الإدارة تعد أكثر أهمية من الشيء المدار أو المنتج، فالإدارة بالمعنى الواسع والشامل تعني استخدام العقل أو تطبيق المنهج العقلي في الإنتاج (خضور، إبراهيم، 2020، ص115).

ويشير هذا التعريف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية كما أنه ركز على العقل والمعرفة في تحقيق الحاجات الإنسانية.

- **تعريف الاقتصاد إجرائيا:**

إن الاقتصاد هو كيف يستعمل الإنسان الموارد المادية والبشرية التي يملكها وكيف يختار بين احتياجاته وأولوياته من خلال استخدام العقل والمعرفة لتحقيق أفضل نتائج.

3-4-1 مفهوم المعرفة:

تعريف المعرفة لغة:

-المعرفة هي اسم مشتق من كلمة "عرف" وهي القدرة على التمييز، الإدراك وتوسيع الخيارات.

تعريف المعرفة اصطلاحا:

-تعرف المعرفة على أنها المعلومات التي تم فهمها وتحليلها واستيعابها واستعمالها لإنجاز فعل معين فهي لا تقتصر على الأشياء الظاهرة والملموسة بل تشمل الخبرات والتحليلات والاستنتاجات التي يضيفها الأفراد. (محمد، 2019، الصفحة: 41).

وحسب هذا التعريف نرى أن المعرفة هي مجموع المعلومات التي يمتلكها الفرد والتي تمكنه من انجاز مهامه وأعماله فهي تحمل الاستنتاجات والتحليلات وليس الأشياء الملموسة فقط.

وتعرف المعرفة أيضا: على أنها تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والابتكار أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع. (لحمر، 2015، الصفحة:233).

ويشير هذا التعريف إلى أن المعرفة تتكون من معلومات ورموز يمتلكها الإنسان.

وتعرف أيضا على أنها عبارة عن معلومات معالجة ومفهومة يمكن الاستفادة منها في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات والتعامل مع المواقف المختلفة والاستجابة لمتطلبات التغيير السريع في البيئة المحيطة بالمؤسسة. (كساب، 2014، الصفحة: 22).

-وحسب هذا التعريف نرى أن المعرفة هي عبارة عن معلومات معالجة نستفيد منها ونستخدمها في حل المشكلات.

تعريف المعرفة إجرائيا:

-تعرف المعرفة على أنها معلومات وبيانات ورموز يمتلكها الإنسان ويستفيد منها في كيفية تعامله مع المواقف المختلفة لإيجاد حلول لمشكلاته.

4-4-1 مفهوم اقتصاد المعرفة:

تعريف اقتصاد المعرفة اصطلاحا:

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي متطور يقوم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبصفة خاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال. (قريبي، بن عطية، 2015، الصفحة:80).

يركز هذا التعريف على استخدام المعلوماتية في مختلف الأنشطة الاقتصادية مرتكزا على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي.

ويعرفه قاموس ويستر: بأنه نمط اقتصادي حديث وغامض يشير إما للتركيز على إدارة وإنتاج المعرفة أو أنه يشير إلى اقتصاد قائم على استخدام المعرفة في تحقيق المنافع الاقتصادية. (خليل، وآخرون، 2023، الصفحة:361).

وحسب هذا التعريف نرى أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يركز على إنتاج المعارف وكيفية استخدامها في تحقيق المكاسب الاقتصادية.

ويعرف أيضا على أنه: توجه عالمي حديث تسعى الدول إلى تحقيقه من خلال الاستفادة من المعرفة والمعلومات، والتحول من الاقتصاد الصناعي المبني على الثروات الطبيعية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والاعتماد عليه.

ويعرف أيضا على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة اعتمادا كثيفا لخلق فوائد اقتصادية، والذي يعتمد على البحث والتطوير والابتكار والتعليم وتقنية الاتصالات والمعلومات والعولمة الاقتصادية. (الشهراني، 2020، الصفحة:575).

تعريف اقتصاد المعرفة إجرائيا:

إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج المعارف مركزا على البحث والابتكار والتعليم والتطور التكنولوجي وكيفية استخدامها لتحقيق النتاج الاقتصادي.

5-4-1 مفهوم الجامعة:

تعريف الجامعة لغة:

إن كلمة جامعة تعني الاتحاد والتجمع أي تجمع الأساتذة والطلبة وهي تمثل كلمة دقيقة .(العقاب، 2016/2015، الصفحة: 52) .UNIVERSITYللكلمة الإنجليزية والمرادفة لها

تعريف الجامعة اصطلاحا:

تعرف الجامعة على أنها: مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات، مستفيدا من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية. (العلمي، روابحي، 2017، الصفحة: 211).

فهذا التعريف يركز على الجامعة هي مؤسسة تقوم بإنتاج المعارف تسعى إلى تعزيزها، مركزة على تطوير التقنيات والكفاءات مستفادة من النتاج العلمي في مختلف المجالات.

كما تعرف الجامعة أيضا على أنها: أهم مكتسب دائم ومستمر للإرث الثقافي العالمي. (دناقة، 2011/2010، الصفحة: 77).

تعريف الجامعة إجرائيا:

تعرف الجامعة على أنها ليست مؤسسة تعليمية فحسب بل مؤسسة إنتاجية دائمة تسعى لتطوير الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات العلمية.

مفهوم الجامعة الجزائرية:

تعريف الجامعة الجزائرية اصطلاحا:

يعرف المشرع الجزائري الجامعة على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت سلطة الوزير المكلف بالتعليم العالي، تساهم في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين إطارات اللازمة للتنمية البلاد. (عوفي، حماني، 2014، الصفحة: 67).

تعريف الجامعة الجزائرية إجرائيا:

نرى بأن الجامعة الجزائرية هي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تعمل على نشر المعارف وإنتاجها لتحقيق

حاجات المجتمع في مختلف مجالاته.

5.1 الدراسات السابقة:

1-5-1 الدراسة الأولى:

أ. معلومات بيبليوغرافية:

عنوان الدراسة: واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر، دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، للباحث الصغير عبد الصمد.

طبيعة الدراسة:مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011/2010

ب. المضمون:

مشكلة الدراسة:ما هو واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

وجاءت التساؤلات الفرعية كالتالي:

ما هو موقع الموارد البشرية داخل المؤسسات الاقتصادية؟

كيف يتم التعامل مع منظومة الابتكار والإبداع داخل المؤسسة؟

ما مدى توفر البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية؟

أهداف الدراسة:هدفت الدراسة إلى:

إلقاء الضوء على هذا الاقتصاد الجديد وأهمية على مستوى الاقتصاد عموما والمؤسسات خصوصا إضافة إلى الأركان التي يقوم عليها.

معرفة واقع تطبيق هذا الاقتصاد في المؤسسات الجزائرية.

عينية الدراسة:قام الباحث بأخذ العينة الممثلة في المجتمع الدراسة الأصلي والتي بلغت (16) مؤسسة اقتصادية حيث حاول اختيار مؤسسات ذات نشاط مختلف، ومن مختلف القطاعات الاقتصادية والتي ممثلة للمجتمع المستهدف.

منهج الدراسة:اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومن بين الأدوات التي استخدمها الباحث الأسلوب المسحي والاستبيان، الأسلوب المسحي لجمع البيانات الأولية من خلال المسح الميداني

والاستبيان لتغطية الجوانب الرئيسية للموضوع.

2.5.1 الدراسة الثانية:

أ. معلومات ببليوغرافية:

عنوان الدراسة:دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام جامعة الملك عبد العزيز السعودية للباحثة نجاة محمد سعيد الصائغ.

طبيعة الدراسة:مقال منشور في المجلة التربوية المتخصصة المجلد(2) العدد(9)، جامعة الملك عبد العزيز، بالسعودية، 2013.

ب. المضمون:

مشكلة الدراسة:ما دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

أسئلة الدراسة:

- هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟
- ما معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟
- هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟

أهداف الدراسة:هدفت الدراسة إلى:

- الكشف عن معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

عينة الدراسة:تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية للعام الجامعي 1434/1433هـ وتتكون عينة الدراسة من (99) رئيس قسم، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، حسب مكان العمل والجنس والخبرة لرئيس القسم.

منهج الدراسة:اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي ومن بين الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة الاستبيان والاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الأداة.

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج:

- أن للاقتصاد المعرفي دور مرتفع في تطوير الجامعات السعودية جاء بمتوسط حسابي للدرجة الكلية(4،23)

وانحراف معياري (0،42) حسب تقديرات رؤساء الأقسام.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات عند مستوى دلالة (0،05) لمستويات كل متغير من المتغيرات، مكان العمل، والجنس والخبرة.
- معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة جاء مرتفع بمتوسط حسابي للدرجة الكلية (3،90) وانحراف معياري حسب تقديرات رؤساء الأقسام.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات رؤساء الأقسام لمعيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات عند مستوى دلالة (0،05) لمستويات كل متغير من المتغيرات، مكان العمل، والجنس، والخبرة.

3.5.1 الدراسة الثالثة:

أ.معلومات بيبليوغرافية

عنوان الدراسة: اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر، دراسة مقارنة، للباحثة بن ونيسة ليلى.

طبيعة الدراسة: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016/2015.

ب. المضمون:

مشكلة الدراسة: إلى أي مدى يمكن لمنظومة التعليم العالي أن تتكيف وتستجيب للتحديات والدوافع المفروضة من طرف اقتصاد المعرفة لتحقيق الجودة في مؤسساتها وهل يختلف التأثير من دولة لأخرى؟

.وجاءت التساؤلات الفرعية كالتالي:

- فيما تتمثل خصائص ومميزات اقتصاد المعرفة؟
- ماهي الشروط والمحددات التي يفرضها اقتصاد المعرفة من أجل تطوير منظومة التعليم العالي؟
- فيما تتجلى إصلاحات التعليم العالي في الجزائر؟
- هل استجابة الدول لتحديات اقتصاد المعرفة تختلف حسب درجة التقدم؟

أهداف الدراسة:هدفت الدراسة إلى:

- التعرف إلى الخصائص التي يتسم بها اقتصاد المعرفة.
- توضيح أهمية العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتعليم العالي.

- توضيح واقع جودة التعليم العالي في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة.
- محاولة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر.

منهج الدراسة:اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ليتوافق مع فصول الموضوع.

-دراسة حالة وهي دراسة تقييمية لواقع جودة التعليم العالي في الجزائر.

-دراسة مقارنة وصفية تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة.

-دراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية.

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أحسن نموذج يمكن إنتاجه في هذه الدراسة هو نموذج التأثير العشوائي الذي يبين لنا أن أثر اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي تتغير بعامل الزمن وتتغير من دولة لأخرى.
- هناك بعض المتغيرات كمؤشر عدد الطلبة المسجلين، معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي وبراءات الاختراع لها تأثير إيجابي على جودة التعليم العالي.
- هناك بعض المتغيرات لها تأثير سلبي كعدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج، فمن خلال الجانب النظري وجدت الباحثة أن انفتاح الجامعة يزيد من جلب المعارف وتكوين أفضل لرأس المال البشري، أي أن الطلبة المكونين بدول خارج وطنهم الأصلي لهم أثر إيجابي لكن النتيجة المتوصل إليها من خلال المعطيات كانت العكس وحسب الدراسات السابقة للموضوع وجدنا أن هجرة الأدمغة وعدم رجوع الطلبة هو التفسير العقلاني الوحيد لهذه العلاقة العكسية.
- معدل التأطير أيضا متغير له علاقة عكسية مع جودة التعليم العالي حيث كلما زاد معدل التأطير كلما نقصت جودة التعليم العالي، فمن خلال الجانب النظري وجدنا أن معدل التأطير مؤشر جد حساس لأنه يوضح التزام الجامعة اتجاه العملية التعليمية.

4.5.1 الدراسة الرابعة:

أ. معلومات ببليوغرافية:

عنوان الدراسة: واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر، للباحثين مقيمح صبري، هرموش إيمان.

طبيعة الدراسة: مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي العدد(07)، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، 2017.

ب.المضمون:

مشكلة الدراسة: إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق متطلبات تبني اقتصاد المعرفة وماهي أهم المعوقات التي تواجهها في ذلك؟

وجاءت التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما مدى مساهمة الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها الجزائر للنهوض بمنظومة التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية؟
- فيما تتمثل أهم التطبيقات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال؟
- هل استطاعت سياسة تشجيع مجال البحث والتطوير المنتهجة من طرف الحكومة في السنوات الأخيرة من تحسين مستوى البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المعرفة عامة واقتصاد المعرفة بصفة خاصة من خلال التطرق لمفهومه وأهم المفاهيم الأساسية المرتبطة به، كما يهدف إلى الى التعرف على المتطلبات الأساسية لبناء اقتصاد معرفي، وكذا الوقوف على واقع الاندماج في الاقتصاد الجديد وأهم المعوقات التي تعرقل تبنيه في الجزائر والسعي إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتفادي هذه العراقيل .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا حديثا ألا وهو اقتصاد المعرفة الذي يعد في الوقت الحالي هدفا استراتيجيا تتسارع دول العالم باختلاف اقتصادياتها وباختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي والمعرفي إلى الاندماج فيه وتبنيه باعتباره المقياس الأول للحكم على الدول وتطورها.

منهج الدراسة: في هذه الدراسة.

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يراهما الباحثان ملائمين لتشخيص الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة.

نتائج الدراسة:

- أصبح بناء اقتصاد المعرفة من الأهداف الاستراتيجية لأي بلد، والذي يتم تحقيقه من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة في بناء مجتمع متعلم تتوافر له كافة البنى التحتية اللازمة والضرورية من أجل تحقيق الازدهار والرقي.

- ضعف التنسيق والمتابعة لمؤهلات الطالب الجزائري جعلت مخرجات الجامعة الجزائرية تعرف نوع من ركود انعكس سلبا على مسار التعليم بمختلف مستوياته وكذا كان له أثر على مجال البحث والتطوير الذي مازال يعرف تراجع في مؤشراته مقارنة مع المؤشرات العالمية.
- تبقى للجزائر مجموعة تحديات من أجل اللحاق بالسباق العالمي نحو التكنولوجيا وذلك بالاستثمار في العنصر البشري والتركيز على منظومة التعليم وتطويره لضمان تحقيق مخرجات نوعية من الطلبة والباحثين الذين يمكن من خلالهم تكوين مجتمع واعي ومثقف وكذا تحقيق قفزة نوعية في بناء اقتصاد المعرفة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفدنا من الدراسات السابقة في موضوع دراستنا على أنها تتشابه مع الدراسة التي نقوم بدراستها في جوانب والمتعلقة باقتصاد المعرفة في الجانب النظري، وتختلف في جوانب أخرى فهذه الدراسات اعتمدت على الوصف للوصول لنتائج دقيقة مع الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

بينما دراستنا الحالية اعتمدت على نفس الأداة (الاستبيان) لكن اختلفت في اختيار العينة.وما يمكننا قوله أننا استفدنا من هذه الدراسات في تزويد دراساتنا بالمعلومات الكافية وكيفية معرفة الأداة والمنهج المناسبين للدراسة، كما استفدنا من نتائج هذه الدراسات التي توصل إليها الباحثين.

6.1 المقاربة النظرية للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة نظرية شاملة مستمدة من أدبيات علمية معتمدة، حيث تسعى لتقديم تحليلا سيسيولوجيا علميا لهذه الدراسة.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نظرية المعوقات الوظيفية " لروبرت ميرتون" فهذه النظرية التي اتخذت من المنظمة موضوعا للدراسة من طرف علماء الاجتماع والتي انطلقت من الانتقادات التي وجهتها إلى نظريات التنظيم ومن المعوقات التنظيمية التي ترتبت منها، فهذه المقاربة تقوم على تحليل المجتمع من خلال مفهومي **البناء والوظيفة**، ولقد ساهمت هذه النظرية في التنظيم في عملية **إنتاج المعرفة**.

وحسب نظرية الخلل الوظيفي اهتم روبرت ميرتون بالمنظمة من خلال دراساته في إطار النظرية البنائية الوظيفية ويتجلى ذلك بتبنيه لبعض المفاهيم لفهم المنظمة ومن بين هذه المفاهيم يمكن الإشارة إلى **الوظيفة الكامنة، الوظيفة الظاهرة، المعوق، أو الخلل الوظيفي.**

ومن جهة أخرى يرى ميرتون بأن **الامتثال الصارم والخضوع للقواعد والأوامر** في المنظمة يترتب عنه عدة سلبيات تعيق السير الحسن والفعال للمنظمة.

كما يرى ميرتون أيضا أن باقي تصرفات الموظفين تتمثل في **التمرد والانعزال**، فإن الوضع السلبي القائم في المنظمة يدفع بالموظفين للابتعاد عن الأهداف المنتظرة وهذا ما سماه ميرتون**بتغيير الأهداف** وهذا راجع إلى الضغط الذي تمارسه الأوامر والقرارات على الموظفين. (شاوش، 2021، الصفحة: 415-421).

1.6.1 إسقاط المقاربة النظرية على الدراسة:

وحسب معوقات النظرية البنائية الوظيفية لروبرت ميرتون والذي يرى بأن الجامعة كمؤسسة لها عدة أدوار يجب القيام بها لخدمة وتطور المجتمع.

فالجامعة الجزائرية دورها ليس التعليم فقط، وإنما إنتاج معارف جديدة ودعم الاقتصاد، وهذا يعتبر وظيفة ظاهرة، لكن حسب نظرية ميرتون يرى بأن المؤسسات أو الجامعة الجزائرية في بعض الأحيان تتعرض لمشاكل أو حواجز أو معيقات المتمثلة في معيقات تقنية، مالية، بشرية، تنظيمية والتي تقف كحاجز أمام الجامعة الجزائرية في تحقيقها لأهدافها ومن هنا تخلق وظائف كامنة لم تكن في الحسبان كنقص التمويل وضعف تجسيد الأبحاث على أرض الواقع وعدم تشجيع الإبداع والابتكار.

فحسب منظور ميرتون فإن عند مواجهة الجامعة الجزائرية لتحديات أو معيقات تلجأ إلى الاعتماد على الإبداع والابتكار وإيجاد حلول وبدائل تسعى بها لتحقيق أهدافها رغم الحواجز الموجودة أمامها وتحقيق تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية على أرض الواقع.

2.الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.2 مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني للدراسة:** يتحدد المجال المكاني المختار لإجراء البحث على جامعة محمد خيضر بسكرة والذي من خلاله تهدف إلى تجسيد مقاربات البحث النظري بالواقع.

المجال الزماني للدراسة: ويقصد بالمجال الزمني الفترة التي أنجزت فيها الدراسة بكافة جوانبها(الجانب النظري والجانب الميداني)، حيث أنجزت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2025/2024 و قمنا بتقسيم دراستنا على عدة مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** قمنا بضبط العنوان بشكل نهائي مع المشرفة و أجرينا استطلاع حوله و تم الشروع في انجاز الإطار النظري للدراسة خلال شهر نوفمبر 2024.
- **المرحلة الثانية:** بدأنا بالجانب الميداني في بداية شهر مارس (2025) حيث قمنا بتصميم الإستمارة التي تم تعديلها و تحكيمها نهائيا من قبل الأساتذة المحكمين (الملحق رقم 01)، و بعد ذلك قمنا بارسالها عبر البريد الالكتروني و تفريغها في جداول و الخروج بنتائج.

➢ **المجال البشري:** لقد تم توزيع الاستمارات على أفراد العينة وهم مدراء المخابر بجامعة بسكرة والذي بلغ عددهم (39) مدير مخبر.

2-2 منهج الدراسة:

إن المنهج المستخدم في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي، حيث أن دراستنا حول معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية، حيث يعتبر هذا المنهج هو الأصح لأنه يساعدنا في دراسة مجتمع البحث وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ويعرف المنهج الوصفي: بأنه دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا، والتعبير عنها كميا وكيفيا، تمهيدا لفهم الظواهر وتشخيصها. (بوحوش، وآخرون، 2019، ص 118).

تم الاستعانة بهذا المنهج البحثي نظرا لأهمية الوصف في دراستنا، وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن المعوقات التي تعيق تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية.

كما أن الجامعة الجزائرية (جامعة محمد خيضر بسكرة -شتمة-) بالتحديد وهي مجال دراستنا وجب علينا التعرف عليها.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة:

1-3-2 مجتمع الدراسة:

تعد عملية اختيار مجتمع البحث من الخطوات الهامة في أي دراسة.

ويعرف مجتمع البحث على أنه جميع الافراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث. (ذوقان، وآخرون، 2015، الصفحة: 96).

ولقد اعتمدنا على أسلوب المسح بالعينة: هي شمول جزء من المجتمع الاحصائي على أن يكون ممثلا دقيقا لخصائص المجتمع المسحوب منه هذا الجزء.

_ ومجتمع البحث الذي نحن في إطار دراسته هو مدراء مخابر جامعة محمد خيضر بسكرة، والذي عددهم (39) مدير مخبر فقد اعتمدنا على أسلوب المسح بالعينة لأن مدراء المخابر لم يقوموا كلهم بالإجابة.

4-2 أدوات جمع البيانات:

للحصول على بيانات علمية، اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات.

1-4-2 الاستبيان:

هو أداة من أدوات جمع البيانات، وهي عبارة عن استمارة بحث ويعرفها فاخر عاقل على أنها: أداة من أدوات البحث العلمي، والذي يضم عددا من الأسئلة التي يطلب من المبحوث الإجابة عنها بنفسه، وفي بعض الأحيان نرسل هذه القائمة من الأسئلة عن طريق البريد وتسمى في هذه الحالات بالاستبيان البريدي. (بوحوش، وآخرون، 2019، الصفحة: 71).

وعليه تم الاعتماد على الاستبيان الالكتروني في جمع البيانات من المبحوثين/ وذلك من خلال الرابط التالي:

https://docs.google.com/forms/d/1HjhoALTGNJxEZXXKOG5HdIqr1PkioMK9EiTroO5PmsI/edit

وقد بلغ مجتمع بحثنا (39) مبحوثا، فقد قمنا بتوزيع 39 استمارة إلكترونية على مدراء مخابر جامعة بسكرة وتمت الإجابة على 15 استبيان، كما تم إلغاء بعض الاستمارات وذلك لامتناع مدراء المخابر عن الإجابة لأسباب شخصية، وكانت (24) استمارة ملغاة.

أدرجنا في استبياننا البحثي سبعة محاور رئيسية، وتضمنت هذه الاستمارة المحاور التالية، أنظر الملحق رقم (02):

المحور الأول: المعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

المحور الثاني: المعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

المحور الثالث: المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

المحور الرابع: المعوقات التنظيمية التي تحول من تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

المحور الخامس: الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

المحور السادس: التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة. (محل دراسة).

وفيما يخص نوع الأسئلة المعتمدة في هذه الاستمارة فقد كانت أسئلة متنوعة حيث وضعنا تحت كل محور مجموعة من الأسئلة حيث يتبع كل سؤال مجموعة من الاختيارات أو الإجابات مع أسئلة تعليلية أي كل مبحوث يقدم تعليل يخدم الموضوع محل دراسة.

الـــفـــصـــل الثاني: مدخل إلى الجامعة الجزائرية

1. **الجامعة الجزائرية بين النشأة و الأهمية**
2. **الجامعة الجزائرية بين الأهداف و الوظائف**
3. **مكونات الجامعة الجزائرية**

تمهيد:

تعد الجامعات المحرك الرئيسي للمجتمع في مختلف المجالات، فالجامعة الجزائرية لا تعد مؤسسة تعليمية فحسب بل تعتبر كذلك مؤسسة إنتاجية مرت بعدة مراحل جعلتها تسعى لمواكبة التطور وإنتاج المعارف وإحداث تقدم علمي، واقتصادي اجتماعي مبني على المعرفة ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ألا وهو إقتصاد المعرفة.حيث شهدت الجامعات اليوم الاهتمام بتطوير هذا القطاع وتحقيقه على أرض الواقع.

1.ماهية الجامعة الجزائرية

1.1نشأة الجامعة الجزائرية ومراحل تطورها

1.1.1 نشأة الجامعة الجزائرية:

اعتبر المشرع الجزائري الجامعة الجزائرية مؤسسة عمومية، ذات طابع إداري تساهم في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، لذا فقد وضعها تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها، وهي تابعة لوزارة مختصة تسمى وزارة التعليم العالي والبحثالعلمي

ويعود تأسيس الجامعة الجزائرية إلى سنة 1909، وكانت تهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين في الجزائر، فلم تجد الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال أي قاعدة متينة للانطلاق، ليس على مستوى الهيئة التدريسية فقط، بل على مستوى الإداريين والمختصين في التسيير الجامعي، فكان الحل ان أخذت هيئة التدريس وقتها مهمة التدريس والعمل الإداري معا، مع الاستعانة بمدرسين من البلدان العربية والصديقة، ولقد سجل قطاع التعليم العالي أثناء الاستقلال تدريجيا تحسنا في المشروع الاجتماعي الوطني، حيث كان الهدف الأول للجامعة الجزائرية هو المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية (حفيظي، 2005/2004، ص59).

2.1.1 مراحل تطور الجامعة الجزائرية:

إن أغلب الأحداث والظروف التي أحاطت بمنظومة التعليم العالي والجامعي في الجزائر، توحي بوجود واقع تعليمي متغير من خلال ثلاث مراحل زمنية متعاقبة هي:

أ.مرحلة العهد الاستعماري:

لقد أنشأت أول جامعة في الجزائر من طرف سلطات المستعمر الفرنسي، ثم أعيد تنظيمها لتحقق مصالح التواجد الاستعماري بالجزائر." وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراستها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها. بحيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وهو محام واحد فقط، كما لم بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية على غرار قسم اللغة العربية والأدب الفرنسي منذ نشأتها حتى الاستقلال.

. وبهذا المعنى عملت السياسة الاستشعارية على غرس الثقافة الفرنسية بين الأهالي وخلق فئة تقوم بدور الوسيط بين السلطات الفرنسية والبيئة الاجتماعية الجزائرية (بايشي، 2012، ص ص 177-178).

ب. مرحلة بعد الاستقلال:

أصبح الطلب الإجمالي والاقتصادي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري واتضحت الحاجة إلى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة، ولم تكن الجامعة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري قادرة على الاستجابة للوضعية الجديدة الناتجة عن عهد الاستقلال فبعد 1962 أدخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكيف التعليم العالي لكي يتماشى مع سباق السيادة الوطنية.

فأنشئ منذ بداية 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة أن تصلح نفسها إصلاحا عميقا وأن تباشر مجموعة من التحولات والمتمثلة في قانون إصلاح التعليم العالي عام 1971، ولقد تمحور الإصلاح حول خيارات كبرى من بينها الديمقراطية، التعريب، الجزارة، والتوجيه العلمي والتكنولوجي فمن خلال ما سبق يتضح أن السياسة التي انتهجتها الجزائر نحو الجامعة كانت موجهة بالدرجة الأولى لتلبية حاجات المجتمع الجزائري. (عضبان 2019، ص ص7-8).

ج) المرحلة من (2004-2013):

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاثة أطوار هي: الليسانس، الماستر، والدكتوراه أو ما يعرف بنظام (ل م د) الشيء الذي يمنح مقرؤية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجهة لها على الصعيدين الوطني والدولي ويشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين تتمثل أولهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، والمرحلة الثانية تكوين متخصص.
- **الماستر:** يشتمل على أربع سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهمتين مهنية وبحثية.
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ستة سداسيات، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة. (مشري، بولحية، 2019، ص 257).

2.1 خصائص وأهمية الجامعة الجزائرية:

1.2.1خصائص الجامعة الجزائرية:

تتميز الجامعة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مؤسسة متميزة عن غيرها من الهياكل التعليمية الأخرى فهي لا تقتصر عن كونها فضاء لنقل المعرفة بل تتداخل فيها عدة عناصر تنظيمية واجتماعية تجعل منها بيئة تعليمية متطورة ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- تتمتع بالحرية والاستقلالية وهوما يضمن لها الموضوعية في التكوين والتأطير والبحث في خدمة المجتمع معتمدة

على الأسس العلمية دون أي تحفيز أو تأثير.

- تتمتع باستقلالية إدارية ومالية وحرية في تطوير برامج تعليمية وبحثية ذات صلة بالمجتمع.
- لها صلاحية منح الشهادات التعليمية والبحثية للمراحل الجامعية المختلفة التي تعطي لصاحبها الاعتراف بالكفاءة والقدرة في مجال تخصصه.
- لها رسالة وأهداف واضحة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- لها مجلس إدارة أو مجلس أمناء مؤلف من ذوي الخبرة والمعرفة، يضع استراتيجيات إدارتها وطرق تطويرها وتأمين دعمها المالي.
- تعزز ثقافة التعلم والتعليم والبحث العلمي المستمر لدى الطلبة لتضمن جاهز يتهم وحيازتهم الكفاءة المطلوبة، لتلبية حاجات المجتمع.
- تحتوي على موارد وعناصر مختلفة ومهيكلة منها ما هو إنساني كالطلبة، الأساتذة، العاملين، منها ما هو مادي كالهياكل الإدارية والبيداغوجية، والوسائل والأدوات التعليمية، التي رغم اختلافها تتداخل للمحافظة على مستوى الاندماج الضروري لتحقيق الهدف
- تسعى لتحقيق هدف رسمي بإنتاج وتقديم خدمات تعليمية، تكوينية وثقافية (العقاب، 2016/2015، ص55).
- الجامعة نظام مفتوح لها عدة علاقات تنظيمية ووظيفية.
- إنها جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة المعارف.
- إنها جامعة لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.
- كما أن للجامعة تأثير بالمجتمع الذي يؤسسها، كما أنها مسؤولية في الوقت ذاته عن كل تأثير إيجابي في مسيرتها.
- جامعة لشتى المعارف التي لا يقتصر دورها منزلة في الامتدادات خلال مختلف المنهجية المعرفية.
- ومنها تلتقي الثقافة التنظيمية بخصوصياتها التي تشاركها في الفهم والمعاني والمصائر الحياتية مع الثقافات الإنسانية الأخرى هي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة للمتعلم. (مخنفر،2013، ص191).
- ومن بين خصائص الجامعة الجزائرية نذكر كذلك:
- تأثر الجامعة بالبيئة الخارجية: لا يمكن أن نتحدث عن النظام دون التعرض إلى بيئة النظام ويعتبر أي نظام نسقا مفتوحا فهو موجود في بيئة وليس في فراغ، يؤثر ويتأثر بالمحيط أو البيئة الخارجية وبأحداثها، فمن البيئة

والمجتمع تشق الجامعة قيمها وأهدافها ومواردها ومعلوماتها إلى البيئة والمجتمع تعاد هذه القيم والأهداف.

- الجامعة كنظام أساسي ونظام فرعي: من الواضح أن الجامعة متداخلة في الشبكة من الأنظمة يتكون منها سياق أنشطتها وقيودها فبالإضافة إلى أن الجامعة تعتبر نظاما فرعيا في منظومة المجتمع ككل، هذا المجتمع الذي تتلقى منه مداخلاتها من طلاب وأساتذة وموارد مادية والذي يتوقع منها في المقابل مخرجات وهي الأفراد المتخرجين بما اكتسبوا من معارف ومهارات وكفاءات وبحوث علمية تخدم المجتمع.
- الثلاثية طلبة، أساتذة، إداريين: إن ما تختص به الجامعة أيضا كنظام هو أنها تضم ثلاثة فاعلين أساسين لهم تأثيرهم الخاص في سير ونجاح وتطور هذه المنظمة، ولأن هؤلاء الفاعلين ليس لديهم نفس المسؤوليات ونفس السلطة فيجب أن يكون لهذا النظام القدرة على التوفيق بين هذه الأطراف الثلاثة مع المحافظة على التوازن المناسب. (العافري، خباب، 2018، ص ص 6-7).

ومن هنا نستخلص أن للجامعة عدةخصائص تتمثل في أنها نظام مرن لها دور تنظيمي ووظيفي، حيث انها تعتبر مكان او مجال للتفاعل الاجتماعي وتبادل الفكر والثقافة، مما يساهم في تطور الفرد والمجتمع، حيث ان الجامعة تتماشى مع المتغيرات المجتمعية والتكنولوجية، لكنها تواجه حواجز تتعلق بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها على ارض الواقع.

2.2.1 أهمية الجامعة الجزائرية:

للجامعة الجزائرية دور مهم في بناء المجتمعات الحديثة فهي ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل فضاء لتكوين الكفاءات وإنتاج المعارف إضافة إلى دورها في دعم البحث العلمي ونقل الثقافة ونذكر أهميتها في النقاط التالية:

- باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع في جميع مظاهره وقطاعات وإذا كانت موضوعات التعليم ذات قيمة عظمى في حياة الأمم لأنها تتصل بتكوين النفوس وبناء العقول.
- إن التعليم الجامعي يتميز بأهمية خاصة، إذا إن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأهم.
- مع تضاعف حجم المعرفة، وازدياد معدل نموها تصبح الجامعة أكثر أهمية، فعليها أن توجه عناية أكبر إلى البحث العلمية في شتى فروع ومجالات العلم، وعليها أن تولي مزيدا من العناية إلى الحقائق العلمية فحسب، وإنما امتدت هذه الأهمية لتشمل النهوض بالمجتمع في جميع جوانبه، والإسهام في حل مشاكله في جميع صورها وتحقيق الرفاهية والرخاء لأبناء هذا المجتمع (صقر، 2005، ص ص 52-53).
- تكمن أهمية الجامعة كذلك في مجال العلم والمعرفة من خلال إسهاماتها في تخريج كوادر بشرية، الاستثمار في

رأس المال البشري مدربة في كافة المجالات والتخصصات العلمية.

- تفيد البحوث الجامعية الجميع من خلال خلق الشركات والوظائف وإثراء المجتمع وتحفيز الثقافة.
- تساعد الجامعات على ضمان بقاء الدول وجعلها قادرة على المنافسة في السوق العالمية من خلال دعم المزيد من الابتكار في مجال الاعمال والنمو المكثف والمعتمد على التصدير.
- الجامعات هي مؤسسات راسخة في مناطقها وهي ضرورية للاقتصاديات المحلية النابضة بالحياة وهي محفزة للابتكار وتطوير الأعمال.
- يساعد مواصلة الاستثمار في الجامعات في مجال المعرفة على توفير الدعم المالي لدعم الحراك الاجتماعي – التغيير الإيجابي – وهنا نقصد بالتغير الإيجابي نحو الأحسن. (مزياني، لفتاحة، 2023،ص ص9-10).
- تعد الجامعة من أهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الافراد من حيث المعارف والمهارات كما تعتبر مصدر من مصادر رأس المال البشري الذي يمكنه مجارات التقنية الحديثة والمعرفة المتقدمة.
- تعد الجامعة مؤسسة ضرورية لإعداد رأس المال البشري المؤهل لإنتاج المعرفة والبحث والتطوير ورفع المستوى الفكري والثقافي العام للطلبة نظرا لقرب الخريجين من الجامعات من سوق العمل.
- إن الجامعة بوصفها مؤسسة تربوية وتعليمية تعنى بتنشئة الجيل الذي تعتمد عليه الدولة في رقيها وتقدمها وتطورها. (العقاب، 2016/2015، ص57).

ومن هنا نستخلص أن للجامعة أهمية تتمثل في أنها تساعد في تطوير المعرفة وتشجيع الابتكار وإيجاد فرص للعمل من خلال البحث العلمي،كما أنها تمتلك دور في تحسين جودة الحياة، ورفع المستوى الثقافي.

3.1 مبادئ وأبعاد الجامعة الجزائرية:

1.3.1 مبادئ الجامعة الجزائرية:

يتميز المجتمع الجزائري بخصوصيات تميزه على باقي المجتمعات والتي تنعكس على مؤسساته التعليمية خاصة الجامعة، التي تعتبر ركيزة أساسية لنقل المعرفة وتطوير الكفاءات، وقد شهد التعليم العالي في الجزائر تحولات مهمة تهدف إلى توسيع نطاق الالتحاق بجامعة مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والاستجابة لمتطلبات التنمية ومن هنا اعتمدت الدولة على مجموعة من المبادئ ومن بينها:

أ. ديمقراطية التعليم العالي:

ويقصد بها ما يلي:

- توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا، ويرغب في مواصلة دراسته في إحدى

الجامعات.

- إتباع سياسة التوازن الجهوي في إقامة هياكل التعليم الجامعي عبر كل أنحاء الوطن وهذا لإتاحة فرصة التعليم العالي لكل أبناء الجزائر.
- تقديم المنح الدراسية، وتوفير المطاعم والإقامات الجامعية لأبناء الفئات القاطنين في الأماكن البعيدة عن الجامعة، حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية.

وقد ميزت ديمقراطية التعليم السياسة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فخلال سنة 1954م كان يلتحق بالجامعة طالب جزائري واحد من بين 15342 مواطنا، وفي سنة 2002م، وصلت هذه النسبة إلى قرابة طالب جزائري واحد لكل 50 مواطنا.

ولم تقتصر ديمقراطية التعليم العالي التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية على الذكور فقط، بل شملت الجنسين، حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا كي يستفيد الإناث أيضا من هذه الديمقراطية التعليمية، وذلك من خلال سياسة التوازن الجهوي التي مكنت من إقامة مؤسسات جامعية في الولايات النائية من الوطن، وهذا ما شجعالإناث على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لمواصلة الدراسة الجامعية. (مداح، 2010، ص ص 190-191).

ب.الجزأة:

تسعى الجامعة الجزائرية إلى تحرير البلاد من التبعية الثقافية، والتكنولوجية، وجزارة نظام التعليم الجامعي، وخططه، ومناهجه إضافة إلى جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها.

واجتاز أهداف التعليم الجامعي، وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر. (بوساحة،2012، ص207).

نستخلص أن الجزارة في التعليم العالي تعني تحرر نظام التعليم الجزائري من التبعات الثقافية والتكنولوجية الخارجية بحيث ترتكز على الهوية الوطنية كالاعتماد على اللغة العربية كلغة تعليم وأيضا فيما يتعلقبالقيم والمناهج.

ج-التعريب:

أرادت الحكومة الجزائرية منذ افتكاك حريتها أن تقطع صلة بالحقبة الاستعمارية، فقامت كأول إجراء لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة أن تحذف اللغة الفرنسية داخل التراب الجزائري فبدأت بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي فالجامعي، أما اللغة الفرنسية فوضعت موضع اللغة الأجنبية التي لابد من تعلمها لأنها وسيلة تخاطب لا أكثر.

وأن التعريب هو أحد الوسائل الأساسية لاسترجاع الشخصية الجزائرية وأيضا جعل اللغة العربية لغة علم ومن

أشكال التعريب التي ظهرت وتظهر في المنظومة التربوية الجزائرية نجد:

- الحرص على جعل المناهج والكتب المدرسية والمعلمون، يعلمون كل ما له علاقة بالقيم العربية ولا أن تكون نابعة من الدين الإسلامي كالطاعة وغيرها.
- جعلت الكتب المدرسية من اللغة العربية لغة سهلة واضحة سواء في الكتابة او المخاطبة.
- اقتحام اللغة العربية في كل الميادين العلمية وحتى التقنية.
- جعل اللغة العربية لغة الحوار اليومي سواء داخل القسم أو خارجه مع تشجيع ذلك وإضفاء روح الفكر العربي الإسلامي. (سبرطعي، 2008/2007، ص ص67-68).

نستخلص أن التعريب في الجزائر كان هدف أساسي للحكومة بعد الاستقلال،بهدف ازالة آثار الاستعمار واسترجاع الهوية الوطنية كما أنه تم فرض اللغة العربية في جميع المواد الدراسية ماعدا الفرنسية التي ظلت كلغة أجنبية، كما أن التعريب كان شكل من اشكال التعبيرعن الثقافة المحلية وترسيخ الشخصية الجزائرية.

2.3.1 أبعاد الجامعة الجزائرية:

لا تقتصر مهمة الجامعة في التعليم فقط بل تمتد لتضم أبعاد أوسع تساعد في تطوير المجتمع وتتمثل هذه الأبعاد في:

.البعد الجغرافي: ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق الدراسة بالمراسلة او عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون. (مركون، 2021، ص 27).

نستخلص أن البعد الجغرافي للجامعة يتمثل في مدى انتشار خدمات الجامعة خارج مجالها المباشر لتشمل كافة فئات المجتمع، ويمكن تنفيذ ذلك عبر فروع الجامعة، كالمراكز التعليمية، أو حتى ادوات التعليم عن بعد مثل التلفزيون والإذاعة، بهدف تحقيق المعرفة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد .

.البعد الزمني: ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار. (بريني، 2018،

ص ص 171-172).

نستخلص أن البعد الزمني للجامعة مرتبط بتوفير فرص التعلم المستمر لكافة الفئات العمرية، خاصة لمن فاتهم التعليم في سن مبكرة، يشمل هذا تنظيم محاضرات ودورات قصيرة، مما يتيح اكتساب كفاءات مهارات جديدة تواكب تطورات العصر.

.**البعد الوظيفي:** ويشمل هذا النوع ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، وبغ النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة. (مركون، 2021، ص27).

نستخلص أن البعد الوظيفي للجامعة يركز على توظيف الجامعة في خدمة المجتمع عن طريق تقديم استشارات وأبحاث تطبيقية تساعد في تطوير مختلف القطاعات.

2. الجامعة الجزائرية بين الأهداف والوظائف والدور:

1.2 أهداف الجامعة الجزائرية:

من أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعي هو خدمة المجتمع والارتفاع به حضاريا وترقية الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع.

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مرحلتي الليسانس والدراسات العليا.
- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التعليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.
- إعداد الباحثين عن طريق المختصة في القيام ببحوث مشتركة أو مستقلة لحل المشكلات الأساسية التي تراجع المجتمع.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية.
- تنمية شخصية طلابها تنمية متكاملة تشمل الجوانب العقلية والاجتماعية والترويحية.
- زيادة مجال البحث العلمي والقيام بمختلف أنواع البحوث وفي شتى القطاعات بهدف الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، وكذا ما يعترضه من مشكلات حلا مبنيا على أسس علمية سليمة (صبطي و غربي، 2020، ص ص 50-51)

كما يرى "بوفن" أن التعليم العالي يسعى لتحقيق عدة أهداف يحددها في أربعة أهداف هي:

تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية وصقلها وإثرائها.

مساعدة الطلاب على اكتساب المعارف والمهارات المفيدة في حياتهم المهنية والعلمية.

نشر المعرفة العلمية والعمل على تقدمها.

المحافظة على التراث الثقافي للمجتمع.

ويحدد عدد من أهداف الجامعة اليوم يتفق عليها الباحثون في الشرق والغرب أبرزها:

- الإسهام في تعديل وتطوير الاتجاهات في المجتمع المحيط نحو الأفضل ونشر الثقافة والمعرفة وإشاعاتها بين الناس.
- سد حاجات المجتمع من الكوادر المتخصصة والكفاءات الوطنية المدربة.
- دراسة مشكلات المجتمع المحيط وفهمها وتحليلها والبحث عن الحلول لها.
- مواكبة التطور الحادث من حول الجامعة.
- الإسهام في تنوير المجتمع.
- مواكبة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات.
- تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد في المجالات تخصصاتهم. (فلوح، 2016، ص 218).

ويمكن تصنيف أهداف الجامعة إلى ثلاث مجموعات ومن بينها:

- الغايات والأهداف المتعلقة بالمتعلم: تتجسد هذه الغايات من خلال توفير المعارف والمعلومات للمتعلم وتمكينه من القدرة على النقد والإبداع والتطوير وإدراك تداخل العلوم والمعارف والتفاعل مع المعطيات الحياة المادية والاجتماعية والاقتصادية.
- الغايات والأهداف المتعلقة بالهوية الثقافية ومنظومة القيم والسلوك: تتحقق هذه الغايات من خلال تعزيز قيم العمل والجدية والمثابرة والتنظيم لدى المتعلم من خلال الممارسات المجتمعية والاقتصادية والإدارية.
- الغايات المتعلقة بالمجتمع: تبرز أهمية الجامعة في الدور المتوقع منها في تنمية المجتمع باعتبارها مصدرا لتكوين العقول والعلوم والمهارات من جهة ومولدا للقيادات الفكرية والعلمية والاقتصادية القادرة على التنمية وإدارتها بفعالية من جهة ثانية، إضافة إلى الاهتمام بالبحوث الاقتصادية والدراسات التطبيقية القائمة على العلاقة المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على حل مشكلاتها. (البركنو، 2023، ص536).

ومن هنا نستخلص أن الجامعة تهدف إلى تقديم تعليم جامعي متقدم يعزز الفكر ويرتقي بالمجتمع من خلال نشر المعرفة، كما تعمل على إعداد الطلاب علميا ومهنيا، وتركز على دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتوفير تقديم الحلول مع دعم الابتكار والتطوير العلمي .

2.2 وظائف الجامعة الجزائرية:

إن وظائف الجامعة لا تقتصر على التعليم فقط، بل امتدت لتشمل البحث العلمي وخدمة المجتمع وبالتالي استقرت الجامعة خلال مسيرة تطورها على أداء ثلاث وظائف أساسية تمثلت فيما يلي:

أ): التعليم:

-يعد التعليم أول اهتمام للجامعة، حيث كان دورها يقتصر على سيطرة التعليم الديني والابتعاد عن المجتمع، ومع مرور الوقت تطورت هذه الوظيفة وأصبحت الجامعة تقدم برامج تعليمية في أنواع التخصصات المختلفة قصد إعداد الأجيال وتأهيلهم للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة بعد اكتسابهم المهارات والخبرات في مختلف التخصصات ومواقع العمل. (عميرة، 2012-2013، ص 47).

-كان التعليم تلك الوظيفة الذي أجمع على أهميتها كل الممارسين والمنظرين على حد السواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكانيتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعليم العالي ركزت جل اهتماماتها منذ بداية مسيرتها التاريخية حتى الربع الأخير من القرن التاسع العشر على التوعية في التعليم، وقد ينظر للأستاذ الجامعي على انه مدرس المقام الأول وليس باحثا ولذلك وصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه معلم العالم، ذو المعرفة العلمية والواسعة والفكر المستنير، كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفعالية أستاذ الجامعة في قاعة التدريس، وما يتعلمه مع طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك. (عليوة،2019، 335).

ب) البحث العلمي:

-يعتبر البحث العلمي عرض مفصل أو دراسة معمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة لها أو حل لمشكلة كان قد تعهد باحث بكشفها وحلها، كما أن للبحث العلمي يعتبر أهم عامل لإنتاج المعرفة العلمية ويزود الأساتذة الجامعيين بالمعلومات، والمعارف المتنوعة، وتحسين أدائهم المهني وعلى هذا فانه يأخذ حصة من وقت وجهد وفكر لا سيما إذا اعتبرنا أن مكانة وتقدير الأساتذة مرتبطة بالدرجة الأولى بالبحث والتأليف والنشر وعليه فإن البحث العلمي يشكل ضرورة لهذا العصر،

ويمكن اعتباره المحرك لكل تقدم في كافة المجالات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.(ذهبية، 2014، ص 292).

وتستطيع الجامعة عن طريق ممارستها لوظيفتها الثانية وهي الوظيفة البحثية أن تمد المجتمع بطاقة خلاقة تجعله يتطور، بل ويحدث قفزة نوعية تجعله يرتقي وينهض.

والواقع إن البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مازال حبيس الرفوف، إذ لا تتعدى فعاليته في الحصول على الشهادة التي أنجز من أجلها، حتى صار أغلب الباحثين يتخذون من ممارسة البحث العلمي وسيلة للوصول إلى غاية ألا وهي الشهادة التي تسمح لهم بنيل الوظيفة أو الترقي بها مما أفرغ البحث العلمي من محتواه وأفقده فاعليته. (خالد، شابونية،2019، ص 174).

ج): خدمة المجتمع:

- إن لوظيفة خدمة المجتمع أهمية كبرى إضافة إلى الوظائف الأخرى ويمكن القول ب: تنوع مسؤوليات (الجامعة) أمام المجتمع الذي ينتمي إليه فهي لا تقف عند مسؤوليات التعليم الجامعي فقط، وإنما تتخذ علاقتها بالمجتمع ومتطلبات ذلك المجتمع منها أساسا لتحديد المسؤوليات والقيام بها على الوجه الأكمل.

كما يعتبر التعليم الجامعي أحد أهم المرتكزات التنمية ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة.

وخدمة المجتمع هي جميع الخدمات والأعمال التي تقدمها الجامعات لأفراد المجتمع المحلي سواء في الجانب الثقافي أو الصحي أو الاقتصادي والاستفادة من كافة الإمكانيات والطاقات المحلية. (فلوح، 2016، ص221).

كما يساهم عضو هيئة التدريس الجامعي في خدمة مجتمعه سواء كان تكليفا أو تطوعا في مجال تخصصه وحسب إمكاناته وخبراته وذلك من خلال المساعدة على حل المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ويمكن لأستاذ الجامعة أن يحقق ذاته ويثبت وجوده مالم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره. (بواب، 2015، ص76).

3.2 دور الجامعة الجزائرية

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تساهم في بناء المجتمعات فهي ليست فقط مكانا لتحصيل المعرفة، بل تعد محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر كما تؤدي الجامعة دورا أساسيا في إنتاج المعرفة ونقلها، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية وخدمة المجتمع من خلال البحث العلمي ومن بين هذه الأدوار ما يلي:

أ) دور الجامعة في إنتاج المعرفة:

- تعد الجامعات مصدرا مهما في إنتاج المعرفة، ولها الدور الرئيسي في إنتاج المعرفة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب فهي تعتبر البيئة المحفزة للإبداع والمشاركة وتوفر الفرص للإنجاز الفردي والجماعي سواء في البحوث العلمية أو التعليم فتعد الجامعات مؤسسات علمية بحثية إذا إن جوهر نشاطها هو إنشاء المعرفة (البحث العلمي) أو تحسينها باستخدامات جديدة للمعرفة السابقة، فتعد نموذجا لمصانع إنتاج المعارف الجديدة (البحث العلمي) والخبرات ونشر المعرفة وتوزيعها من خلال الكتب والدراسات التوثيقية.
- إن ميدان **إنتاج المعرفة** من البحث العلمي هو أكثر مجالات التعليم العالي تأثيرا وتأثرا في مجتمع المعرفة إذ تتميز الجامعات في مجتمع المعرفة بأنها نظام مفتوح لتوزيع وإنتاج المعرفة عن طريق شكل يتضمن زيادة الشراكات أثناء بحثها عن اكتساب معرفة متخصصة وحديثة ناتجة عن شبكة كثيفة من البحوث في شتى المجالات (الشريدة،2017، ص 21).

ب. دور الجامعة في التنمية:

لم تعد العملية التعليمية والتدريبية إنفاقا بل استثمارا وتأسيسا على هذا يمكننا القول بأن الجامعات والمعاهد والمدارس المتخصصة مؤسسات تنموية إنتاجية تقوم بإثراء المعرفة، وإعداد الكفاءات البشرية، وصناعة الأجيال المستقبلية، وبذلك فإن الجامعة أو المعهد شأنها في ذلك شأن أية مؤسسة إنتاجية تحتاج إلى تخطيط علمي سليم وإدارة ذات كفاءة علمية وعملية لكي تنهض برسالتها وتحقق أهدافها (بوعناني،2015، ص167).

ج. التوجه العلمي والتقني للجامعة الجزائرية:

لقد انتهجت الجزائر هذا المبدأ بالاتجاه نحو العلوم والتكنولوجيا للمساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، للمساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، واكتساب قيم الاتجاه العلمي والتقني لامتلاك موروث علمي خاص بها، والاهتمام به مع المزج بين الدراسة النظرية والعلمية لتمكين الطلبة من النظريات العلمية في المجالات التطبيقية، ولقد أدى هذا التوجه إلى نزوح الطلبة نحو التسجيل في الشعب العلمية وإهمال العلوم الاجتماعية التي هي أساس تطور الأمم، (بزرل، 2017-2018، ص 148).

فقد كان لزاما على الجزائر إتباع خيار التوجه العلمي والتقني في سياسة التعليم العالي خاصة أمام الحاجة الملحة لإطارات تقنية ذات كفاءة عالية تتولى قيادة التنمية. (مداح، 2010، ص 192).

3. مكونات الجامعة الجزائرية:

تحتاج أي جامعة جزائرية إلى عدة من العناصر الضرورية حتى تقوم بمهامها والتي تتمثل في:

1.3 الجماعة الطلابية:

إن أهم عنصر في الجامعة هو الطالب الذي من أجله سخرت الإمكانيات المادية والبشرية، وهو الشخص الذي له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقها العام والتقني للجامعة، وفقا لتخصص معين يحول له الحصول على شهادة، كما يعرف على أنه ليس الشخص الذي يسعى فقط للحصول على الشهادة العلمية، وإنما هو الذي يمتلك العقلية الواعية المدركة لواقعه المتفتح على العالم الأخر، المطلع على تجاربه واختراعاته المتمتع بالقدرة العلمية التي تساعده على مواكبة التطور العلمي والتقني والأدبي والثقافي.

لمساعدة الطالب الجامعي لتحقيق الهدف الذي يسعى إليه عبر التعليم وهو النجاح في مسيرته الدراسية يجب أن يحظى بالحقوق التالية:

- الحق في إبداء الرأي والتعبير عنه، والمناقشة في الأمور التعليمية بالطرق السليمة، وفي إطار الأنظمة المعمول بها في الجامعة والمجتمع.
- الحق في توفير العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع، مع الحق في التحفيز والتشجيع.

ومن أهم واجبات الطالب تتمثل في:

- واجب الالتزام بقوانين وتعليمات أنظمة الجامعة وكل ما يصدر عنها من قواعد وإرشادات.
- المحافظة على سمعة الجامعة، بعدم القيام بأي عمل أو تصرف يسيء لها. (عيواج،2017/2016، ص 142-143).

2.3 أعضاء هيئة التدريس:

إذا كانت تحتاج في أداء وظائفها إلى خلفية تربوية تنظيمية تتصف بالمرونة والقابلية لتطور مع مراعاة البعد الإنساني في العلاقات الاجتماعية فان الطرق الأكثر أهمية بدون شك، هيئة التدريس، فإن الجامعة لا تضع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب بل لابد أن تجمع في مخابرها ومدرجاتها المدرسين والباحث، والأستاذ الجامعي هو العمود الفقري الذي لا غنى عنه في إنجاز العملية التربوية وصياغتها الصياغة المناسبة للطلبة بحيث ينتج أحسن النتائج وأقواها في تثقيف العقول وتشكيل المواطن الكفؤ (مطيق، 2022/2021، ص 17).

ويعد عضو هيئة التدريس الجامعي أحد أهم العناصر التي ترتكز عليها العملية التدريسية وصولا إلى التميز

وجودة المخرجات، لذلك أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي تهيئة كل الظروف لتحسين جودة أداء عضو هيئة التدريس الجامعي من خلال عمليات التقويم والتحسين التي تمارس بشكل مستمر والذي ينعكس إيجابا على جودة المؤسسة التعليمية ومخرجاتها.(بوعموشة، 2019/2018، الصفحة: 214).

وبالرغم من صعوبة حصر الوظائف الأساسية للأستاذ الجامعي، إلا أنه يمكن اشتقاقها من وظائف الجامعة المتمثلة في إعداد الإطارات والكوادر والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته، كل هذا يعرف عند الأستاذ بالوظيفة الأكاديمية إضافة إلى الوظيفة الإدارية التي تتمثل في الإدارة الأكاديمية، هذه الأنشطة والوظائف تتكامل فيما بينها لتبيين مدى فعالية هذا العضو في العملية التدريسية.

ومن واجبات عضو هيئة التدريس ما يلي:

- التدريس ضمن الحجم السنوي المرجعي المحدد في المادة 06 من القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي الباحث.
- التدريس الإضافي فوق النصاب القانوني إذا دعت الضرورة.
- القيام بالكتابات الإبداعية والاتصال بكل جديد في مجال تخصصه وغيرها من الواجبات.

ومن حقوق أعضاء هيئة التدريس ما يلي:

- التكليف بالعمل الإداري إلى جانب العمل الأصلي.
- حضور الملتقيات أو المؤتمرات ذات الطابع الوطني أو الدولي التي تتصل بنشاطاتهم المهنية وغيرها.(بواب، 2015، ص ص75-78).

3.3 الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعة الجزائرية:

إن من أهم عوامل نجاح مؤسسات الجامعية، هو تكوين الإطار الإداري المتخصص وبناء الهيكل التنظيمي المرن، وفي الدولة الحديثة تسعى الجامعة لدعم جهازها التنظيمي، بإداريين يتميزون بالخصائص التالية:

- الإلهام بشؤون التسيير ومعرفة طبيعة العمل في المعاهد والكليات والخبرة الفنية في كل ما يتعلق بالجوانب المالية والتنظيمية والقدرة على معالجة المشكلات المادية التي تعترض الأساتذة والطلاب.
- ضرورة تجديد الجهاز الإداري وتدعيمه وتدريبية وإعطائه مجالا للمبادرة. (كتفي،2015/2014، ص 81).

خلاصة الفصل:

بناءا على ما تقدم يمكننا القول بأن الجامعة الجزائرية تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية والإنتاجية، التي تسعى كغيرها من الجامعات لتفعيل اقتصاد المعرفة الذي تكون المعرفة فيه هي الأساس ولهذا عملت على تحسين مؤشراتها في التعليم والبحث العلمي والابتكار، وبالرغم من الجهود المبذولة لم تصل بعد على المستوى المطلوب وهذا راجع إلى العوائق التي تقف كحاجز أمامها في تفعيلها لهذا الاقتصاد الجديد.

الـــفـــصـــل الثالث: التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة

1. ماهية المعرفة
2. ماهية اقتصاد المعرفة

تمهيد:

مع بداية القرن الحادي والعشرين ازداد التركيز على أهمية المعرفة قائم على المعرفة والابتكار وهو اقتصاد المعرفة، فهو ينمو ويتطور بوتيرة متسارعة بفضل تقنيات المعلومات والاتصالات والمعرفة، وظهور ما يسمى بالثورة المعلوماتية، التي أساسها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولقد أصبحت المعرفة عنصر أساسي ومهم لتحقيق التميز، فنحن اليوم نعيش في عصر تقنية المعلومات، مما أدى إلى نشوء اقتصاد جديد

وفي هذا الفصل سوف نستعرض مبحثين، حيث يشمل الأول المعرفة من حيث نشأتها وتطورها، خصائصها وأنواعها ومصادرها أما المبحث الثاني فيشرح إقتصاد المعرفة من ناحية المفهوم والخصائص.

1.ماهية المعرفة:

1.1 المعرفة بين النشأة والتطور:

تعود بدايات المعرفة إلى بداية خلق، حيث خلقه الله سبحانه وتعالى على الفطرة ثم علمه وهداه .ومن السهولة تمييز الطابع التراكمي للمعرفة الإنسانية ,وقد نقل لنا التاريخ بعض أوجه الازدهار في الحضارات القديمة السومرية و الأشورية و البابلية والفرعونية والصينية والهندية واليونانية والتي حصل فيها تراكم معرفي مكن الإنسان من تحقيق إنجازات كبرى ،ففي العراق القديم وجدت أعداد كبيرة من الوثائق المكتوبة وكانت الكتابة مقصورة على طبقة الكتبة الدين يتحملون مسؤولية المحافظة على المعرفة ونشرها ،وكان الآشوريون يساوون الذكاء بالذاكرة، ولكن الطابع الغالب على المعرفة في العصور القديمة لم يخرج عن كونه خبرات متوازنة ومقترنة في جانب كبير من الإلهام لكن المعرفة لدى البابليين اقترنت بالكهانة والسحر والطب والعرافة والفلسفة فانتقلت المعرفة على أيديهم إلى ما يسمى بالمعرفة الفلسفية التي انصرفت إلى معرفة الأشياء.

وفي العصور الإسلامية الأولى ونتيجة لحث الإسلام على طلب العلم حيث ورد دلك في الحديث الشريف:" اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". وبرع العرب المسلمون في نقل المعارف الحضارات الأقوى، مع محاولات جادة لإخضاعها للتجربة والبرهان، وفي تاريخ الأندلس وبغداد الشيء الكثير عن مساهمات العرب المسلمين في نقل معارفهم إلى الشعوب المجاورة بكل شفافية، وبعد أن أصابتهم الفرقة،وبلغت أوروبا ما يسمى بعصر النهضة، انتقل مركز الريادة في توليد المعرفة إليها وظهر على أيدي الأوربيين ما يطلق عليه "المعرفة العلمية" التي تستخدم أساليب فكرية وعقلية جديدة تختلف على أساليب الفلسفة النظرية.

وفي الفكر الحديث تم تناول المعرفة من خلا المدارس الفكرية والإدارية والتنظيمية، كما أسهمت إعادة هندسة نظم الأعمال في خلق التراكم المعرفي مع تنامي ظاهرة العولمة ومع انتشار نظم الاتصال الحديثة واتساع شبكة المعلوماتية مما سهل انتشار المعرفة وتبادلها (صلاح الدين الكبيسي،2005، ص ص4-5).

2.1 خصائص وأهمية المعرفة

1.2.1 خصائص المعرفة:

للمعرفة بصفة عامة مجموعة من الخصائص تميزها تتمثل في:

- المعرفة هي تنبؤ واستقرار، استنتاج، استنباط، استدلال، تركيب، وتحليل، وتفسير، ولها درجة صحة أو درجة

دقة، ولا توجد معارف مطلقة الصحة

- هي نسبية وتابعة للمعارف (إن كان فرد أو جماعة) ومرتبطة به لذلك لا توجد معارف مطلقة عمومية.
- تابعة لخصائص وقدرات الحواس البشرية، وقدرات وخصائص العقل البشري.
- ترتبط بزمان ومكان وخصائص وقدرات الإنسان العارف لدلك فهي باختلاف الأشخاص والأماكن والأزمنة.
- هي نتيجة التواصل الفكري بين البشر (كساب عامر،2014الصفحة:30).
- ارتباط المعرفة بالحقيقة وإدراك اليقين على عكس المعلومات التي تخضع دائما لحالات وظروف أقل يقينا.
- كون المعرفة مورد إنساني لا ينقص بل ينمو باستعماله وهي حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات
- تطلب المعرفة تفاعلا ينساب والواقع، ووعيا وإدراك له من حيث متغيراته وعناصر تشكله والقوى المحفزة للتطور والتغيير.(سعد غالب ياسين 2007 صفحة 19-21)

كما تتسم المعرفة إدا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد من الخصائص منها:

- المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة.
- المعرفة هي نتاج العلم والتعليم والخبرة.
- للتوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي إلى توليد معرفة جديدة تستند إلى المعرفة السابقة التي تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.
- إن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة إدا كانت رقمية.
- إن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هدا المضمون في إيجاد الحلول لقضايا هامة في المجتمع معين وفي وقت معين. (بوريشة،2022،صفحة597).

2.2.1 أهمية المعرفة:

تبرز أهمية المعرفة لمنظمات الأعمال ليس في المعرفة ذاتها وإنما فيما تشكله إضافة قيمة لها أو، في الدور الذي تؤديه في تحول منضمة إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة والذي بات يعرف باقتصاد المعرفة ويمكن أن نحدد أهمية المعرفة في النقاط التالية:

- أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات من خلال دفعها لاعتماد أشكال لتنسيق والتصميم والهيكلة تكون أكثر مرونة.
- أتاحت المعرفة المجال للمنظمة للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعا وحفزت الإبداع والابتكار المتواصل لأفرادها وجماعاتها.
- أسهمت المعرفة في تحول المؤسسا إلى مجتمعات معرفية تحدث التغيير الجذري في المنظمة، للتكييف مع التغير المتسارع في بيئة الأعمال.يمكن للمنظمات أن تستفيد من المعرفة ذاتها كسلعة نهائية عبر بيعها والمتاجرة بها أو استخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة
- ترشد المعرفة الإدارية مديري المنظمات إلى كيفية إدارة منظماتهم.
- تعد المعرفة البشرية المصدر الأساسي الحقيقي لكيفية خلق المنظمة وتطورها ونضجها وإعادة تشكيلها. (الكبيسي، 2005، ص 13).

من خلال ما سبق يظهر أن للمعرفة ضرورة ملحة في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .....الخ . ومن بين دواعي الاهتمام بالمعرفة:

- **الميزة التنافسية:** هناك مجموعة من الدوافع مثل الانتفاخ الخارجي والعولمة أدت إلى زيادة المنافسة وبالتالي الضرورة الملحة للبحث عن المعرفة.
- **التقنية:** أدخلت التقنيات الحديثة التي تطلب وجود قوة عاملة تملك خبرة، لأنه بزيادة التقنية يزداد العمل تعقيدا لذلك يجب أن تنتشر المعلومات والمعرفة لتعلم الأفراد.
- **التغيرات التنظيمية:** هناك تغيرات تقوم بها المؤسسة تعتبر تغيرات تنظيمية فمثلا تسريح العمال عند التقاعد، فهناك خبرة سوف تنقص لذا يجب تداول المعرفة.
- **مرونة التوظيف:** أصبحت المعرفة سريعة الزوال حيث يقوم الموظفون بتغيير وظائفهم بالتكرار. (بن ونيسة،2015، 2016، ص23).

ومن هنا نستخلص أن أهمية المعرفة تكمن في:

- أن المعرفة تساهم في تعزيز الكفاءات والمهارات الفردية مما يؤدي إلى ترقية الأداء الشخصي كما أن لها دور كبير في تقدم المجتمعات وهذا من خلال الابتكار والابداع.

- كما أنها تحقق التقدم العلمي والتقني وهذا يساهم في تحقيق التطور وتساعد في إيجاد حلول فعالة للصعوبات المختلفة،كما أنها أيضا تساهم في تسهي ل الحياة اليومية.

3.1 أنواع ومصادر المعرفة

1.3.1 أنواع المعرفة:

وتنقسم المعرفة بدورها إلى:

- **المعرفة الضمنية:** وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات التي في حقيقة الأمر تتواجد داخل عقل كل فرد ممن يعملون داخل المؤسسة والتي من غير السهل نقلها أو تحويلها للآخرين، وهي معرفة شخصية إلى حد بعيد ومن الصعب أن تحصل على كل الخبرات والمعرفة الموجودة في داخل كل شخص يعمل في المؤسسة بغرض تحويل هذه المعرفة إلى المعرفة الصريحة.إن عمليات تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة مشتركة عملية مباشرة فالمعرفة الضمنية يمكن تمثيلها في صورة سلاسل متتالية مكتوبة ومخططات خطية ومقاييس كمية.وهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة. (الصاوي،2007، ص 27).
- **المعرفة الظاهرة (الصريحة):** -وتتعلق المعلومات الظاهرية بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة ومنها: الإجراءات، السياسات، معايير العمليات والتشغيل، وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن مشاركتها وتقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات واللقاءات والكتب. (طيطي، مصباح،2009، ص43).
- **المعرفة السطحية:** وهي المعرفة ذات الحد الأدنى من فهم منطقة المشكلة ومثالها إعطاء قرض مصرفي لا يتطلب من الموظف المختص إدخال متغيرات كثيرة لعملية إعطاء القرض عدا متغير الراتب.
- **المعرفة العميقة:** هي المعرفة التي يتم اكتسابها من خلال سنوات من الخبرة، وتتطلب فهما واسعا للمشكلة. (بركاني،2015/2014، ص 6).
- **المعرفة الإجرائية:** كيف يجب أن تحل المشكلة، أي الطريقة التي تعمل بها الأشياء، كالقواعد والإجراءات والتي تمثل الأنماط النموذجية لها.
- **المعرفة الاستكشافية:** تستخدم هذه المعرفة قواعد المنطق لضبط عملية التفكير والإدراك وهي معرفة تجريبية ترافق الفرد خلال تجاربه في حل المشكلات سابقة. (عطايت الله، 2014، 2015، ص 7).

- **المعرفة الابتكارية:** وهي المعرفة التي تعطي المنظمة القدرة على قيادة القطاع، وفي الحالة يكون تمايز المنظمة واضحا مقارنة مع المنافسين مما يمكنها من تغيير القواعد بالأسلوب والتوقيت التي تحدده.
- **المعرفة الجوهرية:** وهي أقل حجما ومستوى من المعرفة، ينبغي توفرها لدى المنظمة لمواجهة المنافس، بموجبه لتمكن المؤسسة من معرفة القواعد في هذا القطاع الذي تعمل فيه (بوزيداوي، 2014/2013، ص، 13).

2.3.1 مصادر المعرفة:

أ-مصادر داخلية:

تتمثل المصادر الداخلية في خبرات أفراد المنظمة المتراكمة حول مختلف الموضوعات وقدرتها على الاستفادة من تعلم الأفراد والجماعات والمنظمة ككل وعماليتها والتكنولوجيا المعتمدة ومن أمثلة المصادر الداخلية:

الاستراتيجية، والمؤتمرات الداخلية، المكتبات الإلكترونية، التعلم الصفي، الحوار، العمليات الداخلية، الأفراد عبر الذكاء والعقل والخبرة والمهارة أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث وبراءات الاختراعالداخلية.(قديد، 2014، 2015، الصفحة: 15).

كما يحصر الدكتور علاء فرحان المصادر الداخلية للمؤسسة في العناصر التالية:

- **استراتيجيو المعرفة:** هم خبراء الاستراتيجية والمنافسة القائمة على المعرفة الذين يلتقطون وبشكل فاعل وعميق الأدوار الجديدة للمعرفة داخل المؤسسة باعتبارها رأس مال فكري.
- **مهنيو المعرفة:** هم الذين يتعاملون مع المعرفة كموضوع وهم المسؤولين عن المعرفة السببية، مهمتهم استيعاب مضمون المعرفة ومعرفة أساليب الحصول عليها واستيعابها بالمنهجية الفعالة لتوليدها.
- **عمال المعرفة:** مهمتهم توفير كل عوامل الدعم والإسناد المهني للمعرفة، فهم يقومون بجمع المعلومات وتصنيفها وجدولتها وخزنها وإيصالها، والاستجابة لكل الطلبات ذات العلاقة بالموارد المعرفية الخام. (نويري، 2010، 2011، الصفحة: 11).
- ومن هنا نستخلص أن للمعرفة عدة مصادر من بينها المصادر الداخلية والتي ترتكزعلى معارف ومهارات الأفراد والعمليات الداخلية في المؤسسة لانتاج المعرفة.

ب. مصادر خارجية:

تكمن في علاقة المؤسسات مع بعضها البعض وذلك من خلال احتكاك الشركات الصغرى مع الشركات الكبرى أو من

مجال لآخر وذلك من خلال الخبرة والتعلم أكثر.

إن للمعرفة مصادر خارجية تكمن في المشاركة في المؤتمرات، استضافة الخبراء، متابعة الصحف والموارد المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، التليفزيون، مراقبة الاتجاهات في جميع المجالات وجمع المعلومات والبيانات مع الزبائن والمنافسين، التعاون مع المنظمات الأخرى، وإقامة المشاريع المشتركة. (بن ونيسة ،2016/2015، الصفحة:19).

كما يحصر الدكتور علاء فرحان هذه المصادر في العناصر التالية:

- **الزبائن:** إن الزبون يشكل مصدر مهم للمعلومات ومن ثم للمعرفة الذي يجب على المؤسسات التي تأخذه بعين الاعتبار فكلما كانت المؤسسة أكثر قدرة على الإصغاء والتفاعل معهم بالاستجابة السريعة لمتطلباتهم وإشباع حاجيتهم زادت من ثقتهم فيها وبالتالي يشكلون مصدرا مهم للمعرفة.
- **الموردون:** هم المصدر الأساسي الأكثر أهمية بالمعرفة المتعلقة بالسوق الصناعية والموارد ومواصفاتها وخدماتها.
- **المنافسون:** حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى استقطاب أفراد المعرفة في المؤسسات المنافسة، وأي تسرب لأفرادها باتجاه المنافسين هو بمثابة سلب لمواردها الأكثر حيوية.
- **الشركاء:** هم المصدر الذي يوفر بطريقة جاهزة وسريعة ما تفتقد إليه المؤسسة من معارف وخبرات، وهنا يتم بالتشارك والتحالف مع المؤسسات الأخرى بشكل متكامل وإيجابي. (نويري، 2010، 2011، الصفحة: 12).

نستخلص أن المصادر الخارجية للمعرفة تستند على تفاعل المؤسسات مع الشركات الأخرى والخبراء، عن طريق الانخراط في المؤتمرات وغيرها.

4.1 مبادئ المعرفة وأبعادها

1.4.1مبادئ المعرفة:

إن إدارة المعرفة مكلفة، لتعدد المصادر التي تكونها .

- تتطلب إدارة المعرفة الفعالة حلول ناتجة عن تفاعل مشترك من قبل الأفراد واستخدام التكنولوجيا.
- تتطلب إدارة المعرفة مديرين مدركين وواعيين للمعرفة.
- تستفيد إدارة المعرفة بدرجة أكبر من المعلومات المأخوذة من الأسواق أكثر مما قد تكتسبه من التدرج الوظيفي داخل المنظمة.
- تعني إدارة المعرفة تحسين عمليات العمل.

- إن المعرفة تسعى للاستمرارية، فالمعرفة تريد أن تكون وتدوم كاستمرارية الحياة.
- إن المعرفة تنتقل من خلال اللغة، فاللغة وسيلة لوصف الخبرة لا يمكننا بدونها إيصال ما نعرفه، ويعني انتشار واتساع المعرفة التنظيمية أنه يجب علينا تطوير اللغات التي نستخدمها لوصف خبرة أعمالنا التي نقوم بتأديتها. (أبو عزام، 2021، ص ص11-12).

ونستخلص أن للمعرفة مبادئ تكمن في أنها عملية استراتيجية تهدف إلى جمع وتوظيف المعرفة من مصادر متعددة لتحسين كفاءة العمر وتعزيز الابتكار داخل المؤسسة من خلال تفاعل الأفراد واستخدام التكنولوجيا مع التركيز على استمرار المعرفة وتبادلها كخبرات تعزز التطوير وتميز المؤسسة.

2.4.1 أبعاد المعرفة:

وهناك ثلاثة أبعاد أساسية للمعرفة هي:

- **البعد التكنولوجي:** لا يمكن التعامل مع الكم الهائل من المعلومات والمعرفة المتوافرة لدى المنظمات باستخدام طرق حفظ واسترجاع المعلومات التقليدية فالأمر يحتاج إلى نظام الكتروني متكامل المعلومات يتيح للمستخدم إمكانية الوصول للمعلومات في الوقت المناسب، أن أي نظام لإدارة المعرفة يستلزم بطبيعة الحال وجود نظم معلومات تكنولوجية متقدمة ومتكاملة، يسهل الربط بينها ويتيح للمستخدمين إمكانية الوصول السريع للمعلومات في الوقت المناسب وفي غياب مثل هذا النوع من التكنولوجيا يصبح التعامل مع المعلومات والمعرفة أمر غير ذي جدوى. (كانوني، 2023، ص 1220).
- **البعد التنظيمي واللوجستي:** ويعبر هذا البعد عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وتخزينها وإدارتها ونشرها وتجديدها ومضاعفتها وإعادة استخدامها وإعداد خرائط بأماكن توافرها في المنظمة وتحديد مسارات تدفقها ويتعلق بتحديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة، والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فاعلة من أجل كسب قيمة.
- **البعد الاجتماعي:** ويركز البعد الاجتماعي على تقاسم المعرفة بين الأفراد وبناء جماعات (فرق عمل) صانعة المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة. (عليان، 2010، ص 144).نستخلص أن أبعاد المعرفة تكمن في البعد التكنولوجي وهو الذي يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة وإنتاج المعرفة.

- كما نرى أيضا البعد التنظيمي واللوجستي والذي يعنى بتنظيم المعرفة داخل المؤسسة عن طريق التحكم في مصادرها وتسهيل الوصول إليها عبر وسائل وأدوات داعمة. والبعد الاجتماعي الذي تناول كيفية تبادل المعرفة بين الأفراد داخل المؤسسة.

2. ماهية اقتصاد المعرفة

1.2 نشأة وتطور اقتصاد المعرفة

كانت المعرفة منذ الأزل المولد الرئيسي لكل الأنشطة الإنسانية مهما كان نوعها وتوجيهها ومستواها، ولكنها لم تستمر استثمار حقيقيا، ولم يلتفت إلى أهميتها الفعلية إلا مع نهايات الألفية السابقة وبدايات الألفية الحالية بحيث تحولت إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي الذي تحرر من قيود رأس المال والعمل، واعتمد على المعرفة. (فريد، عبد العالي، 2018، ص 160). ولو تتبعنا أصل نشأة اقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة.

فالاقتصاديات القديمة المعروفة للبشر فلاقتصاد الزراعي كان المحرك الأساسي للإنتاج وقد استمر هذا العصر ويسميه بعصر التنوير والحكمة الذي ظهر قبل قيام الثورة الصناعية، أما العصر الصناعي فكانت الانطلاقة الفعلية للثورة الصناعية مع اختراع الآلة البخارية، الثورة الصناعية كان له الأثر العميق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أشار دركر كذلك إلى تطور المعرفة في هذا العصر حيث أكد أن في هذه المرحلة كان معنى المعرفة هو المعرفة المنظمة والمنهجية والهادفة، أي المعرفة التطبيقية.

وقد جاء بعد ذلك عصر المعلومات فقد حققت ثورة المعلومات قفزة نوعية حول المعرفة بحد ذاتها، حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشر وتمثل في ثورة العلوم والتقنية، وكان لثورة العلوم والاتصالات الريادة في هذا التحول.

ونتيجة هذا التحول في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة حيث يشير دركر إلى أن المعرفة تطورت في مرحلة ثالثة أين بدأ تطبيق المعرفة على المعرفة ذاتها

أما اقتصاد المعرفة فقد أشار الشمري والليثي أن اقتصاد المعرفة نشأمع إدراك الدور النامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سيل أعمال الاقتصاديات، ومن هنا أصبح اقتصاد المعرفة يعد فرع من العلوم الاقتصادية مثله مثل الاقتصاد الزراعي أو الصناعي وأصبح هناك عنصر آخر يكتسب أهمية أكبر في زيادة الإنتاج المحلي لكثير من الدول المتقدمة ويتمثل هذا العنصر في مدى انتشار المعرفة ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا. (بركاتي، 2014،2015، ص14،

.(15

2.2 خصائص وأهمية اقتصاد المعرفة

1.2.2 خصائص اقتصاد المعرفة

- إن اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين.
- ارتباطه بالذكاءوبالقدرة الابتكارية وبالخيال وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ماهو أفضل وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر كم وأكثر في جودة الأداء وأفضل في تحقيق الإشباع
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية. (خالد أبو عزام، 2021، الصفحة: 58-59).
- يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام وخلق الثورة، وعليه تعتبر المعرفة العامل الرئيسي في الإنتاج بحيث تشكل المعرفة مصدرا رئيسيا لثورة المجتمع ورفاهيته.
- كان للتكنولوجيا وتطورها دور كبير إذ اعتمد اقتصاد المعرفة على وسائل اتصالات جديدة كالأنترنت وغيرها مما أثر على دور التنظيمات الرسمي، والهياكل المنظمة وأوجد من ذلك المنظمات الافتراضية.
- إن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وعلاقته بالاقتصاديات الأخرى. وهو دائم البحث على أصحاب المواهب والأفكار الجريئة. (بن يوب، طبايبية، 2017، ص 10).

ومن خصائص اقتصاد المعرفة بالنسبة للقوى العاملة تتمثل في:

- ضغط متواصل على الأفراد لرفع مهاراتهم ومستوى قواعدهم المعرفية حتى يتسنى لهم البقاء في وظائفهم والحصول على أجور جيدة والتمتع بالحركة المهنية.
- مستويات عالية من دخول الحواسيب والاتصالات والانترنت وأشكال تقنية المعلومات الأخرى إلى المنازل والمدارس وأماكن العمل. (مكيد، يحياوي، 2014، ص 2).
- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفاعلية،لبناء نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة

والدقة والاستجابة. (بن حسن، 2009، ص 5).

2.2.2 أهمية إقتصاد المعرفة:

- استند اقتصاد المعرفة في أحد أكثر أركانه حيوية وأهمية إلى مراكز دعم القرار وأنظمتها التفاعلية، التي لم يعد هناك نشاط اقتصادي أو غير اقتصادي يستهدف النجاح من دون أن يستند إلى نظم دعم القرار.
- أحداث التجديد والتطوير للنشاطات الاقتصادية، بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، بما يحقق الاستمرارية في تطور الاقتصاد نمو بسرعة واضحة.
- التوسع في الاستثمار خاصة في المعرفة وزيادة الأهمية النسبية لتكوين رأس مال معرفي، وبالتالي زيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجال المعرفة من ذوي القرارات والمهارات العالية والمتخصصة. (بلخضر، 2016/ 2017، ص 71).
- إن المعرفة العلمية والمعرفة العملية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس في توليد الثروة وريادتها وتراكمها والتي ارتبط نشوء علم الاقتصاد بالبحث عن أسباب تحققها.
- اقتصاد المعرفة لا يساهم فقط في إضافة مورد وعنصر إنتاجي مهم، ألا وهو عنصر المعرفة العلمية، بل وإلى التحقيق من قيد الموارد وبالذات الطبيعية منها وبالارتباط بتكنولوجيا المواد التي يتم من خلال استنباط موارد جديدة.
- مساهمة اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل، الشيء الذي يؤدي بالدول المتقدمة إلى احتكار توليد التقنيات عالية التطور (بوكثير، قوفي، 2018، ص8).
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته وبشكل غير مباشر في الإنتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة من خلال توفير فرص الاستثمار المربح.
- المساهمة في تحقيق تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد وذلك من خلال زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي والاستثمار في المعرفة. (عبد الصمد، 2011/2010، ص24).

3.2 مكونات وركائز اقتصاد المعرفة

1.3.2 مكونات اقتصاد المعرفة:

يتكون اقتصاد المعرفة في أي بلد أو مؤسسة من الآتي:

1-المكونات الملموسة:وتشمل المكونات الأساسية الآتية:

أ). البيئة السياسية والتشريعية والتنفيذية:

-وتتمثل في القوانين الخاصة بضبط العلاقات وتنظيم العمليات المتبادلة بين مختلف عناصر وأدوات اقتصاد المعرفة

ب).البنية التحتية:

-وتشمل شبكات الجامعات، وشبكات مراكز البحوث، وشبكات مؤسسات المعلومات مثل: المكتبات ودور النشر، وشبكات الصناعات المختلفة وغير ذلك من شبكات وشبكة تقنية المعلومات المتمثلة في: نظم المعلومات والاتصالات وغيرها.

ج). الشبكة العنكبوتية العالمية:

-التي تربط الحواسيب الموزعة في جميع أنحاء العالم عن طريق أنظمة الاتصالات المتنوعة، وهي النظام الذي يسهل تبادل المعلومات عبر الانترنت.

د). التجارة الالكترونية:

وهي عملية بيع أو شراء السلع والخدمات عن طريق الشبكات الحاسوبية المفتوحة مثل: الانترنت.

2. المكونات غير الملموسة:

وهي المكونات الأساسية لاقتصاد المعرفة وتتمثل في:

- **المعرفة:** هي الأصول المعرفية المتمثلة: الموهبة، المهارات والمعرفة والعلاقات والتقنية وكذلك الماكينات والشبكات التي تجسدها والممكن استخدامها لتكوين ثروة: وشمل المعارف العلمية والتقنية والمعارف الإعلامية.
- **ثقافة المعرفة:** تقوم بتوجيه السلوك العاملين في المؤسسة وطريقة تعاملهم مع بعضهم البعض وذلك عن طريق تحديد الأهداف المتكيفة مع الأداء وتقديم التشجيع للأفراد، وجعل العمل مصدر للرضا. (أحمدعلي الحاج محمد، 2014، ص ص126/128).

2.3.2 ركائز اقتصاد المعرفة: من أجل أن يوجد اقتصاد يعتمد على المعرفة لابد من وجود ركائز تدعمه كاقتصاد قوي وهذه الركائز تكمن في:

- **البحث والتطوير:** إن منظومة البحث والتطوير الفعالة تتكون من عدة عناصر مهمة وضرورية ومكملة لبعضها

البعض، فالبحث والتطوير يتطلب تعليما مستمرا وتحتاج إلى جهاز قياس يتكون من كادر عالي المهارة، وكذلك فإن الإنتاج والخدمات تتطلب تسويقا على درجة عالية من الكفاءة، وهذا بدوره يحتاج إلى دعاية ونشر وهذا ما توفره الكوادر الاستشارية التي تقدم الخدمات الاستشارية والتكنولوجية وبطبيعة الحال فإن كل تلك العناصر يجب أن تتوافر على قدر كبير من المعلومات بالأمور والإجراءات الكفيلة بنجاح منظومة البحث والتطوير. (فاطمة يحياوي، 2017/2016، الصفحة:15-16).

- **التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، تنامي الحاجة إلى دمج التكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة. (خالد أحمد علي محمود، 2019،الصفحة :45).
- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** حيث تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج القيم مضافة عالية، فوجود بنية تحتية للتقنيات المعلومات والاتصال تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمي وتتمثل هذه التقنيات في مدى استخدام الانترنت وتطور التكنولوجيا الإعلام والاتصال. (مقيمح صبري، هرموش إيمان،2017، الصفحة: 214).
- **الحاكمية الرشيدة:** والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر.

4.2 عوامل التوجه لاقتصاد المعرفة

كان ظهور اقتصاد المعرفة محصلة لظهور عدة عوامل منها: ازدياد حصة رأس المال غير الملموس، إدخال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال، نظام الابتكار.

1) ازدياد حصة رأس المال غير الملموس:

طوال القرن التاسع عشر، كان التطور الاقتصادي مدعوما بنصيب كبيرا لرأس المال المادي إلا أنه انطلاقا من سنوات العشرينات، التقدم التقني زاد من حصة رأس المال غير الملموس كعامل من بين عوامله، فكان النمو الاقتصادي مدعوما بشكل أكثر فأكثر بارتفاع رأس المال الفكري، وأصبح المصدر الأساسي للتقدم التقني ولنمو الإنتاجية للعمل بسبب دور

التكوين وإنتاجية رأس المال، ووزن البحث والتطوير.

2). إدخال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال:

وتشير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وغيرها.

وقد كان لهذا التطور الهائل في هذا المجال عدة آثار من بينها التسريع في ظهور اقتصاد المعرفة، ومن ثم توجد علاقة سببية واضحة بين تطور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال والنمو الاقتصادي القائم على المعرفة.

3). تطوير نظام ابتكار وطني:

تتطور المعرفة إلى سلع وخدمات من خلال نظام وطني للابتكار لكل دولة، ويشجع رأس المال اللامادي وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على وجود نظام ابتكار خاص مدعوم، ويمكن استنتاج أن ازدياد أهمية المعرفة باعتبارها محركا اقتصاديا له تداعيات كبرى على أنظمة الابتكار، التي تكون بدورها المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية الوطنية في الاقتصاد المرتكز على المعرفة. (خديخة لحمر، 2016/2015، ص ص 67-70).

5.2 معوقات ومتطلبات اقتصاد المعرفة

1.5.2 معوقات اقتصاد المعرفة:

- **معوقات بشرية:** تتمثل في:
  - قلة العاملين الذين يلمون بالمهارات الأساسية والحاسب الآلي وشبكة الانترنت.
  - ضعف مهارات اللغة لدى البعض.
  - ضعف الحواجز.
  - قلة برامج التدريب.
- **معوقات مالية:** المتمثلة في:
  - قلة الموارد المالية.
  - نقص الأيدي الماهرة.
  - ارتفاع تكلفة خدمة الصيانة.
  - محدودية المخصصات المالية والتقنية والتدريب والتطوير.

- **معوقات تقنية:** تتمثل في:

- ارتفاع التكلفة والمعدات.
- قلة الخبرة والاستشارات.
- مقاومة العاملين للتقنية نتيجة الخوف على مصالحهم.

- **معوقات تنظيمية:** تتمثل في:

- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.
- تعقد الإجراءات الإدارية وافتقار التشريعات واللوائح المنظمة لبرامج الإدارة. (علي عمران، الهوني، 2018، ص 213).

2.5.2 متطلبات اقتصاد المعرفة:

يتطلب اقتصاد المعرفة توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية والتي سنتطرق لها فيما يلي:

- العمل على وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرف، فالمعرفة اليوم ليست ترفا فكريا بل أصبحت عنصرا من عناصر إنتاج.
- تعد البنية التحتية للتقنيات الاتصال والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة.
- تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة من خلال سرعته الممكنة في تحوله إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون المهتمين قادرين على إنتاج الثروة حسب قدراتهم الإبداعية. (عطلاوي، 2022/2021، ص ص 51-52).
- إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، فالشركات متعددة الجنسيات أصبحت تساهم في تمويل تعليم عمالها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، وتخصص ميزانية هامة للبحث والتطوير.
- بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا.
- امتلاك المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي. (بوخوخ، 2015/2014، ص 10).
- يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار.

- إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده، وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة. (نوي، 2017، ص 553).

نستخلص أن لاقتصاد المعرفة متطلبات تشمل استثمار في رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي والابتكار وتطوير البنية التحتية كما يتطلب بيئة محفزة للتعليم والتدريب لإنتاج المعارف.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على الإطار النظري لاقتصاد المعرفة وذلك من خلال تطرقنا للمعرفة وعناصرها ثم إلى اقتصاد المعرفة والذي وجدنا فيه أن المعرفة هي المحرك الأساسي لهذا الاقتصاد والذي يعتمد على الابتكار والابداع والتطور التكنولوجي والبنى التحتية، فالجامعة الجزائرية تسعى جاهدة لتفعيل هذا الاقتصاد المعرفي ومواكبة التطور الحاصل.

الـــفـــصـــل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشتها

1. عرض وتحليل البيانات
2. مناقشة نتائج الدراسة
3. التوصيات والاقتراحات

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى كل من الجانب المنهجي والنظري في الفصول السابقة، سنقوم من خلال هذا الفصل بعرض البيانات والمعلومات التي تم جمعها خلال فترة التربص وتحليلها بشكل منهجي، حيث نهدف من خلال هذا الفصل إلى تقديم البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتحليلها تحليلا كميا وكيفيا لفهم آرائهم وتصوراتهم حول معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر في جامعة بسكرة، كما نسعى إلى مناقشة هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري المعتمد، من أجل **تحسين بيئة البحث العلمي وتعزيز دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق اقتصاد المعرفة**، ويتوج الفصل بتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في بناء **توجهات مستقبلية لتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية.**

1. عرض وتحليل البيانات

يعد هذا القسم جوهر الدراسة الميدانية، حيث يتم من خلاله تقديم نتائج الاستبيان الموجه لعينة من مدراء المخابر بجامعة محمد خيضر بسكرة، من خلال استقصاء معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر في جامعة بسكرة. وقد تم عرض هذه البيانات وفق جداول وأشكال إحصائية مبّوبة حسب محاور الاستبيان، وذلك لتيسير عملية التحليل واستخلاص المؤشرات الأساسية، كما تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لتفسير المعطيات المقدمة، وربطها بسياق الدراسة، مما يسمح بفهم أعمق للواقع الحالي لمعوقات تفعيل الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من مدراء المخبر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)، وتحديد الجوانب التي تستدعي التدخل والتحسين.

1.1. عرض وتحليل نتائج المحور الأول المتعلق بالبيانات الشخصية

الجدول رقم (01): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	10	66.7%
	أنثى	5	33.3%
	المجموع	**15**	**%100**

من خلال الإحصائيات المتحصل عليها في الجدول الموضح أعلاه، أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في عينة الدراسة إذ يمثل 10 افراد بنسبة 66,7 %، بينما عدد الإناث 5 أفراد بنسبة 33,3 %، وأن الأفراد من الجنسين استجابا

بالإيجاب للاستبيان.

وعليه فإن تمثيل الذكور في العينة أكبر من تمثيل الإناث وهو ما قد يعكس طبيعة التوزيع الديموغرافي في المؤسسة أو القطاع محل الدراسة، كما أن استجابة الأفراد من كلا الجنسين كانت إيجابية تجاه الاستبيان، ما يدل على وجود اهتمام ووعي من طرف المستجوبين بمحتوى الاستبيان وموضوعه، مما يعزز من مصداقية البيانات المتحصل عليها. والشكل الموالي يوضح ذلك:

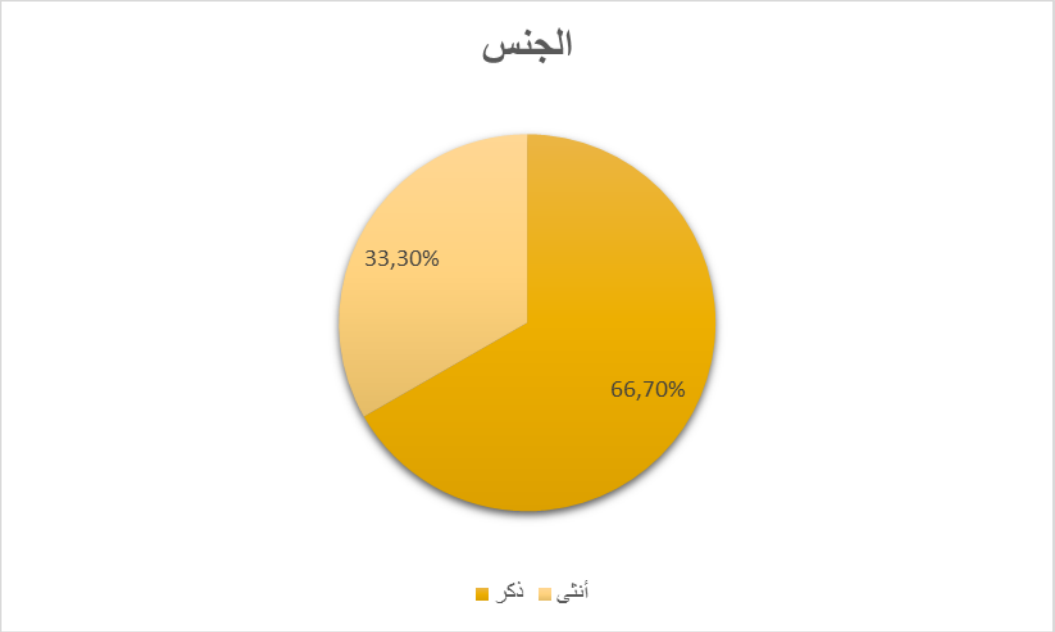

الشكل رقم (01): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجدول رقم (02): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
السن	أقل من 30 سنة	1	6,6%
	من 30 إلى 40 سنة	0	0%
	من 40 إلى 50 سنة	8	53,4%
	من 50 سنة فأكثر	6	40%
	المجموع	**15**	**%100**

بالنسبة للفئة العمرية لأفراد العينة يلاحظ أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي فئة الموظفين الذين تتجاوز أعمارهم من 40 إلى 50 سنة بنسبة 53.4%، مما يدل على أن أغلب أفراد العينة من ذوي الخبرة المهنية الطويلة، وهو ما قد يؤثر إيجابا على جودة ودقة الإجابات نظرا لاحتكاكهم الطويل بالواقع المهني والإداري، تليها فئة أكثر من 50 سنة بنسبة 40%، ثم فئة اقل من30 سنة بنسبة 6.6%، بينما لم تسجل الدراسة أي تمثيل لفئة من30 الى 40 سنة، وهو ما قد يعكس محدودية توظيف الفئات الشابة داخل المؤسسة أو القطاع محل الدراسة، ويعكس هذا التوزيع أيضا توجه

نحو الاحتفاظ بالموارد البشرية ذات الأقدمية.

هذه النتائج تعكس استقرارا وظيفيا من جهة، لكنه من جهة أخرى قد يشير إلى محدودية توظيف الشباب أو غياب آليات لتجديد الموارد البشرية، كما أن غلبة الفئات العمرية الكبيرة قد تؤثر على توجهات وآراء العينة، لا سيما في المواضيع المرتبطة بمعوقات التفعيل للاقتصاد المعرفي، حيث يحتمل أن تتسم مواقفهم إما بالخبرة والرؤية الاستراتيجية أو بالحذر تجاه التغيير، مما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار هذا العامل عند تحليل النتائج. والشكل الموالي يوضح ذلك:

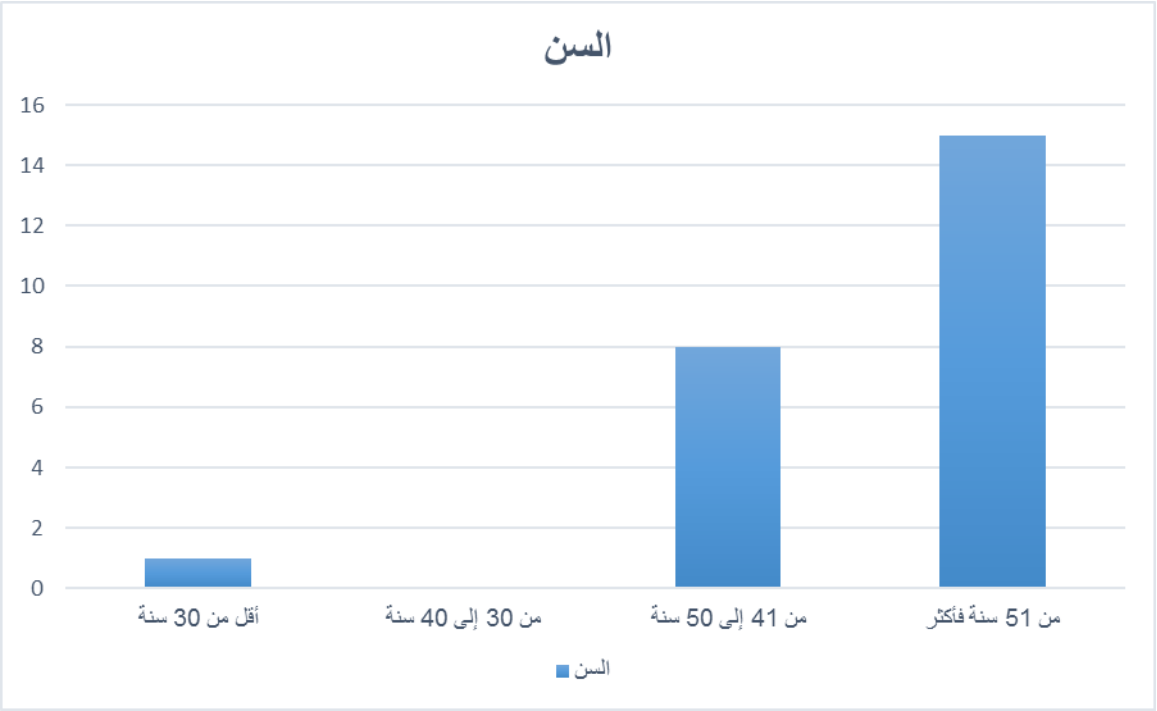

الشكل رقم (02): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير السن

الجدول رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال التخصص في المخبر

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مجال التخصص في المخبر	كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	2	%13.3
	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	1	%6,7
	كلية العلوم التكنولوجيا	3	%20
	كلية الحقوق والعلوم السياسية	1	%6.7
	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	5	%33.3
	معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	0	%0
	كلية الآداب واللغات	3	%20
	ملحقة الطب	0	%0
	المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه أن الفئة الغالبة هي أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 33.3%، ويُعد هذا العامل ميزة في تعزيز موثوقية النتائج، نظراً لخبرتهم الطويلة واحتكاكهم المباشر بالمجال المهني والإداري، مما يزيد من احتمال دقة واستنادية إجاباتهم، تليها كليات العلوم التكنولوجيا والآداب بنسبة 20% لكل منها، الأمر الذي يعكس تنوعا نسبيا في التخصصات بين أفراد العينة، مما يُسهم في إضفاء طابع شاملي على الدراسة.

أما أساتذة كليات العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، بنسبة 13.3%، فهي تعزز التوازن البحثي في نطاق العلوم الطبيعية، في حين أن تمثيل أساتذة كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والحقوق والعلوم السياسية بنسبة 6.7% لكل منها، يعبر عن توازن نسب، رغم ضعف التمثيل لبعض التخصصات. ويُلاحظ غياب تمثيل فئات من معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية وملحقة الطب، مما يعتبر قيدا قد يؤثر على قابلية تعميم نتائج الدراسة على تلك الفئات.

من هذا التحليل أن العينة تمتاز بالتنوع التخصصي، مع تمثيل قوي لأساتذة الكليات الإنسانية والاجتماعية، مما يعزز موثوقية البيانات المتعلقة بالبُعد المهني والإداري. ومع ذلك، فإن ضعف تمثيل بعض التخصصات، وغياب فئات معينة مثل معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية وملحقة الطب، قد يحد من مدى تعميم النتائج ويمثل قيدًا على شموليتها. والشكل الموالي يوضح ذلك:

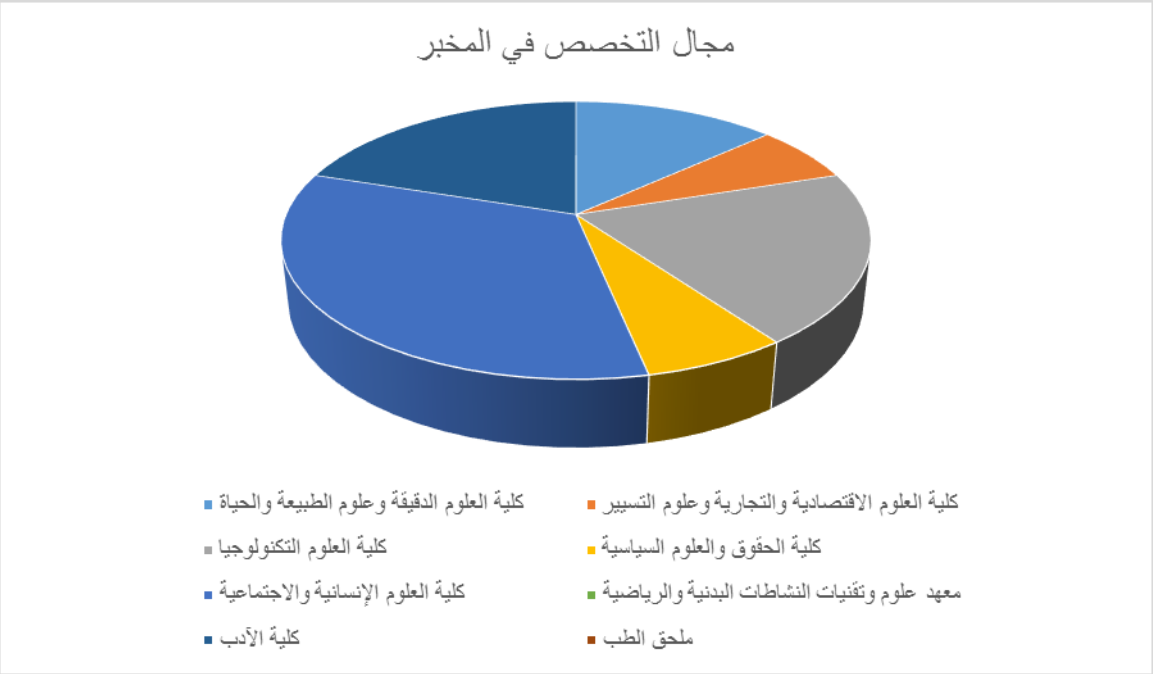

الشكل رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال التخصص في المخبر

الجدول رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة العلمية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الدرجة العلمية لمدير المخبر	أستاذ محاضر ب	0	0%
	أستاذ محاضر أ	4	26,7%
	أستاذ التعليم العالي	11	73,3%
	المجموع	**15**	**%100**

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الفئة العريضة البالغ نسبتها 73,3% هي فئة أستاذ التعليم العالي، تليها فئة أستاذ محاضر أ بنسبة 26,7%ثم فئة أستاذ محاضر أ بنسبة معدومة حيث مثلت 0% من أفراد عينة الدراسة.

إن تحليل عينة الدراسة تهيمن عليها الفئات الأكاديمية العليا، مما يعكس تمثيل قوي لذوي الخبرة والكفاءة العلمية العالية، مما يعزز من المصداقية والعمق العلمي للنتائج. ومع ذلك، فإن ضعف تمثيل الفئات الأدنى من الرتب الأكاديمية قد يحد من مدى قابلية تعميم النتائج على جميع فئات الهيئة التدريسية، ويعكس ربما طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة التي تركز بشكل أكبر على الكفاءات ذات الرتب العليا. والشكل الموالي يوضح ذلك:

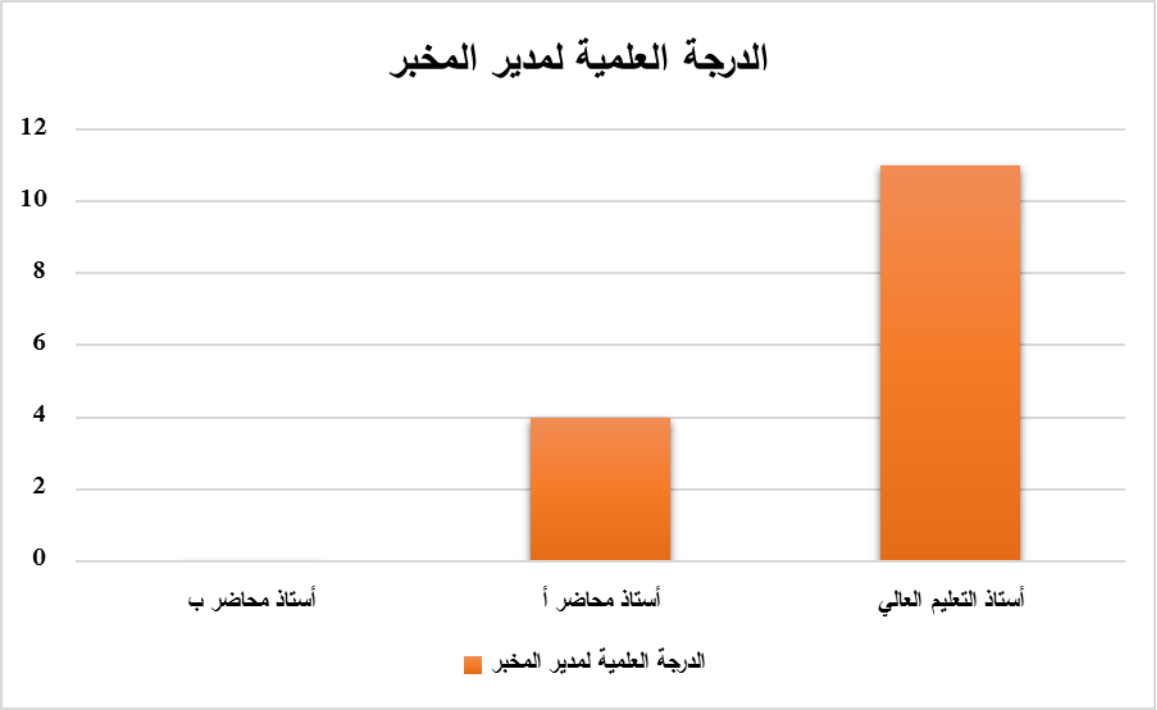

الشكل رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة العلمية

الجدول رقم (05): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر	من سنة إلى 5 سنوات	9	%60
	من 5 إلى 10 سنوات	2	%13,3
	أكثر من 10 سنوات	4	%26,7
	المجموع	**15**	**%100**

هذا التحليل يبرز أن غالبية مبحوثي الدراسة لديهم خبرة تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات في إدارة المختبرات، حيث تمثل 60% من العينة، مما يدل على أن معظمهم من أصحاب الخبرة الحديثة أو المتوسطة في المجال الإداري للمختبرات. تليهم فئة أكثر من 10 سنوات من الخبرة، التي تشكل 26.7%، مما يشير إلى وجود نسبة معتبرة من ذوي الخبرة الطويلة والمتمرسين، أما الفئة بين 5 و10 سنوات فهي الأقل تمثيلا بنسبة 13.3%. بشكل عام، يظهر التوزيع أن هناك توازنًا نسبيًا بين مبحوثي الدراسة ذوي الخبرة القصيرة والطويلة، وهو ما قد يساهم في تنوع الآراء والوجهات في الدراسة، مع وجود أغلبية لذوي الخبرة المحدودة والمتوسطة.

نلاحظ من هذا التحليل أن الدراسة تتضمن غالبية من مبحوثي الدراسة ذوي خبرة قصيرة إلى متوسطة في إدارة

المختبرات، مع وجود عدد محدود من الخبراء ذوي الخبرة الطويلة، هذا التوزيع قد يؤثر على نتائج الدراسة، إذ أن مبحوثي الدراسة ذوي الخبرة الأحدث قد يركزون على جوانب معينة أكثر من ذوي الخبرة العميقة، مما يتطلب أخذ ذلك في الاعتبار عند تفسير النتائج. كما أن وجود نسبة من ذوي الخبرة الطويلة يضيف بعداً من الخبرة والتجربة التي يمكن أن تعزز مصداقية بعض الآراء، ويشير إلى تنوع في مستوى الخبرة داخل العينة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

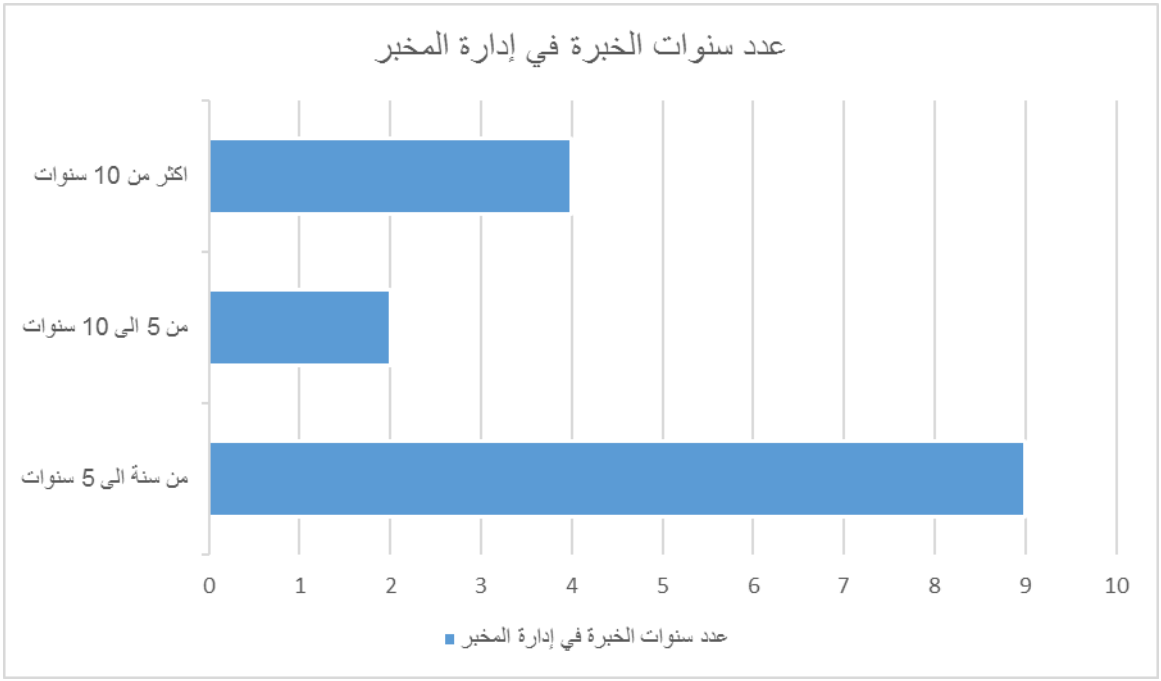

الشكل رقم (05): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر

2.1.عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن هذا المحور سؤالين كالتالي:

- **السؤال الأول:** هل ترى بأن هناك نقص في الكفاءات المؤهلة في مجالات اقتصاد المعرفة؟

الجدول رقم (06): يوضح هل تؤثر نقص الكفاءات في مجال اقتصاد المعرفة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
هل ترى بأن هناك نقص في الكفاءات المؤهلة في مجالات اقتصاد المعرفة؟	ضعيف جدا	3	%20
	ضعيف	4	%26,7
	متوسط	8	%53,3
	قوي	0	%0
	قوي جدا	0	%0
	المجموع	**15**	**%100**

تظهر نتائج جدول مدى تأثير نقص الكفاءات في مجالات اقتصاد المعرفة أن الغالبية العظمى من مبحوثي

الدراسة يرون أن النقص له تأثير متوسط، حيث بلغت نسبة الذين اعتبروا النقص متوسطًا 53.3%. فيما نسبت فئتا "ضعيف" و"ضعيف جدًا" معًا حوالي 46.7%، حيث قال 26.7% منهم إن النقص ضعيف، و20% يعتبرونه ضعيفا جدا، ولم يذكر وجود أي أفراد يرون أن النقص قوي جدا أو قوي، مما يدل على أن أغلب مبحوثي الدراسة لا يرون أن النقص حاد أو كبير جدا، ويعبر ذلك عن أن مشكلة نقص الكفاءات تُنظر إليها كتحد متوسط الأهمية، ويوجد توجه لتوثيق الحاجة لتعزيز الكفاءات المؤهلة وتقليل الفجوة لتحقيق مرونة أكبر في اقتصاد المعرفة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

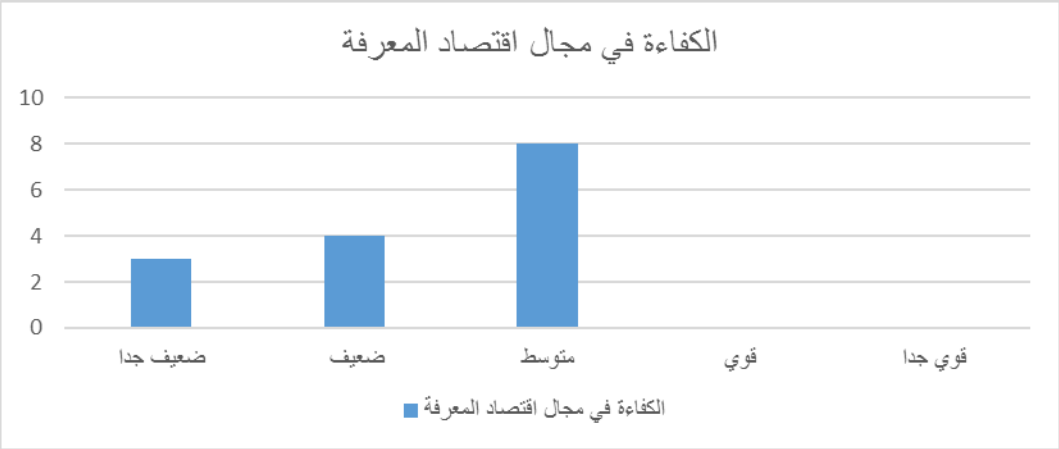

- **الشكل رقم (06): يوضح هل تؤثر نقص الكفاءات في مجال اقتصاد المعرفة**

- **السؤال الثاني:** هل ترى بأن هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين؟

الجدول رقم (07): يوضح هل هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%80
لا	3	%20
المجموع	**15**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ ان "ضعف مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين"، وهو جزء من المعوقات البشرية التي تعيق تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية، وفقًا لوجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة، فانخفاض نسبة الباحثين الذين يرون وجود ضعف في مهارات إدارة المعرفة لا تتعدى نسبتهم (20%) اما في المقابل فهناك نسبة من الباحثين الذين يرون وجود ضعف في مهارات إدارة المعرفة (80%) يدل على أن نقص الكفاءات والمهارات البشرية يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ استراتيجيات اقتصاد المعرفة، خاصة تلك المتعلقة بتنظيم، وتوظيف، ونقل المعرفة بكفاءة داخل الجامعة.

هذا يشير إلى أن المعوقات البشرية، وتحديدا ضعف مهارات الباحثين في إدارة المعرفة، تُعد من التحديات الأساسية التي يتوجب معالجتها عبر برامج تدريب وتطوير مهني مستمر، بهدف تفعيل دور البحث العلمي وتحقيق أهداف اقتصاد المعرفة، لذلك فإن النتائج العلمية تتماشى مع ضرورة التركيز على معالجة المعوقات البشرية لتحسين أداء الباحثين وتمكين الجامعة من استثمار قدراتها المعرفية بشكل فعال.

وعليه تظهر النتائج أن أغلبية الباحثين، يرون أن لديهم ضعفا في مهارات إدارة المعرفة، وهو مؤشر قوي على أن مشكلة ضعف المهارات من أبرز التحديات التي تواجه الباحثين في جامعة، وربما هناك نقص واضح في البرامج التدريبية أو الوعي بأهمية إدارة المعرفة. من جهة أخرى، فإن نسبة ضئيلة جدًا، ترى أن لديهم مهارات جيدة، وربما يمتلكون خبرات أو تدريب مسبق في هذا المجال، أو أنهم غير مدركين للمشكلات التي يواجهها الآخرون.

وعليه فإن هذه الفجوة الكبيرة بين الفئتين تؤكد أن ضعف مهارات إدارة المعرفة يشكل عقبة رئيسية أمام تفعيل اقتصاد المعرفة، ما يستدعي التدخل السريع من أجل تطوير قدرات الباحثين، سواء من خلال برامج تدريبية موجهة أو نشر ثقافة إدارة المعرفة داخل المؤسسة. ويجب أخذ هذا الاختلاف كإشارة إلى ضرورة وضع استراتيجيات شاملة ومعمقة لتعزيز مهارات الباحثين، لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المعرفية، وتحقيق التميز العلمي والتنمية المستدامة في الجامعة.والشكل الموالي يوضح ذلك:

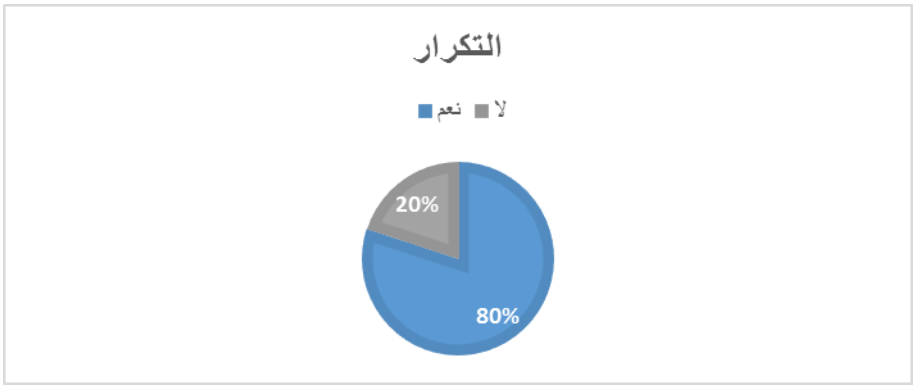

الشكل رقم (07): يوضح هل هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين

3.1. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن 8 أسئلة كالتالي:

- **السؤال الأول**: إلى أي مدى ترى أن ميزانية الجامعة كافية لدعم مشاريع البحث العلمي وانتاج المعرفة؟

الجدول رقم (08): يوضح مدى كفاية ميزانية الجامعة لمشاريع البحث العلمي في انتاج المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
غير كافية اطلاقا	3	%20
غير كافية	8	%53.3
متوسطة	3	%20
كافية	1	%6.7
كافية جدا	0	%0
المجموع	**15**	**%100**

تظهر نتائج الجدول أن معظم مبحوثي الدراسة، بنسبة 73.3%، يرون أن ميزانية الجامعة غير كافية، حيث يعبر 20% عن ذلك بأنها غير كافية إطلاقاً و53.3%عتبرونها غير كافية بشكل عام. فقط 20% يعتبرون الميزانية متوسطة، ونسبة 6.7% ترى أنها كافية، ولا يوجد من يعتقد أن الميزانية كافية جدًا.

تشير هذه النسب بوضوح إلى أن التمويل المخصص لدعم البحث العلمي في الجامعة يعاني من نقص حاد، وهو أحد المعوقات الرئيسة التي قد تعيق إنتاج المعرفة بشكل فعال. ضعف الميزانية يؤثر بشكل مباشر على قدرات الباحثين في تنفيذ مشاريعهم، وتطوير منشآتهم، وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة.

بالتالي، فإن ضعف التمويل يعد من الحواجز الأساسية أمام تفعيل اقتصاد المعرفة داخل الجامعة، ويستلزم من المؤسسات العليا وضع استراتيجيات لزيادة الميزانية أو تحسين إدارة الموارد الحالية، لضمان الدعم للبحث العلمي وتحقيق التنمية الفكرية والعلمية المستدامة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

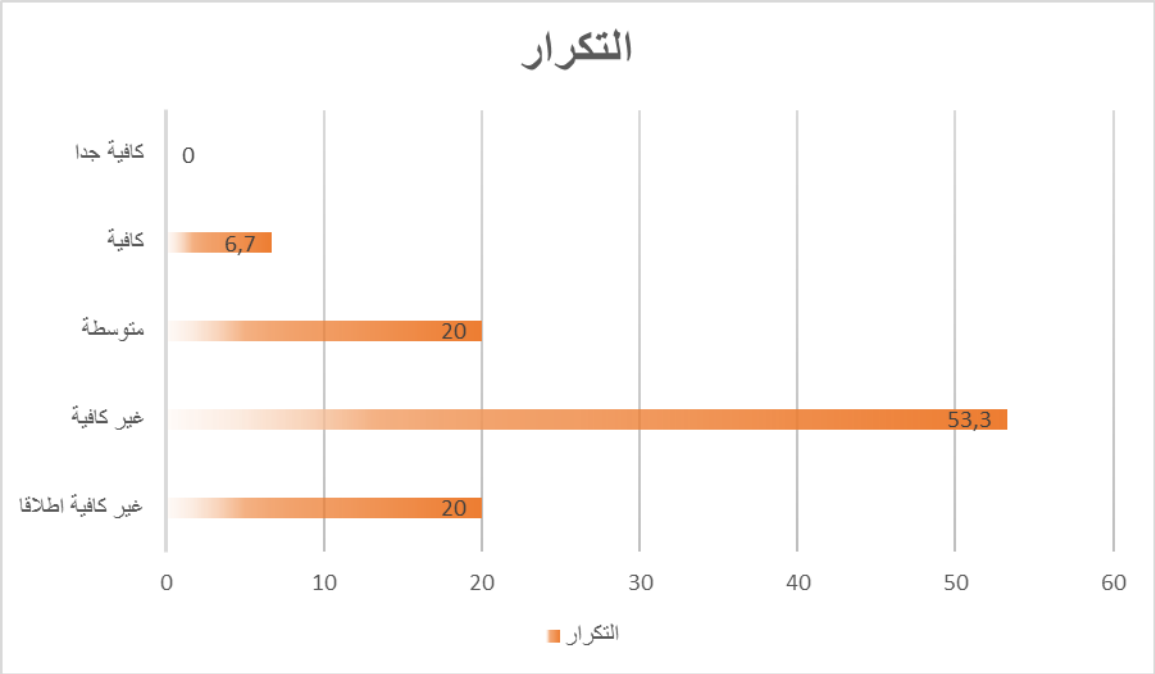

الشكل رقم (08): يوضح مدى كفاية ميزانية الجامعة لمشاريع البحث العلمي في انتاج المعرفة

- **السؤال الثاني**: من وجهة نظرك، هل نقص التمويل يؤدي إلى قلة إنتاج الأبحاث العلمية في الجامعة؟

الجدول رقم (09): يوضح تأثير نقص التمويل على إنتاجية الأبحاث العلمية

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%86,7
لا	2	%13,3
المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ أن نتائج الجدول تُبيّن أن البيانات 86.7% من المبحوثين يعتقدون أن نقص التمويل يؤدي بالفعل إلى قلة إنتاج الأبحاث العلمية في الجامعة، في حين أن 13.3% يردون بلا، أي يرون أن نقص التمويل لا يؤثر بشكل مباشر على إنتاجية البحث، هذا التَمثيل الكبير يدل على أن غالبية المجتمع البحثي في الجامعة يعترف بارتباط وثيق بين التمويل وإنتاج الأبحاث العلمية، حيث يعتبر التمويل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة الباحثين على تنفيذ مشاريعهم وتحقيق نتائج علمية ذات جودة. نقص التمويل يشكل عائقا يُقلّل من حوافز الباحثين ويحد من تنمية قدراتهم، مما يؤثر سلباً على الأداء العلمي للمؤسسة.

وبناءً عليه، يتوجب على إدارة الجامعة تصحيح المعوقات المالية، وتوفير مصادر تمويل مستدامة، لتحقيق زيادة في إنتاجية الأبحاث العلمية، وبالتالي دفع عجلة التنمية المعرفية والابتكار في الجامعة.

ومن بين التبريرات التي وضعها مبحوثي الدراسة:

- البحث العلمي الجيد وتحفيز الباحث امران يتطلبان التمويل المناسب.
- المعوقات الادارية هي اهم سبب مع عدم وجود مناخ مناسب للبحث العلمي.
- حسن التدبير ييسر كل شيء.
- نقص التمويل يعني ضعف عملية البحث يعني نقص الانتاج ونقص التجسير المعرفي.
- الأبحاث العلمية تتطلب موارد مالية لدعم الباحث من جهة وتوفير الامكانيات المادية للبحث من جهة أخرى.
- المال خادم والعلم مخدوم. لا يمكن البحث الا من خلال التفرغ. ولا يمكن التفرغ إذا لم تستطع تنفيذ كل مشاريعك الاجتماعية وغيرها.

  كل الأعمال البحثية الناجحة وراءها شريك ممول.
- من خلال عجز المخبر عن تمويل المشاريع وايضا دم تقديم محفزات للباحثين.
- بالفعل فان نقص التمويل يعيق التقدم في البحث لأن البحث العلمي له شقين النظري والتجريبي وكما هو معلوم فإن البحث التجريبي يحتاج الى معدات ومواد وهدا مكلف جدا من الناحية المادية.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (09): يوضح تأثير نقص التمويل على إنتاجية الأبحاث العلمية

- **<u>السؤال الثالث</u>:** ما مصادر تمويل الأجهزة والمعدات التكنولوجية في مخبركم؟

تم وضع الإجابات على هذا السؤال بغرض اختيار أكثر من إجابة والشكل الموالي يوضح إجابات مبحوثي الدراسة:

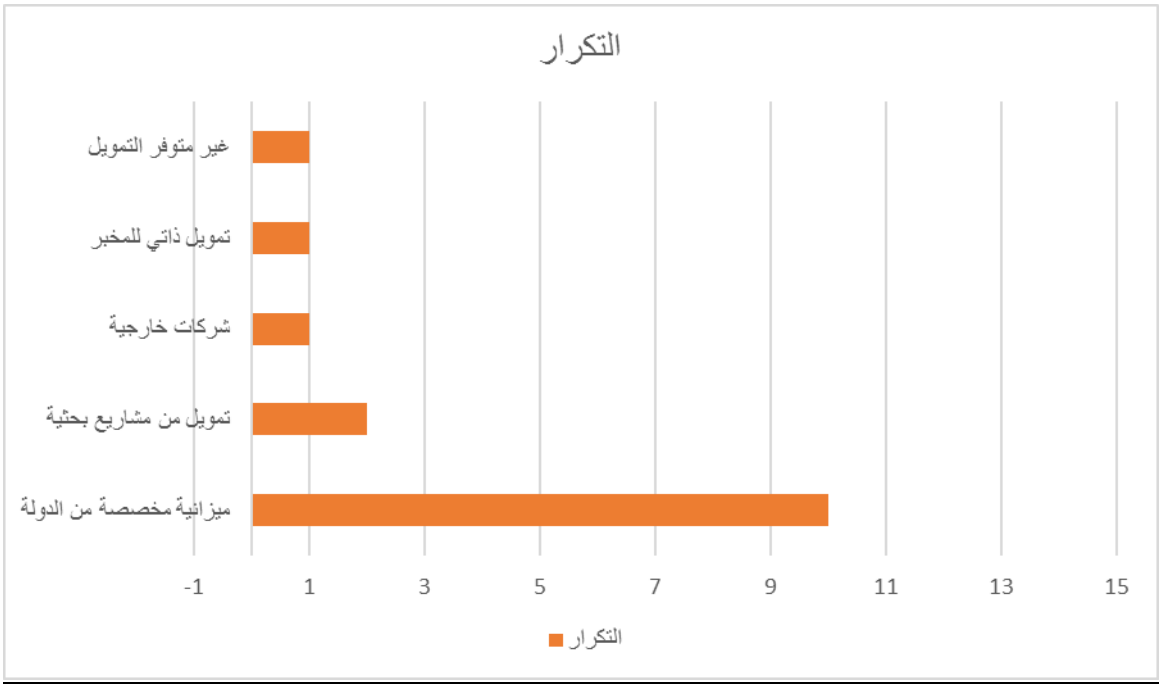

الشكل رقم (10): يوضح مصادر تمويل الاجهزة والمعدات التكنولوجية في المخبر

نلاحظ من خلال البيانات التي تظهر أن أغلبية مصادر تمويل الأجهزة والمعدات التكنولوجية في المخبر تُعتمد على ميزانية مخصصة من الدولة، بنسبة 66.6%. أما باقي المصادر فهي أقل حظوة، حيث توفر مشاريع بحثية تمويلًا بنسبة 13.3%، وشركات خارجية والتمويل الذاتي، وكل منها بنسبة 6.7%. كما توجد حالة واحدة (6.7%) لم يُتوفر فيها تمويل.

هذه النتائج تؤكد أن التمويل الحكومي (ميزانية الدولة) هو المصدر الرئيس لدعم الأجهزة والمعدات التكنولوجية في المخبر، وهو أمر إيجابي يضمن استقرار التمويل ويعزز قدرة المخبر على إجراء الأبحاث وتطوير التجهيزات الضرورية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على مصدر واحد قد يجعل المخبر عرضة لمخاطر عدم استمرارية التمويل، خاصة في ظل محدودية مصادر التمويل الأخرى، والتي تعتبر أقل تنويع.

- **السؤال الرابع**: هل ترى أن ضعف الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين يؤثر على إنتاج المعرفة؟

الجدول رقم (10): يوضح هل هناك ضعف في الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين مما يؤثر على إنتاج المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%85,7
لا	2	%14,3
المجموع	**15**	**% 100**

من خلال للجدول، نلاحظ ان 85.7% من الباحثين أي 13 شخصا من أصل 15 يرون أن هناك ضعفًا في الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين، بينما فقط 14.3% (2 شخصين) يعتقدون أن ليس هناك ضعف في الرواتب والمكافآت، هذا يشير إلى أن غالبية الباحثين يشعرون بعدم كفاية قدراتهم في إنتاج المعرفة، وهو ما قد يتأثر، أو يتأثر، بضعف الرواتب والمكافآت، التي تمثل حافز أساسي لتعزيز المهارات والإنتاجية العلمية.

هذه النتائج تؤكد أن تحسين الرواتب والمكافآت تعد ضرورة استراتيجية لتعزيز إنتاج المعرفة وتحفيز الباحثين، بما يعزز من قدرة الجامعة على التنافس، ويضمن استدامة وتطوير مشاريع البحث العلمي وجودة الإنتاج العلمي بشكل عام. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): يوضح هل هناك ضعف في الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين مما يؤثر على إنتاج المعرفة

- **السؤال الخامس:** من وجهة نظرك هل ترى أن الدعم المالي المخصص للبحث العلمي كاف لتغطية جميع التخصصات؟

الجدول رقم (11): يوضح الدعم المالي المخصص للبحث العلمي هل يغطي كافة التخصصات

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	%13,3
لا	13	%86,7
المجموع	**15**	**%100**

يوضح الجدول، ان 13.3% من مبحوثي الدراسة يعتقدون أن الدعم المالي المخصص للبحث العلمي كافٍ لتغطية جميع التخصصات، مقابل 86.7% يلاحظون أنه غير كاف، هذا يعني أن معظم الأفراد يرون أن التمويل الحالي غير كافٍ لتلبية احتياجات جميع التخصصات، مما قد يحد من قدرة الباحثين على إنجاز أبحاث ذات جودة عالية وتنمية المعرفة في مجالات متنوعة.

نستنتج من خلال هذه الإحصائيات أن التمويل المخصص للبحث العلمي غير كافٍ، حيث يعتقد غالبية الباحثين أنه لا يغطي بشكل كاف جميع التخصصات. هذا النقص في التمويل يمثل عقبة أمام تنمية البحث العلمي بشكل متوازن وفعال، ويستلزم تحسين استراتيجيات تخصيص الموارد لزيادة القدرة على البحث والتطوير في مختلف المجالات العلمية.

ومن بين التبريرات التي قدمها مبحوثي الدراسة:

- مرات نعاني حتى من عدم القدرة على التكفل باستضافة بعض الزملاء الباحثين من جامعات اخرى في الايواء واطعام.
- لا أستطيع أن أجيب على تخصصات لا علاقة لي بها.
- غير كاف العام الماضي 2024 لا تمويل للمخبر.
- هناك تركيز واضح على تدعيم القطاعات التقنية على حساب تلك في العلوم الإنسانية.
- هناك تخصصات تحتاج دعما ماليا يفوق عشرات المرات ما تحتاجه تخصصات اخرى في حين إن الدعم المالي المعمول به لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

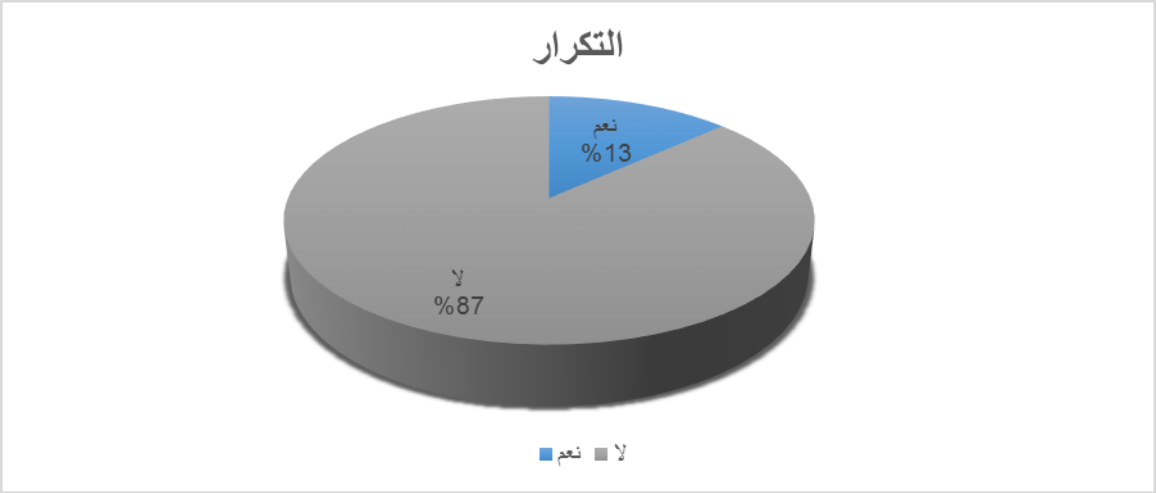

الشكل رقم (12): يوضح الدعم المالي المخصص للبحث العلمي هل يغطي كافة التخصصات

- **السؤال السادس:** هل ترى بأن تحويل الأمر بصرف ميزانية المخبر للكلية التابع لها المخبر يعيقك من إدارة المخبر؟

الجدول رقم (12): يوضح تخصيص ميزانية المختبر للكلية التابع لها يعيق قدرة إدارة المختبر بشكل فعال

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%86,7
لا	2	%13,3
المجموع	**15**	**%100**

يتضح أن نسبة كبيرة من مبحوثي الدراسة (86.7%) يرون أن تخصيص ميزانية المختبر للكلية يعيق إدارة المختبر بشكل فعال، مما يعكس وجود إشكالية واضحة في طريقة التمويل الحالية التي تُعتبر مقيدة لقدرة الإدارة على الأداء بشكل فعال. على الجانب الآخر، هناك نسبة صغيرة (13.3%) ممن يرون أن هذا التخصيص لا يعوق الإدارة، وهو ما يدل على أن وجهة النظر السائدة تعتبر أن نظام التمويل بحاجة إلى مراجعة وتحسين لدعم إدارة المختبر بشكل أكثر كفاءة وشفافية، كما تمتلك النسبتان معا صورة واضحة عن الرأي العام حول تأثير ميزانية المختبر على فعالية الإدارة.

نستنتج أن غالبية الأفراد يرون أن أسلوب تخصيص الميزانية يحد من قدرة إدارة المختبرات بشكل فعال، مما يشير إلى حاجة ربما لإعادة النظر في سياسات التمويل لضمان إدارة أكثر كفاءة وفعالية للمختبرات.

- **السؤال السابع:** هل ضعف الإمكانات المالية يؤثر على توفر التكنولوجيا الحديثة داخل الجامعة؟

الجدول رقم (13): يوضح مدى تأثير ضعف الإمكانات المالية على توفر التكنولوجيا الحديثة في الجامعة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%100
لا	0	%0
المجموع	**15**	**%100**

يوضح الجدول أن جميع مبحوثي الدراسة (100%) يرون أن ضعف الإمكانات المالية يؤثر بشكل كبير على توفر التكنولوجيا الحديثة داخل الجامعة، مع عدم وجود من ينفي هذا التأثير. هذا يشير إلى إدراك واضح لأهمية التمويل في تحديث الجانب التكنولوجي لدعم التعليم والبحث بشكل فعال.

وعليه يمثل التمويل حسب وجه نظر مبحوثي الدراسة عامل حاسم في توفير التكنولوجيا الحديثة داخل الجامعة، وأن نقص الموارد المالية يعيق بشكل كبير تحديث وتطوير البنية التكنولوجية. لذا، فإن تحسين التمويل يمارس دورًا أساسيًا في تعزيز قدرات الجامعة التكنولوجية ودعم جودة التعليم والبحث. والشكل التالي يوضح ذلك:

- وإذا كانت الإجابة بـ "نعم"، بأي شكل؟

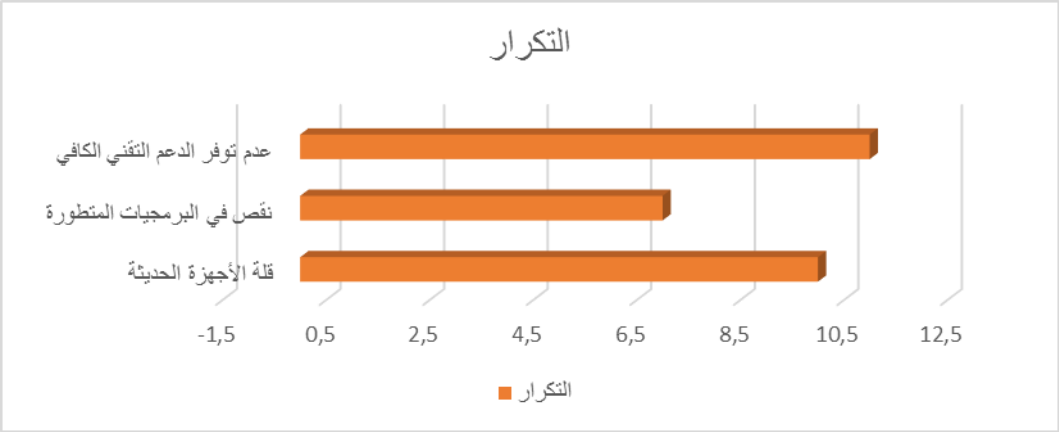

الشكل رقم (13): يوضح بأي شكل يكون ضعف الإمكانات المالية

يظهر الشكل أن تأثير ضعف الإمكانات المالية على توفر التكنولوجيا الحديثة في الجامعة يتجلى بشكل رئيسي من خلال عدة أوجه. حيث أن 73.3% من مبحوثي الدراسة يعتقدون أن عدم توفر الدعم التقني الكافي هو أحد أبرز الآثار، مما يدل على أن التمويل المحدود يعيق توفير الدعم الفني الضروري لضمان استمرارية التشغيل وصيانة الأجهزة والبرمجيات. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن 66.7% من المستجيبين يشيرون إلى قلة الأجهزة الحديثة نتيجةً لضعف التمويل، وهو عنصر أساسي في تحديث المعامل والمختبرات. أما نقص البرمجيات المتطورة، فيؤثر عليه 46.7% من

مبحوثي الدراسة، مما يبرز أن التمويل يؤثر أيضًا على استقدام البرامج التخصصية الضرورية للتعليم والبحث.

يمكن من خلال هذه البيانات أن نستنتج أن ضعف الإمكانات المالية يعيق بشكل متداخل مختلف جوانب البنية التكنولوجية، مما يقلل من كفاءة العملية التعليمية ويؤثر سلبًا على المخرجات الأكاديمية والبحثية.

- **السؤال الثامن:** هل هناك نظام فعال لتمويل المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة؟

الجدول رقم (14): يوضح هل هناك نظام تمويل فعال لتمويل المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	%35,7
لا	9	%64,3
المجموع	**15**	**%100**

الجدول يظهرن سب غياب تمويل فعال لدعم المشاريع البحثية حيث أن 64.3% من مبحوثي الدراسة يرون أن هناك غيابًا لنظام تمويل فعال لدعم المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة، مقابل 35.7% يؤيدون وجود نظام فعال، هذه النسب تدل على أن أغلب المعنيين يعتبرون أن التمويل الموجه للأبحاث يعاني من ضعف في التنظيم أو الكفاءة، وقد يؤدي ذلك إلى تقليل فرص الابتكار والتطوير، وتأخير نمو البحث العلمي.

وعليه يمكن استنتاج أن الحاجة ملحة لتطوير وتفعيل نظام تمويلي واضح وشفاف يُعنى بتشجيع الباحثين ودعم مشاريعهم، بما يعزز من قدرات البحث العلمي ويخلق بيئة محفزة للابتكار.

ومن بين التبريرات التي قدمها مبحوثي الدراسة هي كالتالي:

- لا أعلم أصلا.
- لابد من مراجعة المنظومة والقوانين.
- يتم الاعتماد على تنفيذ برامج وطنية في أغلب الأحوال غير متكاملة وغير مستمرة.
- غياب الاتصال المباشر بين الوكالة والمخابر.

4.1.عرض وتحليل بيانات ونتائج المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن هذا المحور 7 أسئلة كانت كالتالي:

- **السؤال الأول:** هل تتوفر الجامعة على بنية تكنولوجية كافية لدعم البحث العلمي؟

الجدول رقم (15): يوضح مدى توفر البنية التكنولوجية لدعم البحث العلمي

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%53,3
لا	7	%46,7
المجموع	**15**	**%100**

يشير الجدول إلى أن 53.3% من مبحوثي الدراسة يرون أن الجامعة تتوفر على بنية تكنولوجية كافية لدعم البحث العلمي، مقابل 46.7% يرون أن هذه البنية غير كافية. النسبتان متقاربتيْن، ما يعكس وجود اختلاف في تقييم مدى كفاية البنية التكنولوجية، وهناك حاجة لتحسين البنية التحتية التكنولوجية لتوفير دعم أمثل للبحث العلمي، وتعزيز قدرات الباحثين وتأمين بيئة أكثر تحفيزًا وفعالية.

من خلال تحليل إحصائيات الجدول نلاحظ أن هناك توازن نسبي في تقييم البنية التكنولوجية للجامعة، مع وجود حاجة ملحة لتحسين وتطوير المرافق التكنولوجية لدعم البحث العلمي بشكل أكثر فعالية، ويشير ذلك إلى أهمية استثمار موارد إضافية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، مما سيؤدي إلى بيئة بحثية محفزة ومتكاملة، ويعزز من قدرات الباحثين ويسهم في تحسين جودة الأبحاث المنشورة.

- **السؤال الثاني:** من وجهة نظرك هل نقص الأجهزة والمعدات الحديثة تعيق إنتاج المعرفة؟

الجدول رقم (16): يوضح هل نقص الأجهزة تعيق من إنتاج المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%86,7
لا	2	%13,3
المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان غالبية مبحوثي الدراسة، بنسبة 86.7%، يرون أن نقص الأجهزة والمعدات الحديثة يعيق إنتاج المعرفة، بينما فقط 13.3% يعتقدون أن الأمر لا يؤثر، هذا يشير إلى أن نقص الأجهزة الحديثة يعد من

العوائق الرئيسية التي تؤثر سلبا على قدرة الباحثين على الإنتاج العلمي، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تحديث وتزويد المختبرات والمراكز البحثية بأجهزة ومعدات حديثة، لتعزيز فعالية البحث وإنتاج المعرفة بشكل أكثر كفاءة وابتكارا.

نستنتج أن نقص الأجهزة والمعدات الحديثة يُعد عقبة قوية أمام إنتاج المعرفة البحثية، ويُعطي ذلك إشارة واضحة بضرورة تطوير البنية التحتية المادية للبحث من خلال توفير أجهزة ومعدات حديثة، لزيادة فاعلية الباحثين وتحسين جودة وأصالة الأبحاث المنتَجة، مما يعزز من قدرة الجامعة على التقدم العلمي والابتكار.

ومن التبريرات التي تم تقديمها ما يلي:

- الاجهزة ضرورية ومطلوبة حتى بالنسبة للتخصصات الادبية.
- الارادة هي الغائبة....
- الأمر واضح.
- تتطلب انتاج المعرفة الى معدات حديثة تواكب التطور التكنولوجي في العالم.
- يجب الاعتماد على آخر تكنولوجيا لمواكبة التطور.
- معادلة واضحة ومعروفة.
- عدم مسايرة التطورات الحديثة.

- **السؤال الثالث**: ما مدى تأثير ضعف البنية التحتية الرقمية على عملية إنتاج المعرفة؟

الجدول رقم (17): يوضح مدى ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على انتاج المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف جدا	0	%0
ضعيف	3	%20
متوسط	5	%33,3
قوي	6	%40
قوي جدا	1	%6,7
المجموع	**15**	**%100**

الجدول يُظهر أن 20% من مبحوثي الدراسة يرون أن ضعف البنية التحتية الرقمية يؤثر بشكل ضعيف على إنتاج المعرفة، في حين أن 33.3% يعتبرون أن التأثير متوسط، و40% يرون أن التأثير قوي، و6.7% يرون أنه تأثير قوي جدا. وعليه فإن أكثر مبحوثي الدراسة تعتبر أن ضعف البنية الرقمية له تأثير كبير أو كبير جدًا على عملية إنتاج المعرفة،

مما يدل على أن ضعف الهياكل الرقمية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام الابتكار والإنتاج العلمي، ويستلزم جهودًا لتعزيز البنية التحتية الرقمية لتحسين نتائج البحث العلمي.

ونستنتج أن ضعف البنية التحتية الرقمية يُعد أحد أبرز العوائق التي تؤثر بشكل كبير على عملية إنتاج المعرفة في الجامعة، حيث يعتقد غالبية مبحوثي الدراسة أن تأثيره قوي أو شديد. هذا يُبرز أهمية الاستثمار في تطوير البنية الرقمية، وتعزيز قدرات الشبكات والأنظمة الرقمية، لتسهيل عمليات البحث، وتحسين كفاءة الإنتاج العلمي، ودعم بيئة أكثر ابتكارًا وتفاعلًا للباحثين. الشكل الموالي يوضح ذلك:

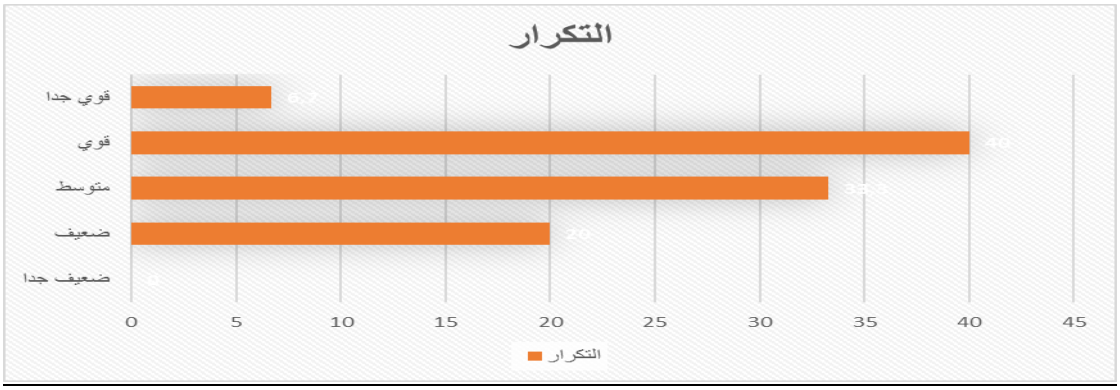

الشكل رقم (14): يوضح مدى ضعف البنية التحتية الرقمية وتأثيرها على إنتاج المعرفة

- أما عن أبرز مظاهر هذا التأثير بالجامعة محل الدراسة فقد تم التوصل إلى:

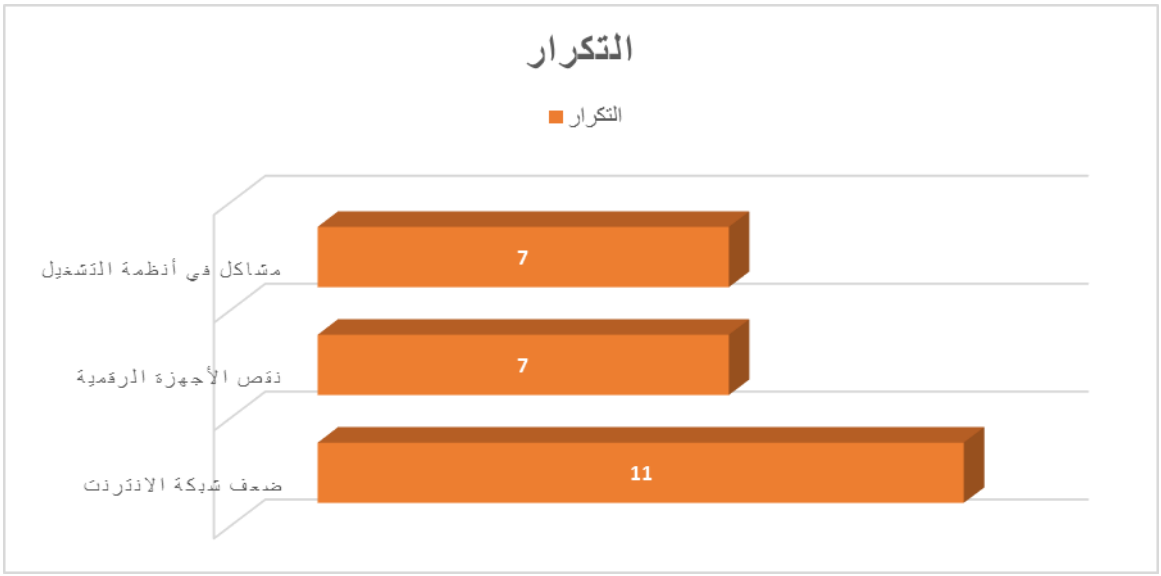

الشكل رقم (15): يوضح أبرز مظاهر تأثير الرقمنة

هذا الشكل يظهر أن أبرز مظاهر تأثير ضعف البنية الرقمية هو ضعف شبكة الإنترنت، حيث يعاني منها 73.3% من طرف مبحوثي الدراسة، يليها نقص الأجهزة الرقمية (46.7%)، ومشاكل في أنظمة التشغيل (46.7%)، وعليه نستنتج

أن ضعف شبكة الإنترنت هو المظهر الأكثر وضوحًا وتأثيرًا في عرقلة عمليات البحث والإنتاج المعرفي، مما يستدعي تحسين شبكة الإنترنت وتوفير أدوات تكنولوجية مناسبة لمعالجة هذه التحديات، بغية تعزيز بيئة البحث العلمي الرقمية.

- **السؤال الرابع**: هل لدى الجامعة أنظمة بحث علمي متطورة؟

الجدول رقم (18): يوضح أنظمة البحث العلمي المتوفرة في الجامعة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	%93,3
لا	1	%6,7
المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ أن الجدول يظهر 93.3% من مبحوثي الدراسة يعتقدون أن الجامعة تمتلك أنظمة بحث علمي متطورة، بينما فقط 6.7% يعتقدون خلاف ذلك، وذلك يُشير إلى توافر غالبية كبيرة من أنظمة البحث العلمي المتقدمة في الجامعة، وهو أمر إيجابي يعكس مدى تطور بنيتها البحثية، ولكنه أيضاً يفسح المجال لمراجعة وتحسين تلك الأنظمة لضمان استمرارية التطوير وتلبية كافة احتياجات الباحثين بشكل فعّال.

وعليه نلاحظ أن معظم أفراد المجتمع الأكاديمي يرون أن الجامعة تمتلك أنظمة بحث علمي متطورة، مما يعكس مستوى جيد من البنية التحتية البحثية. ومع ذلك، يتبقى فئة صغيرة ترى أن هناك حاجة لتحسين وتطوير الأنظمة بشكل مستمر لضمان مواكبة المعايير العلمية والتكنولوجية الحديثة، وتعزيز قدرات الباحثين على الإنتاج والابتكار.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك، هل نقص الصيانة للأجهزة البحثية يؤثر على جودة الأبحاث؟

الجدول رقم (19): يوضح نقص الصيانة وتأثيرها على جودة الأبحاث

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%86,7
لا	2	%13,3
المجموع	**15**	**%100**

يوضح الجدول الموالي أن 86.7% من مبحوثي الدراسة يرون أن نقص الصيانة للأجهزة البحثية يؤثر سلبًا على جودة الأبحاث، في حين أن فقط 13.3% لا يعتقدون ذلك. من ذلك، يمكن استنتاج أن نقص الصيانة يُعد عاملًا رئيسيًا يهدد جودة الأبحاث، ويبرز الحاجة الملحة لتحسين برامج الصيانة الدورية للأجهزة، لضمان استمرارية عملها بكفاءة عالية، وبالتالي تعزيز جودة المخرجات البحثية.

إذن، نستنتج أن نقص الصيانة للأجهزة البحثية يعتبر عاملا رئيسيا يؤثر سلبا على جودة الأبحاث، وأن تحسين برامج الصيانة الدورية يُعد ضرورة عاجلة للحفاظ على فعالية الأجهزة وتطوير جودة الأبحاث، مما يسهم في تعزيز قدرات الباحثين ونتائجهم العلمية.

ومن بين التبريرات التي قدمها مبحوثي الدراسة:

- الأجهزة تحتاج الى عناية.
- جودة الأبحاث مرتبطة بعوامل اخرى يجب أن يتوفر مناخ للبحث وهذا يشمل اشياء كثيرا.
- صيانة عملية بيروقراطية تأخذ من الوقت الكثير.
- الجديد يكلف ميزانية إضافية التي هي بالأساس غير موجودة.
- نقص الصيانة للأجهزة قد يؤدي إلى أخطاء في النتائج.

- **السؤال السادس**: هل توفر الجامعة منصة إلكترونية لدعم البحث العلمي ونشر الأبحاث؟

الجدول رقم (20): يوضح هل هناك نظام تمويل فعال

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	%66,7
لا	5	%33,3
المجموع	**15**	**%100**

يظهر الجدول أن حوالي 66.7% من مبحوثي الدراسة يؤكدون على وجود منصة إلكترونية تدعم البحث العلمي ونشر الأبحاث في الجامعة، بينما 33.3% يعتقدون بأنها غير متوفرة أو غير فعالة، ونستنتج من هذا أن هناك توجه إيجابي نحو وجود منصة إلكترونية داعمة، لكن لا تزال هناك حاجة لتعزيز وتطوير هذه المنصات لضمان فعاليتها الشاملة في دعم البحث العلمي وانتشاره بشكل أوسع.

- **إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هي المنصات المتاحة؟**

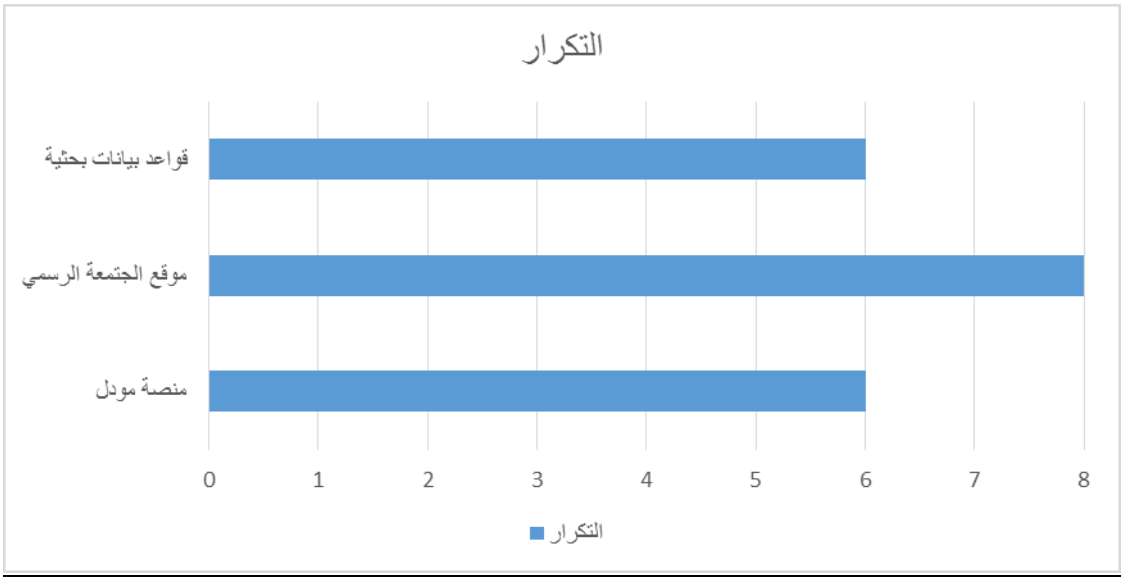

الشكل رقم (16): يوضح أهم المنصات المتاحة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (26) وحسب اختيارات مبحوثي الدراسة أن من بين المنصات المتاحة الموقع الرسمي للجامعة هو الأكثر انتشارًا، حيث يُشير إلى توافره بنسبة 80%، تليه منصة "مودل" وقواعد البيانات البحثية، كلا بنسبة 60%. يعني أن الجامعة توفر على الأقل منصة إلكترونية واحدة داعمة، مع وجود تنويع في الأدوات المستخدمة لتعزيز البحث العلمي ونشر الأبحاث.

نستنتج أن الجامعة تقدم مجموعة من المنصات الإلكترونية الداعمة للبحث العلمي، أبرزها الموقع الرسمي، وهو متوفر بشكل واسع، مع وجود منصات أخرى مثل مودل وقواعد البيانات البحثية، ما يعكس تنوع الأدوات المتاحة لتعزيز ونشر الأبحاث، لكن هناك مجال لمزيد من التوعية والتطوير لضمان استفادة أكبر من جميع المنصات.

- **السؤال السابع**: هل الجامعة مجهزة بمنصات إلكترونية لتسهيل التعاون البحثي بين الأساتذة؟

الجدول رقم (21): يوضح إذا الجامعة مجهزة بمنصات إلكترونية

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%73,3
لا	4	%26,7
المجموع	**15**	**%100**

تظهر الإحصائيات الموضحة بالجدول أن 73.3% من مبحوثي الدراسة يرون أن الجامعة مجهزة بمنصات إلكترونية لتسهيل التعاون البحثي بين الأساتذة، بينما 26.7% يعتقدون غير ذلك، هذا يؤكد أن غالبية مبحوثي الدراسة تؤمن بوجود هذه المنصات، لكنه لا يزال هناك جزء يقلل من مدى توفرها أو فعاليتها، مما يشير إلى إمكانية تحسين

البنية التحتية الرقمية لتعزيز التعاون البحثي بشكل أكبر.

ومن بين التبريرات ما يلي:

- تحتاج الى نظام عمل متكامل.
- توجد المنصات الرقمية العالمية. بينما منصة الباحث المعتمدة من طرف الوزارة لا تلقى أي اقبال.
- عدم الاهتمام الفعلي بالبحث.

5.1. عرض وتحليل بيانات ونتائج محور المعوقات التنظيمية التي تحول من تفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن هذا المحور 8 أسئلة كالتالي:

- **السؤال الأول**: هل تعتقد أن البيئة التنظيمية في الجامعة تشجع على الابداع والابتكار؟

الجدول رقم (22): يوضح إذا كانت البيئة التنظيمية تشجع الإبداع والإبتكار

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	2	%13,3
لا	12	%86,7
المجموع	**15**	**%100**

الجدول يوضح أن 86.7%، لا يعتقدون أن البيئة التنظيمية في الجامعة تشجع على الإبداع والابتكار، بينما فقط 13.3% يرون أن هناك دعمًا في هذا الصدد، هذا يشير إلى أن هناك تحديات أو قيود في البيئة التنظيمية قد تعيق تطوير روح المبادرة والابتكار، مما يتطلب جهودًا لتحسين السياسات والهياكل التنظيمية لتشجيع هذا الجانب بشكل أكبر.

وعليه فإن البيئة التنظيمية في الجامعة لا تحفز على الإبداع والابتكار بشكل كافٍ، ويحتاج الأمر إلى مراجعة وتحسين السياسات والهياكل لضمان بيئة أكثر دعمًا وتشجيعًا للمبادرات الجديدة والابتكارات الأكاديمية.

- **السؤال الثاني:** من وجهة نظرك، هل ترى أن الجامعة تعاني من غياب أو ضعف التشريعات التي تشجع على البحث العلمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة؟

الجدول رقم (23): يوضح إذا ما كانت تعاني الجامعة من ضعف تشريعات التي تشجع البحث العلمي

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%53,3
لا	7	%46,7
المجموع	**15**	**%100**

يُظهر الجدول أن حوالي نصف مبحوثي الدراسة بنسبة 53.3% يرون أن الجامعة تعاني من غياب أو ضعف التشريعات التي تدعم البحث العلمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، في حين أن 46.7% يرون العكس أو أن وضع التشريعات جيد، هذا يشير إلى وجود حالة من القلق أو الحاجة إلى تعزيز الإطار التشريعي في الجامعة لتعزيز البحث العلمي وتبني التكنولوجيا بشكل أكثر قوة، لضمان دعم بيئة البحث والتطوير.

الملاحظ من خلال هذه الإجابات أن هناك حاجة ملحة لتحسين وتطوير التشريعات الخاصة بالبحث العلمي والتكنولوجيا في الجامعة، حيث يعبر أكثر من نصف مبحوثي الدراسة عن وجود ضعف أو غياب في هذه التشريعات، مما قد يعيق تقدم البحث ويحد من الابتكار.

ومن بين التبريرات ما يلي:

- التشريعات موجودة لكن التطبيق مفقود.
- لدينا التشريعات ولكن مركزية القرار وعدم وجود الحرية هو الذي يعيق البحث وليس التشريعات اة الجوانب المادية لان هذه التشريعات من الممكن احداثها.
- الأمر يتجاوزني.
- لا توجد تشريعات او عدم تفعيلها.
- الاعتماد على قوانين قديمة ومنظومة بيروقراطية تجاوزها الدهر.
- ليس هناك تنسيق مقنن بين الجامعة والشركات والمؤسسات التي من شأنها ندعم البحث. يجب توفر شريك اقتصادي يدعم البحث ويستفيد منه.

تعكس هذه التبريرات ضعف الحوكمة البحثية، والحاجة إلى إصلاحات تشريعية، إدارية، وشراكات فعالة مع القطاع الاقتصادي.

- **السؤال الثالث**: هل تعتقد أن غياب التشجيع الإداري لإستخدام التكنولوجيا يؤثر على جودة البحث العلمي؟

الجدول رقم (24): يوضح إذا ما كان غياب التشجيع الإداري يؤثر على جودة البحث العلمي

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%100
لا	0	%0
المجموع	**15**	**%100**

يعكس أثر غياب التشجيع الإداري على جودة البحث العلمي، حيث يظهر أن جميع مبحوثي الدراسة بنسبة 100% يعتقدون أن غياب التشجيع الإداري يؤثر سلبًا على جودة البحث العلمي، ولا يوجد أي رأي مخالف، مما يعكس أهمية دعم الإدارة في توفير الموارد والتكنولوجيا اللازمة للباحثين، هذا يشير إلى أن غياب هذا الدعم قد يعوق قدرة الباحثين على استخدام الأدوات الحديثة، وبالتالي يؤثر على مستوى الأبحاث العلمية.

وعليه، يعد التشجيع الإداري عاملا حاسما في تعزيز جودة البحث العلمي، إذ يبين أن غياب الدعم الإداري قد يؤثر بشكل كبير على قدرة الباحثين على الاستفادة من التكنولوجيا والموارد الحديثة، مما ينعكس سلبًا على جودة الأبحاث. تشير النتيجة إلى ضرورة أن تولي المؤسسات الأكاديمية والبحثية اهتمامًا أكبر بتوفير بيئة محفزة وداعمة للباحثين، لضمان تحسين مستوى البحث العلمي وتحقيق نتائج مبتكرة ومتقدمة.

- إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، كيف يكون ذلك؟

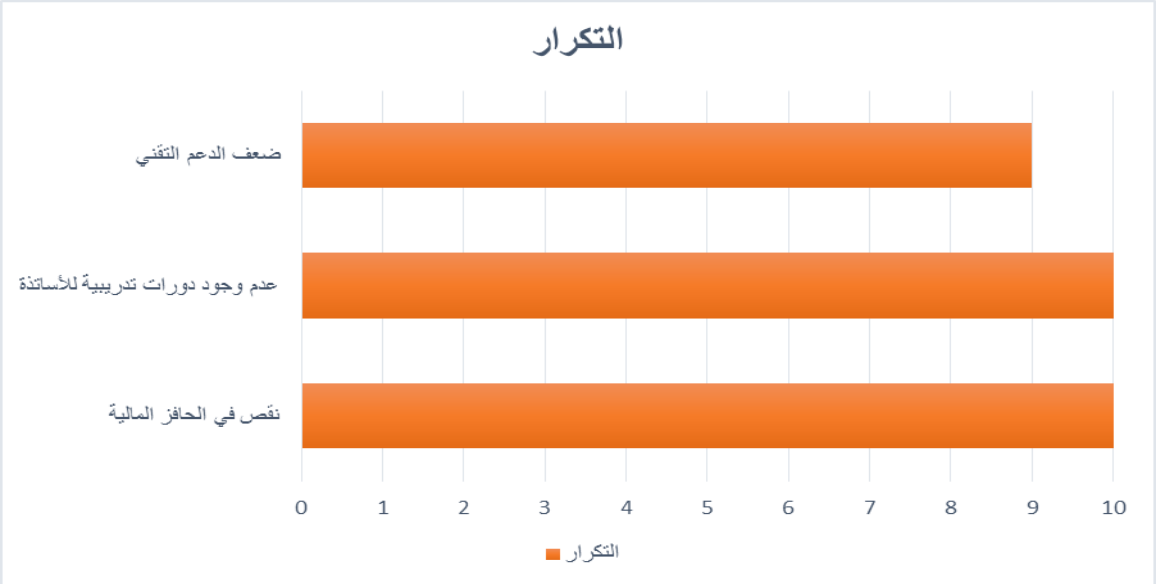

الشكل رقم (17): يوضح غياب التشجيع الإداري يؤثر على جودة البحث العلمي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن توزيع الأسباب التي يعتقد مبحوثي الدراسة أنها تساهم في تأثير غياب التشجيع الإداري على استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي. يتبين من الجدول أن نقص الحوافز المالية وعدم وجود دورات تدريبية للأساتذة يتساويان في التأثير بنسبة 66.7% لكل منهما، مما يعني أن غالبية مبحوثي الدراسة يرون أن هذين العاملين هما الأكثر تأثيرًا. أما ضعف الدعم التقني فقد أشار إليه 60%من مبحوثي الدراسة كسبب مؤثر، هذه تشير النسب إلى أن غياب الدعم الإداري يظهر في مجالات متعددة، بما في ذلك التمويل، التدريب، والدعم الفني، مما ينعكس على استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي.

ومن زاوية أخرى، فإن غياب التشجيع الإداري لاستخدام التكنولوجيا في البحث العلمي يعود بشكل رئيسي إلى نقص الحوافز المالية وعدم توفر دورات تدريبية للأساتذة، كما يعد ضعف الدعم التقني من العوامل المؤثرة أيضًا. هذه العوامل تبرز أن غياب الدعم الإداري لا يقتصر على جانب واحد، بل يشمل التمويل، التدريب، والدعم الفني، مما يؤثر على قدرة الباحثين على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال ويقلل من جودة الأبحاث العلمية.

- **السؤال الرابع**: هل تتوفر الجامعة على وحدات دعم إداري مخصصة للبحث العلمي؟

الجدول رقم (25): يوضح وحدات دعم إداري للبحث العلمي

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	%40
لا	9	%60
المجموع	**15**	**%100**

يوضح توزيع الآراء حول توفر وحدات دعم إداري مخصصة للبحث العلمي في الجامعة، ومن خلال هذا الجدول يتبين أن 40% من مبحوثي الدراسة يرون أن الجامعة تتوفر على وحدات دعم إداري مخصصة للبحث العلمي، بينما 60% يعتقدون أنه لا توجد وحدات من هذا النوع. هذه النسب تشير إلى أن غالبية مبحوثي الدراسة يرون أن هناك نقصًا في الدعم الإداري المخصص للبحث العلمي في الجامعة.

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن هناك نقصا في توفر وحدات دعم إداري مخصصة للبحث العلمي في الجامعة. هذا يوضح أن الجامعة بحاجة إلى تعزيز الدعم الإداري في هذا المجال، من خلال إنشاء أو تطوير وحدات دعم تسهم في تسهيل وتحفيز البحث العلمي، مما يساهم في تحسين جودته وتعزيزه.

- **<u>السؤال الخامس</u>**: من وجهة نظرك، هل ترى أن الدعم الإداري للباحثين كاف؟

الجدول رقم (26): يوضح ما إذا الدعم الإداري للباحثين كافي

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	0	%0
لا	15	%100
المجموع	**15**	**%100**

يوضح الجدول أن جميع مبحوثي الدراسة في الدراسة بما نسبته 100% يرون أن الدعم الإداري للباحثين غير كاف، ولم يسجل أي رأي مخالف، مما يعني أن هناك إجماعًا بين مبحوثي الدراسة على أن الدعم الإداري المقدم للباحثين لا يلبي احتياجاتهم بشكل كامل، ويشير إلى ضرورة تحسين هذا الدعم لضمان بيئة بحثية مثمرة وفعّالة.

هذه الإحصائيات تعكس ضرورة اتخاذ خطوات عملية من قبل المؤسسات الأكاديمية لتحسين الدعم الإداري، من خلال توفير الموارد والبرامج المناسبة التي تساعد الباحثين في تطوير أبحاثهم العلمية بشكل أكثر فاعلية.

ومن بين التبريرات التي قدمها مبحوثي الدراسة حول ذلك:

- احيانا يكون الاداري بغض النظر عن منصبه معيقا صعبا.
- الاداري يهتم بالمنصب أكثر من أي شيء للأسف....
- لا يوجد فصل بين البحث العلمي والعمل البيداغوجي.
- الاجراءات الادارية المعقدة.
- أن العديد من مشاريع البحث بقيت حبيبة ادراج الادارة ولم تجسد.

تعكس هذه التبريرات وجود معوقات إدارية وبنيوية تعرقل تطور البحث العلمي، حيث ينظر إلى الإدارة وبغض النظر عن من يتولاها، كمصدر تعطيل بدل أن تكون عنصر دعم، يظهر ذلك من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية، وهيمنة النزعة نحو التمسك بالمناصب على حساب المصلحة العلمية، إلى جانب غياب الفصل بين النشاط البيداغوجي والبحثي، مما يُثقل كاهل الباحث ويشتت جهوده.

- **السؤال السادس**: هل ترى أن الإجراءات الإدارية المعقدة تعيق اِستخدام التكنولوجيا في البحث العلمي؟

الجدول رقم (27): يوضح ماهي الإجراءات الإدارية التي تعيق استخدام التكنولوجيا

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%80
لا	3	%20
المجموع	**15**	**%100**

يوضح الجدول أن 80% من مبحوثي الدراسة يرون أن الإجراءات الإدارية المعقدة تعيق استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي، بينما 20% فقط يرون أن الإجراءات الإدارية لا تشكل عائقًا في هذا الصدد. هذه النتيجة تشير إلى أن معظم الباحثين يواجهون تحديات تتعلق بالتعقيد الإداري، مما يؤثر سلبًا على قدرتهم على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في أبحاثهم.

إذن، يمكن القول أن الإجراءات الإدارية المعقدة تمثل عائقا رئيسيا أمام استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي، حيث أن غالبية مبحوثي الدراسة يعتبرونها عائق، وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لتبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية لتمكين الباحثين من الاستفادة بشكل أفضل من التكنولوجيا في أبحاثهم، مما سيسهم في تحسين الأداء البحثي وزيادة الإنتاجية العلمية.

- إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هي أكثر الإجراءات تعقيدا؟

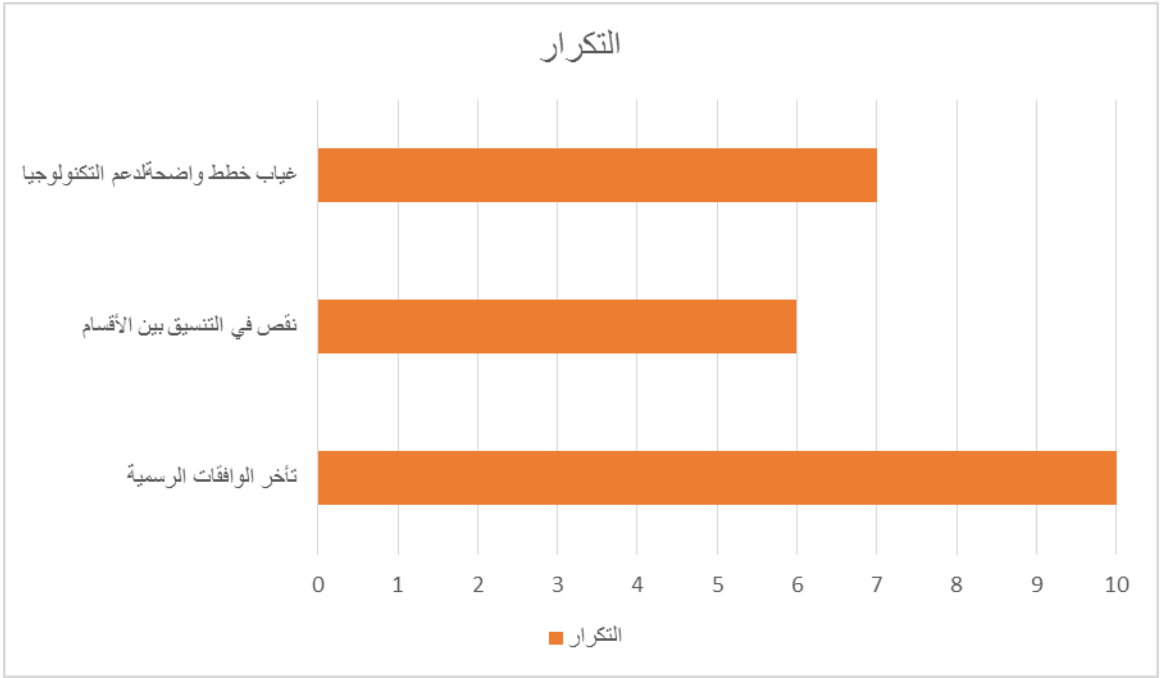

الشكل رقم (18): يوضح الإجراءات الإدارية التي تعيق استخدام التكنولوجيا

ومن بين تبريرات المبحوثين من بين أكثر الإجراءات تعقيدا جاء تأخر الموافقات الرسمية بنسبة 90,9% كونه يخلف تأثيرا كبيرا على استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي، حيث يعوق التأخير في الموافقات بدء أو استكمال الأبحاث في الوقت المناسب، مما يؤثر سلبًا على فعالية وجودة البحث.

بينما تشير النسبة 63.6% إلى أن غياب خطط واضحة لدعم التكنولوجيا يعوق الباحثين عن استخدام الأدوات التقنية بفعالية في أبحاثهم، كما أن عدم وجود استراتيجيات محددة يعطل التوجيه والتنفيذ السليم للتكنولوجيا، مما يؤثر سلبا على جودة الأبحاث. وفي الأخير نقص في التنسيق بين الأقسام بنسبة 54,5% يعوق استخدام التكنولوجيا في البحث العلمي، حيث أن ضعف التنسيق يحد من تبادل المعلومات والموارد بين الأقسام المختلفة، مما يؤثر على تكامل استخدام الأدوات التكنولوجية ويعطل سير الأبحاث.

- **السؤال السابع**: ما نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة الباحثون في جامعتك؟

الجدول رقم (28): يوضح نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مكافآت مالية	3	%20
ترقية علمية	4	%26,7
تكوين بالخارج	3	%20
لا توجد حوافز	5	%33,3
المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن حوافز الأساتذة الباحثين في الجامعة تتنوع بشكل محدود، حيث 33.3% من الأساتذة لا يحصلون على أي حوافز، بينما 26.7% يحصلون على ترقية علمية. كما أن 20% يحصلون على مكافآت مالية و20% آخرين على تكوين بالخارج، هذه النتائج تشير إلى وجود نقص في الحوافز المتاحة، مما قد يؤثر على دافعية الأساتذة لتطوير أبحاثهم وتحفيزهم على التفاعل مع التقدم التكنولوجي في مجال البحث العلمي.

إذن نلاحظ أن الحوافز المقدمة للأساتذة الباحثين غير كافية لتحفيزهم على تحسين أدائهم البحثي، فغياب الحوافز لدى عدد كبير من الأساتذة يوضح الحاجة إلى تعزيز الدعم التحفيزي، سواء من خلال الترقية العلمية أو المكافآت المالية والتكوين الخارجي، بهدف تحسين الإنتاج العلمي والابتكار. الشكل الموالي يوضح ذلك:

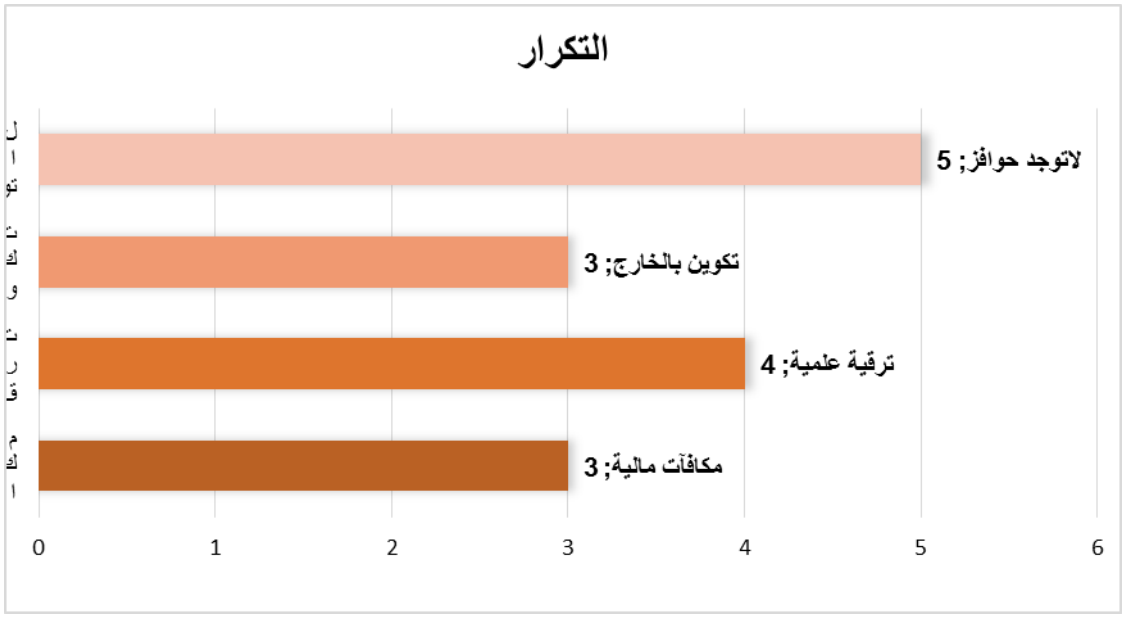

الشكل رقم (19): يوضح نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة

- **السؤال الثامن**: هل ترى أن عدم وجود آليات فعالة نحو الانفتاح على القطاع الاقتصادي والاجتماعي يعيق من تفعيل إقتصاد المعرفة؟

الجدول رقم (29): يوضح هل توجد آليات فعالة نحو الانفتاح على القطاع الاقتصادي والاجتماعي يعيق في تفعيل اقتصاد المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%100
لا	0	%0
المجموع	**15**	**%100**

الجدول يظهر أن جميع مبحوثي الدراسة ممثلين بنسبة 100% يرون أن عدم وجود آليات فعالة نحو الانفتاح على القطاع الاقتصادي والاجتماعي يعيق تفعيل اقتصاد المعرفة، هذه النتيجة تشير إلى أن الانغلاق بين القطاعات الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر عقبة رئيسية أمام تطبيق نموذج اقتصاد المعرفة، مما يتطلب تطوير آليات فعالة لتعزيز التعاون والتفاعل بين هذه القطاعات.

هذا يؤكد أن غياب آليات فعالة للتعاون بين القطاعات الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيل اقتصاد المعرفة. مما يستدعي ضرورة تطوير هذه الآليات لتعزيز التكامل بين هذه القطاعات.

6.1.عرض و تحليل بيانات ونتائج محور الحلول المقترحة لتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن هذا المحور بدوره سؤال واحد فقط وتثملت إجاباته في:

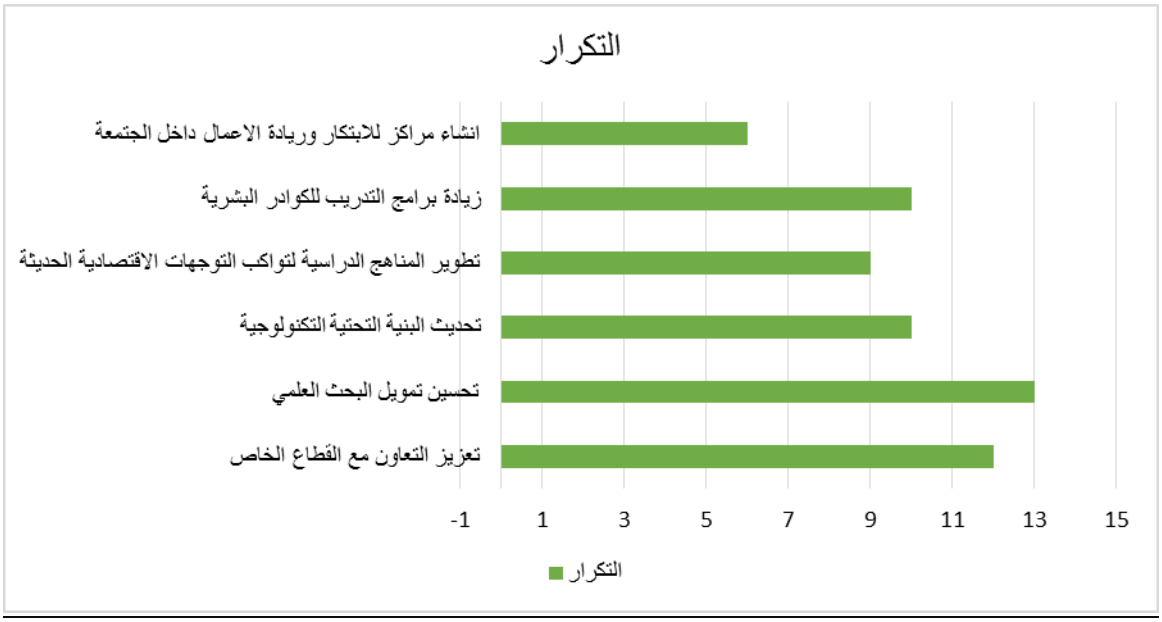

الشكل رقم (20): يوضح الحلول المقترحة لتحفيز تفعيل اقتصاد المعرفة

نلاحظ من خلال إجابات مبحوثي الدراسة والممثلة بالشكل رقم (37) أن 86.7% من مبحوثي الدراسة يرون أن تحسين تمويل البحث العلمي هو الحل الأكثر أهمية، يليه تعزيز التعاون مع القطاع الخاص بنسبة 80%، كما أن تحديث البنية التحتية التكنولوجية وزيادة برامج التدريب للكوادر البشرية مثل ما نسبته 66.7% من الأصوات، أما تطوير المناهج الدراسية لتواكب التوجهات الاقتصادية الحديثة فقد مثل ما نسبته 60% من مبحوثي الدراسة. وأخيرًا، جاء إنشاء مراكز للابتكار وريادة الأعمال في المرتبة الأخيرة بنسبة 40%.

نستنتج أن تحسين تمويل البحث العلمي وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص هما الحلول الأكثر أولوية في تفعيل اقتصاد المعرفة، بينما تشير النتائج أيضًا إلى أهمية تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتطوير التدريب لمواكبة احتياجات سوق العمل.

ومن بين التبريرات التي قدمت هي كما يلي:

- وجود آلية تجعل البحث العلمي مستقل عن الإدارة.
- البحث على شركاء اقتصاديين حقيقين.

7.1.عرض و تحليل بيانات ونتائج محور التوجهات المستقبلية لتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة):

تضمن هذا المحور سؤالين كالتالي:

- **السؤال الأول**: كيف ترى دور جامعة بسكرة في تفعيل اقتصاد المعرفة في المستقبل؟

الجدول رقم (30): يوضح دور الجامعة في تفعيل إقتصاد المعرفة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
غير مهم	0	%0
قليل الاهمية	2	%13,3
متوسط الأهمية	7	%46,7
مهم	5	%33,3
مهم جدا	1	%6,7
المجموع	**15**	**%100**

الجدول يوضح تقييم دور جامعة بسكرة في تفعيل اقتصاد المعرفة في المستقبل. من خلال هذا الجدول، يتبين أن 46.7% من مبحوثي الدراسة يرون أن دور الجامعة في تفعيل اقتصاد المعرفة متوسط الأهمية، بينما 33.3% يرون أن دورها مهم، كما أن 13.3% يرون أن دورها قليل الأهمية و6.7% فقط يرون أنه مهم جدا، هذه النسب تشير إلى أن أغلب مبحوثي الدراسة يعتبرون أن للجامعة دورًا مهمًا في هذا المجال، ولكن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى تعزيز ليصل إلى مستوى مهم جدا.

وعليه نستنتج أن دور جامعة بسكرة في تفعيل اقتصاد المعرفة يعتبر ذا أهمية متوسطة إلى كبيرة، حيث يرى معظم مبحوثي الدراسة أن الجامعة تمارس دورًا مهما في هذا المجال. ومع ذلك، هناك حاجة لتعزيز هذا الدور بشكل أكبر لتحقيق تأثير أكبر. الشكل الموالي يوضح ذلك:

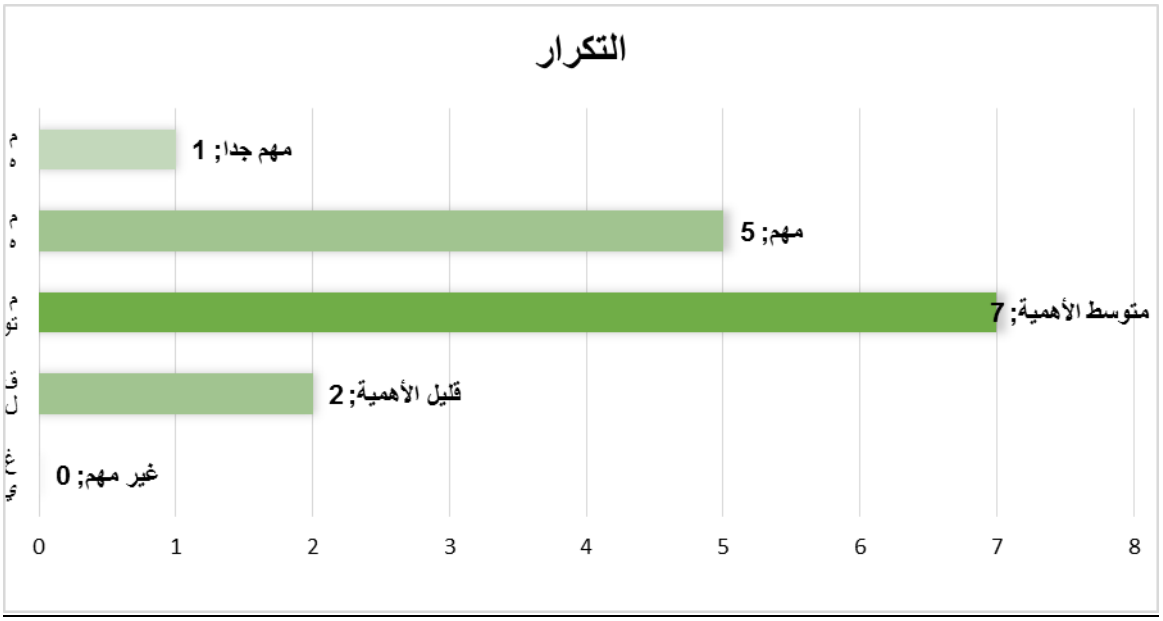

الشكل رقم (21): يوضح دور الجامعة في تفعيل اقتصاد المعرفة

- **السؤال الثاني**: هل ترى أن هناك تقدمًا ملحوظًا في تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة خلال السنوات الأخيرة؟

الجدول رقم (31): يوضح ما إذا كان تقد ملحوظ في السنوات الأخيرة

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
نعم	3	%21,4
لا	5	%28,6
لا أستطيع التقييم	7	%50
المجموع	**15**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان تقييم مبحوثي الدراسة حول ما إذا كان هناك تقدم ملحوظ في تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة خلال السنوات الأخيرة. من خلال هذا الجدول، يتبين أن 50% من مبحوثي الدراسة غير قادرين على تقييم هذا التقدم، بينما 28.6% يرون أنه لا يوجد تقدم ملحوظ، و21.4% فقط يرون أن هناك تقدما ملحوظا، هذه النسب تشير إلى أن التقدم في تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة غير واضح أو غير ملحوظ بشكل عام بين مبحوثي الدراسة.

هذه الإحصائيات تؤكد أن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة خلال السنوات الأخيرة لم يشهد تقدما ملحوظا، حيث يظل التقييم غير واضح أو غير إيجابي لدى معظم مبحوثي الدراسة.

2. مناقشة نتائج الدراسة

1.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات:

من خلال قيامنا بتحليل وتفسير مختلف البيانات المتحصل عليها في ضوء التساؤلات المطروحة ضمن هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتي تظهر كالتالي:

- **التساؤل الفرعي الأول: ما هي المعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

عند تحليلنا لأسئلة هذا المحور توصلنا إلى وجود معوقات بشرية متعددة تؤثر سلبا على فاعلية الجامعة في الدخول ضمن منظومة اقتصاد المعرفة، ومن أبرز هذه المعوقات هو دور العنصر الإداري، حيث يرى العديد من مدراء المخابر أن بعض الإداريين وبغض النظر عن رتبهم، يمثلون عقبة حقيقية أمام البحث العلمي بسبب تعقيد الإجراءات وبسبب تركيزهم على الحفاظ على مناصبهم أكثر من أداء مهامهم بما يخدم التقدم العلمي، ويتجلى ذلك من خلال بطء اتخاذ القرار، والميل إلى البيروقراطية التي تُعيق المبادرات البحثية.

كما تم تسجيل غياب التفرغ الحقيقي للبحث العلمي نتيجة التداخل بين العمل البيداغوجي (التدريس) والبحث، مما يرهق الأستاذ الباحث ويحول دون تركيزه على المشاريع البحثية ذات البعد المعرفي والاقتصادي، هذا التداخل يعكس نقصا في تنظيم الوقت والمهام، وغياب نظام فعال يسمح بالتفرغ أو التمييز بين الأدوار.

ومن جهة أخرى، يبرز ضعف الحس بالمسؤولية الجماعية ما يدل على غياب مبادرة فردية أو قدرة على التأثير، وهو ما يظهر ضعف روح القيادة والمبادرة لدى بعض العاملين في الجامعة محل الدراسة.

- **التساؤل الفرعي الثاني: ما هي المعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

من خلال تحليلنا لإجابات مبحوثي الدراسة حول أسئلة هذا المحور، توصلنا إلى أن المعوقات المالية لا تعد في نظر أغلب مدراء المخابر العائق الأساسي أمام تفعيل اقتصاد المعرفة، بل تعتبر ثانوية مقارنة بالإشكالات البشرية والإدارية، إلا أن غياب الشراكات الاقتصادية وضعف الاستثمار في البحث، وافتقار آليات مرنة لتمويل المشاريع تمثل بدورها قيودا مالية غير مباشرة تساهم في إضعاف الربط بين الجامعة وسوق المعرفة.

- **التساؤل الفرعي الثالث: ما هي المعوقات التقنية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

من خلال تحليل آراء مدراء المخابر بجامعة بسكرة، تبين أن المعوقات التقنية تمثل أحد العوامل المعرقلة لتفعيل اقتصاد المعرفة، إلا أنه من خلال الإشارات إلى الاعتماد على قوانين قديمة ومنظومة بيروقراطية متجاوزة، يمكن فهم وجود فجوة بين التطورات التقنية الحديثة ومتطلبات البحث العلمي وبين الإمكانيات التقنية المتاحة داخل الجامعة، فغياب التشريعات المواكِبة للعصر يعطل أيضا تحديث البنى التحتية والوسائل التكنولوجية التي يُعتمد عليها في البحث.

كما أن عدم التنسيق بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين يفقد الباحثين فرصة الاستفادة من الموارد التقنية المتطورة المتوفرة في المؤسسات الاقتصادية، مما يحد من إمكانية نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى الوسط الجامعي، كذلك فإن بقاء مشاريع البحث دون تجسيد قد يرتبط في جزء منه بنقص الوسائل التقنية أو عدم توفر البيئة الرقمية الملائمة لدعم الابتكار وتطبيق نتائج البحث.

- **التساؤل الفرعي الرابع: ما هي المعوقات التنظيمية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

من خلال تحليلنا لآراء آراء مدراء المخابر بجامعة بسكرة حول أسئلة هذا المحور تبين أن المعوقات التنظيمية تشكل عائقا رئيسيا أمام تفعيل اقتصاد المعرفة في البيئة الجامعية الجزائرية، ويتجلى ذلك في غياب التنسيق المنظم والمقنن بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يضعف من فرص الربط بين البحث العلمي واحتياجات السوق، ويعطل آليات تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية، كما أن عدم الفصل بين المهام البيداغوجية والبحثية يعكس خللا تنظيميا واضحا، يثقل كاهل الأستاذ الباحث ويؤثر سلبا على جودة البحث وإنتاجيته.

إضافة إلى ذلك، فإن تعقيد الإجراءات الإدارية وتداخل الصلاحيات يشيران إلى ضعف في البنية التنظيمية وعدم وضوح في توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسة الجامعية، وهو ما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات، وتعطيل تنفيذ المشاريع البحثية حتى تلك التي تمت المصادقة عليها، كما أن وجود مشاريع بقيت حبيسة أدراج الإدارة دون تفعيل، يؤكد غياب آليات تنظيمية فعالة للمتابعة والتنفيذ.

- **التساؤل الفرعي الخامس: ما هي الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

تتمثل الحلول المقترحة لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة) في التركيز على أهمية إعادة النظر في المنظومة الإدارية والتنظيمية للجامعة كخطوة أساسية نحو تفعيل اقتصاد المعرفة، ومن بين أبرز الحلول المقترحة:

- الدعوة إلى تفعيل التشريعات القائمة.
- تحيين القوانين القديمة بما يواكب التحولات الرقمية والعلمية الحديثة، مع ضرورة تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالبحث العلمي.
- منح حرية أكبر للباحثين والمخابر في اتخاذ القرارات وتسيير مشاريعهم بعيدا عن المركزية التي تعيق المبادرات.
- ضرورة فصل المهام البيداغوجية عن البحثية أو على الأقل إعادة تنظيمها بطريقة تتيح للباحثين التفرغ الجزئي أو الكلي لإنجاز مشاريعهم البحثية بفعالية.

إضافة إلى ضرورة بناء جسور شراكة حقيقية بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، من خلال آليات تنسيق فعالة، تسمح للمؤسسات الاقتصادية بدعم المشاريع البحثية والاستفادة منها في الوقت نفسه.

إذن ترتكز حلول تفعيل اقتصاد المعرفة بجامعة بسكرة من وجه نظر مديري المخابر على إصلاحات هيكلية وتشريعية وتنظيمية، مع تعزيز الاستقلالية والمرونة في تسيير البحث العلمي، وضرورة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الدعم التقني والبشري اللازم لتحقيق انتقال فعلي نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

- **التساؤل الفرعي السادس: ما هي التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)؟**

تعكس التوجهات المستقبلية لتفعيل اقتصاد المعرفة، من وجهة نظر مدراء المخابر، رغبة في الانتقال من نموذج جامعي تقليدي إلى نموذج ديناميكي مبتكر، يتكامل فيه البحث العلمي مع متطلبات الاقتصاد الوطني ويدار بمنطق الشراكة، الكفاءة والاستباقية.

كما يرى مدراء المخابر بجامعة بسكرة أن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية يتطلب رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة تتجاوز المعالجة الظرفية للمشكلات القائمة، وتتمثل هذه الرؤية في تحقيق استقلالية فعلية للجامعة،

سواء على مستوى القرار أو التمويل، بما يتيح لها مرونة أكبر في تسيير البحث وربط مخرجاته بسوق العمل،

كما يدعو المدراء إلى رقمنة شاملة للمنظومة الجامعية، تشمل الإجراءات الإدارية، التواصل العلمي، وتسيير المشاريع البحثية، وهو ما يساهم في تسريع العمليات وتقليل التكاليف وتحسين الشفافية.

2.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

بعد إجراء الدراسة الميدانية وجمع المعلومات اللازمة وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة، تبين لنا وجود أوجه اتفاق بين دراستنا وبع الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في موضوع بحثنا فقد اتفقت نتائجنا مع ما توصلت إليه دراسة **صغير عبد الصمد** المعنونة بـ "**واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر**" في أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب وجود بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة، إلى جانب تعزيز الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما أكدته أيضا دراستنا من خلال نتائج الاستبيان الذي أبرز ضعف البنية التحتية المعرفية ومحدودية الوعي الرقمي في الجامعة محل الدراسة.

كما تطابقت دراستنا تطابق جزئي مع دراسة **مقيمح صبري وهرموش إيمان** المعنونة بـ "**واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر**"، حيث أكدت بدورها أن ضعف الإرادة السياسية وغياب استراتيجية رقمية متكاملة يشكلان عائقا حقيقيا أمام تكوين اقتصاد المعرفة في الجزائر. وقد بينت دراستنا الميدانية هذه المعوقات أيضًا، لا سيما من خلال تركيزها على محدودية الرقمنة الإدارية والتأخر في تحديث الأنظمة البيروقراطية.

غير أن دراستنا تختلف عن الدراسة السابقة لـ **بن ونيسة ليلى** المعنونة بـ "**اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر-دراسة مقارنة-**" من حيث التركيز، إذ تركزت تلك الدراسة على الجانب النظري والتشريعي لتكوين اقتصاد المعرفة، دون التطرق إلى المسح الميداني أو التحليل العملي لمستوى الرقمنة داخل المؤسسات، وهو ما يُعد من أبرز مساهمات دراستنا التي اعتمدت على أداة الاستبيان لتشخيص الواقع الفعلي داخل الإدارات العامة.

وبناء على هذه المقارنات، يمكن القول إن دراستنا أسهمت في إثراء الأدبيات من خلال الربط بين الإطار النظري والممارسات الواقعية، كما سلطت الضوء على معوقات إصلاح الإدارة في سياق التحول الرقمي، وهو جانب قلما تناولته الدراسات السابقة بنفس المستوى من التفصيل والواقعية.

3.2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية:

اعتمدت الدراسة على المقاربة النظرية لاقتصاد المعرفة التي تؤكد أن نجاح تفعيل هذا النوع من الاقتصاد

يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة مكونات أساسية، أبرزها توفر بنية تحتية تكنولوجية قوية، واستثمار فعّال في رأس المال البشري، وتكامل منظومة البحث العلمي، إضافة إلى وجود إدارة مرنة وبيئة تنظيمية محفزة على الابتكار.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية – التي استهدفت آراء مدراء المخابر بجامعة بسكرة – أن تفعيل اقتصاد المعرفة لا يزال يواجه معوّقات هيكلية ووظيفية، تتجلى في ضعف الدعم المؤسساتي للبحث العلمي، نقص التمويل، وعدم توفر شبكة رقمية متكاملة تتيح تبادل المعرفة والمعلومات بسهولة بين الفاعلين الأكاديميين والإداريين، هذه النتائج تنسجم مع المقاربة النظرية التي تعتبر أن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية يؤدي إلى تعطيل الاستفادة من المعرفة كمورد إنتاجي.

كما أبرزت نتائج الدراسة محدودية التأطير البشري المتخصص في التكنولوجيا الحديثة وأساليب التسيير المعرفي، وهو ما يعكس ضعف في رأس المال البشري من حيث المهارات الرقمية، مما يتوافق مع ما تؤكد عليه الأدبيات من أن المعرفة لا تنتج ولا توظف دون كفاءات بشرية قادرة على إدارتها واستغلالها بفعالية.

أما من ناحية البنية التحتية، فقد أظهرت الدراسة أن كثيرا من المخابر تفتقر إلى تجهيزات ملائمة تواكب متطلبات البحث المعرفي، وهو ما يتناقض مع شرط أساسي من شروط المقاربة النظرية التي تشدد على ضرورة وجود بيئة تكنولوجية محفّزة لتوليد ونشر المعرفة.

بالتالي، فإن نتائج دراستنا تعزز الطرح النظري الذي يرى أن الانتقال نحو اقتصاد المعرفة داخل الجامعة الجزائرية لا يمكن أن يتم دون:

- إصلاحات جذرية تشمل البنية التحتية.
- إعادة تأهيل الموارد البشرية.
- تحسين آليات تسيير البحث العلمي
- وبناء شراكات قوية بين الجامعة والقطاعات المنتجة بما يسهم في تحويل المعرفة إلى عنصر فعلي من عناصر التنمية الجامعية والاقتصادية.

3. التوصيات والاقتراحات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة وما تطرقنا إليه في مناقشة نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تفعيل اقتصاد المعرفة داخل الجامعة الجزائرية، خاصة في إطار تطوير أداء مخابر البحث العلمي:

- ضرورة رفع ميزانية البحث العلمي داخل الجامعات الجزائرية وخاصة المخابر، وتخصيص موارد مالية كافية لتحديث التجهيزات وتوفير البرمجيات اللازمة.
- توفير شبكة معلوماتية متطورة تربط بين المخابر داخل الجامعة ومع مؤسسات خارجية، مع توفير الدعم الفني والصيانة الدورية.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجالات إدارة المعرفة، تقنيات الابتكار، واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تشجيع الشراكات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لتسهيل نقل المعرفة وتطبيق نتائج البحث ميدانيا.
- اعتماد مؤشرات قياس واضحة تستند إلى المعايير العالمية لتقييم جودة البحث وإنتاجيته وربط ذلك بنظام تحفيزي فعال.
- دعم الحاضنات الجامعية ومراكز الابتكار، وتشجيع الطلبة والباحثين على تطوير حلول تطبيقية تستجيب لمتطلبات السوق.
- تحديث النصوص القانونية بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، ومنح مدراء المخابر استقلالية إدارية ومالية أكبر.
- وضع تفعيل اقتصاد المعرفة ضمن أولويات إصلاح التعليم العالي كرؤية وطنية مستقبلية وتحديد أهداف زمنية قابلة للقياس والمتابعة.

خاتمة

وفي الختام نرى بأن موضوع معوقات تفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية هو موضوع يستحق الوقوف عنده، فالجامعة لها طاقات وكفاءات قادرة على تغيير الواقع والمساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية، لكن عند النظر في الواقع نرى أن هناك عدة عراقيل ومعوقات، منها المتعلق بالتنظيم، ونقص الإمكانيات، وضعف التنسيق وغيرها، فقد أظهرت الدراسات أن كثير من المخابر في الجامعة تفتقر إلى تجهيزات ملائمة، تواكب متطلبات البحث المعرفي، فهذه تبقى عوائق يجب علينا تجاوزها بإرادة حقيقية فعلى الجامعة الجزائرية الخروج من دورها الكلاسيكي لتكون عنصر فعال في بناء إقتصاد مبني على المعرفة والابتكار والإبداع والبحث العلمي، من خلال توفير كافة الوسائل والإمكانات،

والاستثمار في العقول، لخدمة المجتمع، وربط الجامعة بالعالم الخارجي، لتتماشى ومتطلبات العمل والتطور التكنولوجي، وهذا يجعل الجامعة الجزائرية تتجاوز الحواجز وتكون مثال في التقدم من خلال رفع ميزانية البحث العلمي، وتوفير شبكة معلوماتية متطورة، فتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية يجب وضع هذا الإقتصاد ضمن أولويات إصلاح التعليم العالي كرؤية وطنية مستقبلية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد علي الحاج محمد، (2014)، **اقتصاد المعرفة واتجاهات تطوره**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
2. إسماعيل طيب، خضر مصباح (2009)، **إدارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. بسام عبد الهادي عفونة (2012)، "**التعليم المبني على اقتصاد المعرفة من البداية ناشرون وموزعون**، عمان، الأردن.
4. بوحوش عمار وآخرون (2019)، "**منهجية البحث العلمي وتقنياته العلوم الاجتماعية**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا.
5. خالد عبد الفتاح محمد (2019)، **تمثيل المعرفة واسترجاع المعلومات الرقمية**، القنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة.
6. خالد عبد علي محمود (2019)، "العولمة واقتصاد المعرفة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
7. ذوقان عبيدات وآخرون (2015)، **البحث العلمي**، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
8. الرحمان كساب عامر(2014)، رأس المال المعرفي، دار الكتاب للتوزيع، مصر.
9. رحيب مصطفى عليان (2010)، اقتصاد المعلومات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. رسلان خضور، عسان إبراهيم (2020)، **علم الإقتصاد**، منشورات جامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
11. سعد غالب ياسين (2007)، **نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي**، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
12. صلاح الدين الكبيسي (2005)، **إدارة المعرفة**، المكتبة المنطمة العربية للتنمية، القاهرة جمهورية مصر العربية.
13. عبد العزيز الغريب صقر (2005)، **الجامعة والسلطة**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر.

14. محمد خالد أبو عزام (2021)، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

15. ياسر الصاوي،(2007)، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ثانيا: المجلات العلمية

16. أعمر بوريشة (2022)، **إقتصاد المعرفة وصناعة التنمية في الدول العربية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 07 (01) جامعة الجزائر03، الجزائر الصفحات. 617 –594، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/111270.

17. أيمن فريد، منصور عبد العالي، (2018)، **اقتصاد المعرفة ومساهمته في تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي_ العدد (04) جامعة المسيلة، الصفحات. 152 – 158، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25881098.

18. البركاني نورة، (2023)، **دور الجامعة في خدمة المجتمع**، دراسة تطبيقية بجامعة أحمد درايعية بأدرار، مجلة رفوق، العدد11 (01)، جامعة أدرار ، الجزائر._https://www.researchgate.net/publication/338259316.

19. بريني دحمان (2018)، **دور الجامعة في خدمة المجتمع**، مجلة آفاق للعلوم، 13 (04)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الصفحات: 174 – 164، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2507_7228.

20. بواب رضوان، (2015)، **الأداء الوظيف والاجتماعى للأستاذ الجامعي في نظام الألمدي** (LMD) ، مجلة العلوم الإنسانية والأجتماعية العدد (04) جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، الصفحات 27-26 **https://asjp.cerist.dz/en/article/38919**. 3. .

21. بوساحة نجاة (2012)، **إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (08)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الصفحات:201-217، https://www.asjp.cerist.dz/en/article.

22. بوعناني حكيمة و عبد اللاوي محمد إبراهيم(2015)، **دور الجامعة في مواكبة التنمية في الجزائر الواقع**

والطموحات، مجلة البديل الاقتصادي، العدد(04) جامعة سعيدة، الصفحات 179-162. 4 **https://asjp.cerist.dz/en/article/53163**.

23. حسن عبد السلام علي عمران، فتحية محمد عيس الهوتي((2018)، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المجلة (1)، العدد (2)، جامعة سبها، الصفحات35-24 **https://asjp.cerist.dz/en/article/44437**.

24. الحسن محمد المفيدي،(2015)، **معوقات الإشراف التربوي مما يراها المشرفون والمشرفات في محافظة الاحساء التعليمية**، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد (12) جامعة قطر، الصفحات:87-104. 6 **https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/8122**.

25. حميد شاوش (2021)، **في النظربان السوسولوجية في التنظيم: النظريه البنائية الوظيفية**، اللبنة الأولى في ميدان دراسة المنظمات، مجلة العلوم الانسانية، المجلة (8)، العدد (02)، جامعة أم البواقي، الصفحات 414-428، https://3agpwwwa'sjp.cerist.dzlenarticle/1112.

26. خالد أسماء، شابونية زهية، (2019)، **وظائف الجامعة الجزائرية مساءله في واقع الفعل ومعيقاته**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 02(06)، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل .2 **https://asjp.cerist.dz/en/article/87644**.

27. خلود بنت علي بن ناصر الشهراني (2020)، **آليات تفعيل الإستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية**، المجلة العربية، للنشر العلمي العدد (18)، الجامعات الاهلية، الرياض الصفحات. 566-597، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2665798.

28. ذهبية سيد علي (2014)، **استراتيجية التكوين في قطاع التعليم العالي**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، دور الجامعة في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الحقيقة، العدد 02 (04)، جامعة الجزائر، ص. 301 – 287، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123304.

29. صبطي عبيدة غربي صباح (2020)، **دور الجامعة في بناء شخصية الطالب وفق متطلبات المستقبل دراسة ميدانية بجامعة بسكرة**، الجزائر - المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية 02 (02)جامعة بسكرة، الجزائر الصفحات: 45 - 64. https://journals.ekb.eg/article_106449.html .

30. العلمي فريدة، روابحي رزقية (2017)، **دور الجامعة: بين جدلية إنتاج المعرفة وتحقيق الأهداف المطلوبة في المجتمع**، مجلة الأستاذ للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد (7)، جامعة الجزائر3، الصفحات 219-207، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25077295.

31. عليوة علي (2019)، شكل ووظائف الجامعة الجزائرية في ظل حالة الانوميا، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الافتراضي الغربي، برلين المانيا، العدد(04) جامعة سوق اهراس ص. 149 – 161، https://www.asjp.cerist.dz/en/publication/article/14944.

32. قلوح أحمد (2016)، **دور الجامعة في خدمة المجتمع**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (18)، المركز الجامعي غليزان- الجزائر، ميلة، الصفحات: 236 – 213، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/228034.

33. كانوني سفيان (2023)، **تأثير ابعاد إدارة المعرفة في تحسين الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،08(01) جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، الصفحات. 1213 – 1215، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2507_7333.

34. لحمر خديجة، (2015)، **تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (18) جامعة محمد خيضر بسكرة، 248-531 .7 **https://asjp.cerist.dz/en/article/36460**.

35. محمد علي محمد آل عون السهلي، (2018)، **المعوقات ثقافية والاجتماعية للابداع لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدير المدارس والمعلمين**، مجله البحث العلمي في التربية العدد (19) جامعة الملك سعود .5 **https://jsre.journals.ekb.eg/article_28338.html**.

36. مداح لخضر (2010)، **الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية _ دراسات اقتصادية، 23 (01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الصفحات: 206 – 186، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2602725.

37. مركون هبة (2021)، **دور الجامعة في خدمة المجتمع في ظل الاتجاهات العالمية الحديثة**، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (05)، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الصفحات: 25 – 33، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7080_2661.

38. ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية (2015)، **منظومة التعليم في الجزائر ومساهماتها في بناء اقتصاد المعرفة**، مجلة الباحث، العدد (15) جامعة وهران2، ص. 79 – 89، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1112_1336.

39. نبيل سعد. وآخرون (2023)، **بعض معوقات دور الجامعة في التحول الى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر**، مجلة الشباب الباحثين، جامعة سوهاج، مصر الصفحات 354-407، https://ajsr.journals.ekb.eg/article_2682_2997.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

40. بزرل عبد الكريم (2018/2017)، **دور العلاقات العامة في تحسين الصورة الدهنية للجمهور الداخلي تجاه الجامعة الجزائرية_ دراسة ميدانية بالمركز الجامعي غليزان**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري .

41. بلخضر نصيرة (2017/2016)، **الإستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء إقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. عصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف.

42. بن ونيسة ليلى (2016/2015)، **إقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر دراسة مقارنة**، أطرومة لبل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصاية العلوم التجارية وعلوم التسير، تخصص: إقتصاد وتسير عمومي، جامعة مصطفى-سطمبولي معسكر.

43. بوز يداوي محمد (2014/2013)، **إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداءمستدام ومتميز دراسة حالة جامعة زيان عاشور الجلفة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير قسم علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية جامعة الجزائر3.

44. بوعموشة نعيم،20/219)، **الكفاءات التدريسية لعضو هيئة التدريب الجامعي من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم**، دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بيجامعة جيجل، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الإجتماع، قسم، علم الاجتماع والديموغرافيا، تخصص، علم إجتماع تربيه، جامعة باتنة01

45. حسين بركاني، (2015/2014)، **إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية تحدي لتنافسبية منظمات الأعمال في ظل الإقتصاد المعرفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر3.

46. حفيظي سليمة(2005/2004)، **التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة دراست حالة الإطارات الجامعية العاملة تهؤ سست صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم إجماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم الإجماع، جامعة محمد خيضر بسكرة.

47. خالدي مسعودة (201112010)، **التعليم العالي فى الجزائر ومتطلبان الحدائة دراسة ميدانيه في جامعات الغرب الجزائري وهران**- مستغانم تيارت، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران

48. خديجة لحمر (2-2016)، **المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة- دراسة حالة الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التيسير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.

49. دناقة أحمد (2011/2010)، **الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي _ دراسة على عينة من أساتذة علم الاجتماع**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص التنظيم والديناميكية الاجتماعية والمجتمع،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

50. ساري عوض الحسنات(2011)، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية**، رسالة تخصص: إدارة الموارد البشرية، جامعة الجزائر3 . مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التربوية، كلية التربية تخصص: إدارة تربوية، جامعة عين الشمس .

51. سبرطعي مراد (2008/2007)، **واقع الإصلاح التربوي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التربية،كلية الاداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر، بسكرة .

52. الشريدة صابربن يوسف حمد (2017)، **درجة إنتاج المعرفة وعلاقتها بدرجة الإبداع الإداري لرؤساء الأقسام في الجامعات الاردنية الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدرس**، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في الادارة والقيادة التربويه، كلية العلوم التربوية، قسم الإدارة والمناهج جامعة الشرق الأوسط عمان.

53. صغير عبد الصمد (2011/2010)، **واقع تطبيق الإقتصاد المعرفي في الجزائر**، دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تحصص الاقتصاد والتنمية جامعة إبن خلدون، تيارن.

54. عطاية الله ربيع(2021،2020) ، **دور عمليات إدارة المعرفة في تنمية السلك الابداعي لدى القيادات**، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، أطروحة مقدمة لإسكمال شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية قسم علوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات جامعة قاصدي مرباح، وردقلة، الجزائر.

55. علي بن حسن بعن الله الغربي(2009)، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، متطلب تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوبة والتخطيط كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخضيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

56. عميرة أسماء (2013/2012)، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسات التعليم العالي- دراسة حالة جامعة جيجل**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستار في علوم التسيير، كلية العلوم الإتصادية وعلوم النير، تحصص تبير الموارد البشرية، جامعة قسطينة 02.

57. عيس بولخوخ (2014-2015)، **التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول نحو إقتصاد المعرفة. دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

58. عيواج عذراء (2017/2016)، **ممارسة العلاقات العامة فى الجامعة الجراترية**، دراسة ميدانية بجامعة الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والإتصال، كلية علوم العلام والإتصال والسمعي البصري، قسم: الإتصال والعلاقات العامة، تخصص إتصال وعلاقات عامة، جامعة قسطينة 3

59. فاطمة يحياوي (2016/2015)، **أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل إقتصاد المعرفة**، دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسير، كلية العلوم الإقتصادية واللوم التجارية وعلوم التسير، قسم علوم التسير، تخصص إدارة أعمال وتسويق، جامعة يحي فارس المدية.

60. فوزية قديد(2015/2014)، **فعالية إدارة المعرفة في التعليم العالي بالجزائر دراسة ميدانية لجامعة الجزائر 3**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3.

61. كمال العقاب (2016/2015)، **دور مخابر البحث الجامعية ف إنتاج المعرفة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير قسم علوم التسس، تخصص ادارة أعمال، جامعة الجزائر 3.

62. كنفى جميلة، (2015/2014)، **الذكاء الاجتماعي وعلاقته بمهارات الإتصال التنظمي بالجامعة الجرائرية**. دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الاداريين بجامعة المسيلة، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والإجماعيته قسم العلوم الإجتماعية، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، جامعة محمد خيض بسكرة.

63. مجدي نويري(2011/2010)، **محددات أنماط القيادة المساعدة على نقل المعرفة، وراسة حالة مؤسسة البريد- المسيلة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير في اطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاء التطيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسير، تخصص اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

64. محمد عطلاوي (2021-2022)، **دور الكفاءات في تحقيق أهداف الجامعة الجزائرية وفق متطلبات إقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نبل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر3.

رابعا: الملتقيات

65. جبار بوكثير، فاطمة الزهراء قوفي (2018)، **إقتصاد المعرفة وعلاقته بالإقتصاد الرقمي، بين التبعية والإحتواء**، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

66. العافري مليكة، خباب عقيلة (2018)، الملتقى الدولي حول: **الجامعة والإنفتاح على المحيط الخارجه والانتظارات والرهانات**، وظائف الجامعة بين الثلاثية التعليم، بحث علمي، وخدمه المجتمع، جامعة08 ماي 1945 قالمة.

67. عوفي مصطفى، حماني فضيلة، (2014)، **تكنولوجيا المعلومات والإنصال ودوها في نشر وإنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية**، الملتقى الوطني الثاني حول (الحاسوب تكتولوجبا المعلومات في التعليم العالي)، جامعة ورقلة.

الملاحق

قائمة المحكمين الملحق رقم (01)

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الدرجة العلمية
زرفة بولقواس	**جامعة محمد خيضر، بسكرة**	**أستاذ التعليم العالي**
سليمة حمودة	**جامعة محمد خيضر، بسكرة**	**أستاذ التعليم العالي**
عبد الرزاق الدليمي	**جامعة الخوارزمي، الأردن**	**أستاذ التعليم العالي**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

إستمارة الإستبيان (الملحق 02)

معوقات تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من مدراء المخابر بجامعة بسكرة

يسرنا أن نقدم لكم هذا الإستبيان الذي صمم خصيصا لإجراء دراسة ميدانية لمذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علم الإجتماع تنظيم وعمل.

ونشكركم على تخصيص وقتكم للمشاركة في هذه الاستبانة. حيث تهدف هذه الدراسة إلى فهم المعوقات التي تواجه تفعيل اقتصاد المعرفة في جامعة بسكرة من وجهة نظر مدراء المخابر، وذلك بهدف تحسين بيئة البحث العلمي وتعزيز دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق اقتصاد المعرفة.

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بصدق، علماً أن جميع الإجابات ستظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

إعداد: ياسمين مخلوفي

إشراف: أ.د/ عبيدة صبطي

السنة الجامعية:

2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **السن:** أقل من 30 سنة ☐ 30 إلى 40 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐
   من 50 سنة فأكثر ☐
3. **مجال تخصص المخبر:**

- **كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة.** ☐
- **كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.** ☐
- **كلية العلوم التكنولوجيا.** ☐
- **كلية الحقوق والعلوم السياسية.** ☐
- **كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.** ☐
- **معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.** ☐
- **كلية الآداب.** ☐
- **ملحقة الطب.** ☐

4. **الدرجة العلمية لمدير المخبر:** أستاذ محاضر "ب" ☐ أستاذ محاضر "أ " ☐ أستاذ التعليم العالي ☐

5. عدد سنوات الخبرة في إدارة المخبر: من سنة إلى 5 سنوات ☐ من5 إلى10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: المعوقات البشرية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة).

6. هل ترى بأن هناك نقص في الكفاءات المؤهلة في مجالات اقتصاد المعرفة ؟

- ضعيف جداً ☐
- ضعيف ☐
- متوسط ☐
- قوي ☐
- قوي جداً ☐

7. هل ترى بأن هناك ضعف في مهارات إدارة المعرفة لدى الباحثين؟

نعم ☐ لا ☐

8. **هل ترى بأن هناك صعوبة في تحويل نتائج البحث إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق من قبل الباحثين؟**

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث : المعوقات المالية التي تحول عن تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)

9. إلى أي مدى ترى أن ميزانية الجامعة كافية لدعم مشاريع البحث العلمي وانتاج المعرفة؟

غير كافية إطلاقا ☐
غير كافية ☐
متوسطة ☐
كافية ☐
كافية جدا ☐

10. من وجهة نظرك، هل نقص التمويل يؤدي إلى قلة إنتاج الأبحاث العلمية في الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

علل: .....

11. ما مصادر تمويل الأجهزة والمعدات التكنولوجية في مخبركم؟

- ميزانية مخصصة من الدولة ☐
- تمويل من مشاريع بحثية ☐
- شراكات خارجية ☐
- تمويل ذاتي للمخبر ☐
- غير متوفر تمويل ☐

12. هل ترى أن ضعف الرواتب والمكافآت المخصصة للأساتذة الباحثين يؤثر على إنتاج المعرفة؟

نعم ☐ لا ☐

13. من وجهة نظرك هل ترى أن الدعم المالي المخصص للبحث العلمي كاف لتغطية جميع التخصصات؟

نعم ☐ لا ☐

علل:

.....

14. هل ترى بأن تحويل الأمر بصرف ميزانية المخبر للكلية التابع لها المخبر يعيقك من إدارة المخبر ؟

نعم ☐ لا ☐

15. هل ضعف الإمكانات المالية يؤثر على توفر التكنولوجيا الحديثة داخل الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، بأي شكل؟

- قلة الأجهزة الحديثة ☐
- نقص في البرمجيات المتطورة ☐
- عدم توفر الدعم التقني الكافي ☐

16. هل هناك نظام فعال لتمويل المشاريع البحثية الجديدة في الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة "لا"، لماذا؟

.....

المحور الرابع: المعوقات التقنية التي تحد من تفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة)

17. هل تتوفر الجامعة على بنية تكنولوجية كافية لدعم البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

18. من وجهة نظرك هل نقص الأجهزة والمعدات الحديثة تعيق إنتاج المعرفة؟

نعم ☐ لا ☐

علل: .....

19. ما مدى تأثير ضعف البنية التحتية الرقمية على عملية إنتاج المعرفة؟

- تأثير ضعيف جدا ☐
- ضعيف ☐
- متوسط ☐
- قوي ☐
- قوي جدا ☐

ما أبرز مظاهر هذا التأثير؟

- ضعف شبكة الإنترنت ☐
- نقص الأجهزة الرقمية ☐
- مشاكل في أنظمة التشغيل ☐

20. هل لدى الجامعة أنظمة بحث علمي متطورة؟

نعم ☐ لا ☐

21. من وجهة نظرك، هل نقص الصيانة للأجهزة البحثية يؤثر على جودة الأبحاث؟

نعم ☐ لا ☐

علل: .....

22. هل توفر الجامعة منصة إلكترونية لدعم البحث العلمي ونشر الأبحاث؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هي المنصات المتاحة؟

- منصة مودل ☐
- موقع الجامعة الرسمي ☐
- قواعد بيانات بحثية ☐

23. هل الجامعة مجهزة بمنصات إلكترونية لتسهيل التعاون البحثي بين الأساتذة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة "لا"، لماذا؟

.....

المحور الخامس: المعوقات التنظيمية التي تحول من تفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة).

24. هل تعتقد أن البيئة التنظيمية في الجامعة تشجع على الابداع والابتكار؟

نعم ☐ لا ☐

25. من وجهة نظرك، هل ترى أن الجامعة تعاني من غياب أو ضعف التشريعات التي تشجع على البحث العلمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة؟

نعم ☐ لا ☐

علل: .....

26. هل تعتقد أن غياب التشجيع الإداري لإستخدام التكنولوجيا يؤثر على جودة البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، كيف يكون ذلك؟

- نقص في الحوافز المالية ☐
- عدم وجود دورات تدريبية للأساتذة ☐
- ضعف الدعم التقني ☐

27. هل تتوفر الجامعة على وحدات دعم إداري مخصصة للبحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

28. من وجهة نظرك، هل ترى أن الدعم الإداري للباحثين كاف؟

نعم ☐ لا ☐

علل: .....

29. هل ترى أن الإجراءات الإدارية المعقدة تعيق إستخدام التكنولوجيا في البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هي أكثر الإجراءات تعقيدا؟

- تأخر الموافقات الرسمية ☐
- نقص في التنسيق بين الأقسام ☐
- غياب خطط واضحة لدعم التكنولوجيا ☐

30. ما نوع الحوافز التي يحصل عليها الأساتذة الباحثون في جامعتك؟

- مكافآت مالية ☐
- ترقية علمية ☐
- تكوين بالخارج ☐
- لا توجد حوافز ☐
- أخرى تذكر .....

31. هل ترى أن عدم وجود آليات فعالة نحو الانفتاح على القطاع الاقتصادي والاجتماعي يعيق من تفعيل إقتصاد المعرفة؟

نعم ☐ **لا** ☐

المحور السادس: الحلول المقترحة لتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة).

32. ما هي الحلول التي تقترحها لتحفيز تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة؟ (يمكنك اختيار أكثر من حل)

- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص ☐
- تحسين تمويل البحث العلمي ☐
- تحديث البنية التحتية التكنولوجية ☐
- تطوير المناهج الدراسية لتواكب التوجهات الاقتصادية الحديثة ☐
- زيادة برامج التدريب للكوادر البشرية ☐
- تحسين الإدارة وتبسيط الإجراءات ☐
- إنشاء مراكز للابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعة ☐
- أخرى (يرجى التحديد): _____

<u>المحور السابع:</u> التوجهات المستقبلية لتفعيل إقتصاد المعرفة في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة بسكرة (محل الدراسة).

33. كيف ترى دور جامعة بسكرة في تفعيل اقتصاد المعرفة في المستقبل؟

- غير مهم ☐

- قليل الأهمية ☐
- متوسط الأهمية ☐
- مهم ☐
- مهم جداً ☐

34. هل ترى أن هناك تقدمًا ملحوظًا في تفعيل اقتصاد المعرفة في الجامعة خلال السنوات الأخيرة؟

- نعم ☐
- لا ☐
- لا أستطيع التقييم ☐

شكرًا على وقتك الثمين في تعبئة هذه الاستبانة. ستساهم إجاباتك في تحسين بيئة البحث العلمي وتفعيل دور إقتصاد المعرفة في جامعة بسكرة. نقدر تعاونك ودعمك في هذا البحث.